

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة

روان محمد معروف عرب رشق

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1442 هـ - 2020م

التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة

إعداد

روان محمد معروف عرب رشق

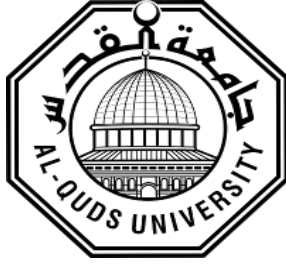
بكالوريوس خدمة اجتماعية - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. عبد الكريم مزعل عتيق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات

وتنمية الموارد البشرية - معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس - فلسطين

1442هـ - 2020م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة رسالة

التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة

اسم الطالب: روان محمد معروف عرب رشق

الرقم الجامعي: (21710011)

المشرف: الدكتور عبد الكريم مزعل عتيق

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2020\12\12 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم:

..... التوقيع:
..... التوقيع:
..... التوقيع:

رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الكريم عتيق

ممتحنا داخليا: د. إياد لافي

ممتحنا خارجيا: د. عمر رجال

القدس - فلسطين

1442 هـ / 2020 م

الإهداء

إلى روح أمي وأبي

إلى أبنائي نور حياتي

إلى عائلتي وكل من دعمني

إلى القدس الحبيبة

روان محمد معروف عرب رشق

إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

روان محمد معروف عرب رشق

التوقيع:

التاريخ: 2020/12 /12

شكر وتقدير

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل من مد لي يد العون والمساعدة لإتمام هذه الرسالة وأخص بالذكر الدكتور عبد الكريم مزعل عتيق الذي أشرف على هذه الرسالة وبذل ما أمكن من جهده ووقته لإتمام الرسالة على هذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام وإدارة برنامج التنمية المستدامة والعاملين فيه وعلى رأسهم الدكتور احمد حرزالله والى جامعة القدس لما أتاحت لي من مجال في التطور والتقدم العلمي. كما أتقدم بجزيل الشكر لعائلتي وابنائي لما تحملوه معي من عناء وانشغالي عنهم خلال هذه المرحلة. ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع أصدقائي الذين لم يدخروا وسعا في نصائحهم ودعمهم لي في انجاز هذه الرسالة.

روان محمد معروف عرب رشق

مصطلحات الدراسة:

التمكين: مجموعة من العمليات المهنية المخططة والمقصودة التي تستهدف تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية لمجموعة من النساء المهمشات في المجتمع بحيث يصبحن أكثر قدرة على اشباع احتياجاتهن وحل مشكلاتهن المجتمعية. (نجلاء ال عوض 2014)

تمكين المرأة : إعطاء مزيد من القوة للمرأة، والمقصود بالقوة هنا المستوى العالي من التحكم بحيث تتمكن المرأة من التعريف والابتكار والتعبير عن رأيها، وقدرتها على تحديد الاختيارات الاجتماعية والمشاركة في كل المستويات، والتأثير في قرارات المجتمع، بحيث تكون مشاركتها ذات قيمة ونفع، كما أن تمكين المرأة يمثل العملية التي يتم من خلالها إعداد المرأة لتصبح فرداً واعياً ومدركاً لما يدور حولها، وإبراز علامات القوة في حياتها، مما يُكسبها الثقة بالنفس، ويمكّنها من مواجهة جميع أشكال عدم المساواة بينها وبين الرجل . (القاطرجي، 2017، ص249)

النوع الاجتماعي (Gender): (السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها. وتحيل كل الثقافات الفوارق البيولوجية بين الاناث والذكور الى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة والحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور والاناث). (النوع الاجتماعي والتنمية، 2005)

البيئة الاسرية غير الموائمة: عدم تواجد توازن بين الرجل والمرأة وهيمنة أحدهما على الآخر مما يبرز فجوة من عدم المساواة في القوة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة، كتحكم الزوج بالزوجة في حياتها المنزلية وعملها وعائد عملها فتكمن فجوة بين الجهد المبذول والتحكم بالطرف الآخر. (ال عوض، 2014)

المساواة بين الرجل والمرأة: أن يحصل كلا الجنسين على نفس الفرص في الحياة، وأن يتم التعامل مع كليهما على قدم المساواة وبعيداً عن التمييز سواء كان ذلك في العمل أو تولّي المناصب أو الحياة العامة عموماً، وكذلك الحصول على نفس الحقوق وأداء نفس الواجبات. (مفتاح، 2006)

تعريفات إجرائية

تمكين المرأة: اكساب المرأة القدرة والقوة الكافية لتحسين فرصها وتعديل ظروفها وتمكينها من الاعتماد على نفسها وإدارة شؤون حياتها والتغلب على العوائق التي تواجهها وقدرتها على الاستقلال في تحديد خياراتها واتخاذ القرارات الهامة والمصيرية والتحكم في حياتها من خلال احداث تغييرات مجتمعية ومنح مساواة في فرص التعليم والتدريب والعمل والمشاركة المجتمعية.

البيئة الاسرية غير الموائمة: هي شبكة العلاقات الاسرية والاجتماعية التي تحد من قدرة افرادها أو بعضهم على التحكم بقدراته أو اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياته، والتي تتمثل في الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد وتوزيع السلطة والأدوار السائدة داخل الاسرة.

الملخص:

هدفت الدراسة الى الكشف عن التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة، كما كشفت الدراسة عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البنيوية، التي تحد من تمكين المرأة المقدسية، وكذلك ساهمت الدراسة في إيجاد الكيفية وآليات مواجهة المرأة المقدسية لهذه التحديات، والتعرف على انعكاس أثر التمكين على قدرة النساء على اتخاذ القرار والتحكم في أمور حياتها.

استخدمت الباحثة المنهج الكيفي، من أجل فهم وتفسير طبيعة المشكلة المدروسة. وتم اختيار "المقابلة المعمقة" كأداة للدراسة، وذلك بتصميم استمارة توجيهية "مقننة" تحتوي على الأسئلة الرئيسية وتفرعاتها استخدمتها الباحثة في توجيه المقابلات وضبط وتلخيص إجابات عشرة نساء مقدسيات لقدرتهن على تمكين أنفسهن على الرغم من البيئة الأسرية الصعبة التي واجهنها، كما تم مقابلة أربعة من العاملين في المستويات الإدارية في مؤسسات مقدسية تعمل بشكل مباشر في تمكين النساء المقدسيات.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: تواجه النساء تحديات كثيرة من قبل أسرهن عندما يسعين للألتحاق ببرامج ومشاريع التمكين التي تقدمها المؤسسات للنساء في القدس.

استطاعت النساء تجاوز التحديات والصعوبات التي واجهتها خلال مسيرتها في التمكين بآليات وطرق مختلفة.

انعكس تمكين المرأة إيجابيا على قدرتها على التحكم بأمورها الخاصة واتخاذ القرارات المصيرية التي تخص حياتها، وطراً تحسن كبير على قدرة النساء على اتخاذ القرارات على مختلف الأصعدة.

من أهم توصيات الدراسة: توجيه جهود المؤسسات العاملة في مجال التمكين والممولة لها لتحويل البيئة الاسرية الى بيئة موائمة لتمكين النساء في المجتمع المقدسي، وتذليل الصعوبات التي تواجهها النساء من خلال توفير برامج ومشاريع تذلل تلك الصعوبات.

العمل مع الاسرة كوحدة اجتماعية وتوعية الأسرة وخاصة الذكور، بهدف تغيير توجهات الرجال نحو تمكين المرأة، كالورش والندوات والحملات الإعلامية، والتركيز على مواجهة ظاهرة الزواج المبكر ومخاطرها على المرأة والمجتمع.

Challenges facing the empowerment of Jerusalemite women In an unsuitable family environment

Prepared by: Rawan Muhamad Maruf Arab Rishek

Supervised by: Dr. Abed Alkarim Mizel

Abstract

The study aimed to reveal the challenges that face the empowerment of Jerusalemite women in an unfavorable family environment. The study also revealed the structural economic, social and cultural challenges that limit the empowerment of Jerusalemite women. The study also contributed to finding the methods and mechanisms for facing these challenges by Jerusalemite women, in addition to identifying the reflection of the impact of empowerment on women's ability to take decisions and to control matters in their lives.

The researcher used the qualitative approach in order to understand and explain the nature of the studied problem. The “in-depth interview” was chosen as a tool for the study, by designing a “codified” orienting form containing the main questions and their branches that the researcher used in guiding the interviews, controlling and summarizing the answers of ten Jerusalemite women about their ability to empower themselves despite the difficult family environment they faced. Four of the women were also interviewed. Workers at the administrative levels in Jerusalem institutions that work directly in empowering Jerusalemite women.

The study reached the following results: women face many challenges from their families when they seek to join the empowerment programs and projects offered by the institutions for women in Jerusalem.

Women were able to overcome the challenges and difficulties they faced during their path of empowerment with different ways and mechanisms.

The empowerment of women has been positively reflected on their ability to control their own affairs and to make crucial decisions regarding their lives, and there has been a significant improvement in the ability of women to make decisions at various levels.

Among the most important recommendations of the study is: directing the efforts of institutions working in the field of empowerment and financing them to transform the family environment into an environment favorable to the empowerment of women in the Jerusalem community, and overcoming the difficulties that women face by providing programs and projects that overcome these difficulties.

To work with the family as a social unit and to educate the family, especially males, with the aim of changing men's attitudes towards empowering women, such as workshops, seminars and media campaigns, in addition to focusing on confronting the phenomenon of early marriage and its risks to women and society.

الفصل الأول:

خلفية الدراسة وأهميتها:

1.1 المقدمة:

خلال السنوات الأخيرة الماضية ازداد الاهتمام بقضايا المرأة في جميع أنحاء العالم، في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاسرية والثقافية والسياسية وغيرها، كما ويعتبر ما حققته الكثير من النساء من نجاحات وتقدم على كافة الأصعدة من أحد العوامل التي ساهمت في لفت الأنظار اتجاه قضايا النساء المهمشات في العالم، إلا أنه ما زالت أوضاع المرأة في الكثير من الدول تسوء يوما بعد يوم وتتزايد الفجوة في المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم والعمل والصحة والمشاركة السياسية ومجال القدرة على اتخاذ القرار، مما زاد من اهتمام المنظمات الدولية بعملية تمكين المرأة وتعزيز قدراتها وإخراجها من دائرة التمييز، وما زالت المجتمعات العربية بحاجة إلى اهتمام كبير على الرغم من وجود تباين ملحوظ من دولة لأخرى، إلا أن الواقع الذي تعيشه المرأة في العديد من المجتمعات العربية قد يمثل إحدى البيئات غير الملائمة لتمكين المرأة،

حيث تنتمي المرأة الى شبكة معقدة من العلاقات الاسرية قد تشكل عائقا كبيرا أمام قدرة المرأة وخياراتها في الحياة، الأمر الذي يغلق الافاق أمام المرأة للاستفادة من فرص التمكين التي توفرها الجهات الرسمية وغير الرسمية. أما في حالة المرأة الفلسطينية بما فيها المرأة المقدسية إن واقعها أشد تعقيدا وأصبح الظلم الموجه ضد النساء مركبا من الاحتلال الإسرائيلي من جانب ومن تأثير البنية الاجتماعية على المرأة والجوانب المتعلقة بحياتها والتي تتمثل في الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد وتوزيع السلطة والأدوار السائدة داخل العديد من الاسر من جانب آخر. ادى ذلك الى عوائق وتحديات وعوامل غير مشجعة أو ممانعة لوصول المرأة الى فرص التمكين والاستفادة منها، تتطلب من المرأة المقدسية بشكل خاص الى بذل طاقات مضاعفة حتى تصل الى مرحلة متقدمة من تمكين ذاتها، والقدرة على اتخاذ قراراتها بنفسها.

وما تسعى الدراسة إليه هو الكشف عن تأثير هذه الشبكة من العلاقات الأسرية والمعيقات المجتمعية على قدرة المرأة من الاستفادة من فرص التمكين والتحديات التي تواجه المرأة في طريقها وسعيها الى تمكين ذاتها.

2.1 مشكلة الدراسة:

تواجه المرأة الفلسطينية بشكل عام والمرأة المقدسية بشكل خاص العديد من الإشكاليات والتحديات في الجانب الأسري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وكما ورد في الاحصائيات الفلسطينية حيث تشكل المرأة الفلسطينية 48% من السكان اي ما يقارب نصف المجتمع، وترأس المرأة 10.6% من الاسر في المجتمع الفلسطيني مما يعتبر تحدي لها بتولى كافة أعباء الاسرة وتزداد معاناتها في حال كان زواجها زواجا مبكرا ولا تعمل، وحتى الان ما زالت المرأة تعاني من الزواج المبكر، حيث بلغت نسبة من تزوجن في عمر اقل من 18 سنة 20% من الاناث، الامر الذي يؤثر بشكل مباشر على تمكين

المرأة من كافة الجوانب، وما زالت الفجوة في تعلم القراءة والكتابة موجودة بين الذكور والاناث بفارق 3 % لصالح الذكور.

وتظهر نتائج مسح القوى العاملة 2019، الى وجود فجوة كبيرة بين الذكور والاناث، حيث يشارك 7 من كل 10 ذكور في القوى العاملة مقابل حوالي 2 من كل 10 إناث، وبلغ معدل البطالة للإناث 41% مقابل 21% للذكور في فلسطين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

المؤشرات السابقة تدل على وجود بيئة اجتماعية غير موائمة لتمكين النساء، واختلال في البيئة الاجتماعية العامة والأسرية الخاصة مما تضع صعوبات وتحديات امام امكانيات تطور المرأة وتمكينها على جميع الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه البيئة على مستوى الاسرة، في هيمنة الرجال على السلطة والقرار والتحكم واحتلال الادوار الهامة في الاسرة وتهميش دور النساء والحيلولة دون مشاركتهن الفاعلة في المجتمع وحرمانهن من الفرص المتاحة لتقويتهن وتمكينهن في المجال الاجتماعي.

وعليه فان مشكلة الدراسة تدور حول تلك الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة المقدسية في البيئة الأسرية خلال رحلة سعيها الى تطوير ذاتها وتقوية نفسها، وتمكنها من الوصول الى القدر الكافي من الاستقلال والقدرة على توجيه حياتها واتخاذ القرارات الهامة والمصيرية المتعلقة بها والتحكم في حياتها الخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها، وسوف تحاول هذه الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي التحديات التي تواجه تمكين النساء المقدسيات في بيئة أسرية غير موائمة وكيف واجهتها؟

3.1 مبررات الدراسة

تواجه النساء الفلسطينيات والمقدسيات بشكل خاص العديد من التحديات في مسيرة حياتهن، كما واجهت الباحثة في مسيرة تمكين ذاتها تحديات عديدة من قبل الأسرة والذي تمثل في زواجها المبكر قبل إتمام تعليمها، ومن خلال عملها مع مجموعات نساء حاولت الاستفادة من برامج التمكين والوصول إليها، تبين أن الكثير من النساء يواجهن عوائق من قبل أسرهن في التحاقهن في تلك الفرص والبرامج التي توفر لهن فرص التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق تأتي الدراسة كمحاولة للكشف عن تلك البنية الاجتماعية الاسرية التي تمثل عائقا امام النساء في الخروج الى الحيز الاجتماعي العام والمشاركة الاجتماعية والحصول على الفرص التي تمكن المرأة وتعزز استقلاليتها، هذه البيئة التي لا زالت تتحكم بها القيم والتقاليد الاجتماعية التي لا ترى بالمرأة انسانا مساويا للرجل وتمارس التمييز الجنسي لصالح الرجل، وتحد من قدرات المرأة وتحاول عزلها وحرمانها من حقوقها الأساسية؛ وهو ما قد تمثل في الآونة الاخيرة من موقف العديد من تيارات الاسلام السياسي والعشائر في رفضهم لقانون حماية الأسرة واصدارهم بيان ضد اتفاقية سيداو، وكأي نظام بطريركي أبوي يسعى الى تركيز السلطة بيد ذكورية على حساب مصادرة أي عملية لتمكين المرأة في المجتمع .

وعليه فان هذه الدراسة تحاول الكشف وتحديد وتشخيص تلك التحديات التي من شأنها أن توفر معرفة ضرورية لصانعي القرار وللقائمين على برامج التمكين لأخذها بعين الاعتبار عند وضع سياسات وبرامج التمكين للمرأة يساهم في تحويل بيئة الاسرة من بيئة غير ملائمة للتمكين الى بيئة تدعم وتساند تمكين وتطوير المرأة.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توجيهها للبحث عن التحديات التي تواجه عملية تمكين المرأة المقدسية والتي تتمثل في دراسة دور الاسرة عندما تكون بيئة غير مساندة لتمكين المرأة والحد من قدرتها على الوصول لفرص التمكين المتاحة. والذي يبدو أن بعض مصممي برامج التمكين لا يأخذونه بعين الاعتبار (الاسرة بيئة غير ملائمة) أثناء تصميمهم لبرامج التمكين الخاصة بالمرأة، الامر الذي يقلل من فعالية هذه البرامج ومن الاستفادة القصوى منها وهو ما يفسر ضعف أقبال النساء على هذه البرامج، ان معرفة هذه الظروف من شأنه أن يساهم في إعادة صياغة هذه البرامج بطريقة تجعل من الاسرة عامل داعم لعملية تمكين المرأة في هذه البرامج. ومن جهة أخرى تسليط الضوء على تلك التحديات التي من شأن التعرف عليها مساعدة النساء من خلال تجارب رائدة في تخطي هذه العقبات والوصول الى فرص التمكين، قد تفتح هذه الدراسة مجاًلاً جديداً في البحث لم يتم التطرق اليه سابقاً بشكل كافٍ.

5.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي في:

(التعرف على التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير مواتية).

الأهداف الفرعية:

1- الكشف عن التحديات في البيئة الأسرية (الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي تحد

من تمكين المرأة المقدسية.

2- التعرف على كيفية مواجهة المرأة المقدسية هذه التحديات وتجاوزها والمعاناة التي تمر بها

خلال رحلة حياتها.

3- معرفة إلى أي مدى استطاعت المرأة الوصول إلى القدرة على اتخاذ القرار والتحكم في أمور حياتها.

6.1 أسئلة الدراسة

يتمثل السؤال الرئيسي: (ما هي التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة اسرية غير موائمة)؟

أسئلة فرعية:

- 1- ما هي التحديات في البيئة الاسرية (الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي تحد من تمكين المرأة المقدسية؟
- 2- كيف واجهت المرأة المقدسية هذه التحديات وتجاوزتها والمعاناة التي مرت بها خلال رحلة حياتها؟
- 3- إلى أي مدى استطاعت المرأة الوصول إلى القدرة على اتخاذ القرار والتحكم في حياتها؟

7.1 حدود الدراسة

اشتملت الدراسة على الحدود التالية:

الحدود المكانية: القدس الشرقية وأحياء من مدينة القدس.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة بين عامي 2019 - 2020.

الحدود البشرية: النساء المقدسيات اللواتي تمكن من اجتياز التحديات التي واجهتهن خلال عملية تمكين أنفسهن.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مقدمة

يتناول الإطار النظري عرض ونقاش وبروح نقدية للمفاهيم الأساسية والمفاهيم المرتبطة بها. وقد جرى تناول هذه المفاهيم على ثلاث محاور وهي: مفهوم التمكين، ومفهوم البيئة غير الموائمة لتمكين المرأة، وواقع تمكين المرأة في المجتمع، وذلك لأجل المقاربة بين هذه المفاهيم وتوظيفها في تحقيق أغراض الدراسة.

وتعتبر عملية تمكين المرأة، في العديد من المجالات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية وإتاحة الفرص لها في شتى المجالات الحياتية في ظل المعاناة والظروف البيئية والأسرية الصعبة التي تعيشها ذات أهمية كبيرة. وتصبح عملية التمكين بشكل خاص عندما تكون البيئة الأسرية غير موائمة لتمكين المرأة: بمعنى أن تكون (الخيارات المتاحة للنساء وخاصة الفقيرات منهن غير واسعة، فتبقى المرأة معتمدة على الأسرة وعلى الرجل بشكل خاص، وهذا كله لا زال يمارس في العلاقات بين أفراد الأسرة، سواء في الأفكار السائدة التي تنمي سيطرة الرجل على المرأة، كأساس للعلاقة بينهما، وتنشئة المرأة بأنها الأضعف في الأسرة والمجتمع). (خطاب، 2002) ولذلك ينبغي العمل على وضع برامج

تنموية تعمل على تغيير الأفكار السائدة التي تنمي أفكار عدم المساواة الجندرية بداية من مؤسسة الأسرة الى المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الدولة حتى تصبح المساواة مقبولة أسريا ومجتمعيا بمرور الوقت لتصبح ثقافة مجتمعية سائدة. ومن أجل تنمية المرأة والمجتمع والنهوض به للوصول الى مرحلة لا بأس بها من المساواة التي كفلتها الإتفاقيات الدولية منذ عام 1979 (اتفاقية سيداو) لا بد من القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة وصولا الى الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر، وتقليل وفيات الأطفال، وتحقيق شمولية التعليم، والقضاء على الفجوة في التعليم بين الجنسين حتى سنة 2015). (الأمم المتحدة، 2005).

وعلى الرغم من سياسات البنك الدولي في التدخل غير المرغوب فيه في الشؤون الداخلية للدول الفقيرة والنامية وخاصة في المجالات الاقتصادية فقد دعا البنك الى ادماج النوع الاجتماعي في التنمية في تقرير له بعنوان «إدماج النوع الاجتماعي في التنمية» (البنك الدولي، 2001).

غير ان الاعلانات والقوانين والحقوق العالمية التي تعلن في اروقة الامم المتحدة والمؤسسات الدولية المختلفة والمانحة منها تصطدم غالبا في الكثير من البلدان النامية بالنظم والقيم التقليدية السائدة فيها، الامر الذي يتطلب علاج الاختلال بين ما هو مرغوب وما هو واقع وخاصة اذا ما تعلق الامر بتمكين المرأة وجسر الفجوة بين الجنسين في الحقوق والموارد والتعبير عن الرأي.

ودفاعنا في هذه الدراسة يستند الى الحاجة الوطنية في تمكين المرأة الفلسطينية بشكل عام والمقدسية بشكل خاص، وهو ما يتطلب منا مراجعة الهيكليات الاجتماعية المؤسسية المختلفة التي تعيق التنمية والتمكين بشكل عام وتمكين المرأة بشكل خاص.

1.1.2 التمكين والتنمية:

تسعى دول العالم للوصول الى التنمية باختلاف مواردها وقدراتها وسعيها الى التقدم والتمكين لأفرادها ومشاركتهم الفاعلة في بناء المجتمع. ويظهر ذلك السعي جلياً في خططها التنموية التي تعدها لتحقيق أهدافها. ويعتبر مصطلح التنمية من أهم تطورات الفكر التنموي خلال الخمسين سنة الماضية. ومفهوم التنمية كان يركز على البعد الاقتصادي المتمثل في زيادة الدخل باعتباره مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي.

تطور المفهوم ليشمل ابعاداً أخرى واصبحت التنمية تعبيراً عن (توسيع خيارات الناس بزيادة القدرات البشرية وتنويع طرق العمل البشرية، واتسع المفهوم ليشمل الإنسان والبيئة وبذلك أصبحت عملية تنمية الإنسان تركز الى عناصر التنمية كالصحة، التعليم، فرص كسب الرزق، والحقوق، المشاركة السياسية). (تقرير التنمية البشرية لعام 1998)

اما التمكين فيعني (الزيادة من أهمية التنمية المستدامة في رفضها للفقر والبطالة والفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء والفرقة التي تحد من حقوق المرأة). (شيلي، 2014)

فيما عرفته ال عوض على أنه (مجموعة من العمليات المهنية المخططة والمقصودة التي تستهدف تنمية القدرات الاجتماعية والإقتصادية والصحية والتعليمية لمجموعة من النساء المهمشات في المجتمع بحيث يصبحن أكثر قدرة على اشباع احتياجاتهن وحل مشكلات مجتمعهن). (ال عوض، 2014)

وعليه فإننا نلاحظ مدى التقارب والتداخل بين المفهومين وارتباطهما بحيث يعطيان نفس المعنى تقريباً فيما يظل مفهوم التنمية أكثر شمولاً من التمكين، ولكن يمكن اعتبار التمكين العمود الفقري للتنمية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هناك العديد من التحديات تواجه تحديد مؤشرات التمكين، كالصحة والتعليم والدخل وغيرها، وقياس تأثير ذلك على التنمية، بسبب اختلاف مستوى التطور بين المجتمعات. يؤدي هذا الاختلاف الى وجود معاني ومؤشرات مختلفة بين المجتمعات؛ فقد ينظر الى قدرة المرأة على

الخروج لمركز صحي لعلاج ابنها وحدها دون اذن الذكر المسؤول بالأسرة على انه مؤشر للتمكين في بعض المناطق الريفية في احدى دول العالم، ولكنه ليس كذلك في المناطق الحضرية في نفس الدولة على سبيل المثال. وعليه يعتبر قياس التمكين وأثره من التحديات التي تواجه الباحثين في تحديد مؤشرات التمكين في بيئات مختلفة، والمقارنة فيما بينها، مما يتطلب الحاجة الى ملائمة المؤشرات باستمرار لتلائم الظروف الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية المتجددة والمتغيرة باستمرار في المجتمعات. وهو ما سنلمسه في تناولنا لواقع تمكين النساء في مجتمعات مختلفة في العالم لاحقا بحيث نلاحظ ذلك التفاوت في احتياجات ومعاني التمكين ومؤشراته بين النماذج الذي اختارتها الدراسة لإلقاء نظرة على حال تمكين المرأة في المجتمعات المختارة.

في حالة المجتمع الفلسطيني فقد (جرى تشكيل المؤسسات والتجمعات المدنية التي تميزت بانها ذات أهداف إجتماعية وسياسية متنوعة، وفتحت المجال أمام الأفراد للمساهمة والإنخراط في العمل الإجتماعي المدني كما ساهمت في تنمية قطاعات المجتمع الفلسطيني بأنواعها المختلفة وفئاته المتنوعة). (أبو حماد، 2016)

وعليه فقد أصبح لدى المجتمع الفلسطيني أبعاد مختلفة للتنمية منها التنمية الثقافية لزيادة الثقافة بالمجتمع وأبعاد اجتماعية لتطوير العلاقات بين أطراف المجتمع، الا أن المجتمع الفلسطيني يتمتع بخصوصية مختلفة عن باقي المجتمعات (التنمية بالمجتمع الفلسطيني متداخلة منقوصة بالتنمية الاقتصادية مرتبطة باتفاقيات تم توقيعها مع الإحتلال الإسرائيلي مثل اتفاقية باريس التي حكمت بتبعية الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي). (تقرير التنمية البشرية، 2004)

من الأسباب الأخرى التي تعيق التنمية في المجتمع الفلسطيني (اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات الخارجية بشكل كبير في تمويل نشاطها وموازنتها وبرامجها التنموية مما أعطى القوى الخارجية الممولة وسيلة من وسائل الضغط على السلطة من أجل اتباع توجهات وتنفيذ سياسات لا

تتوافق مع المجتمع الفلسطيني وتحقيق هدف الاستقلال، (مؤتمر بيرزيت، 2010) حيث اشير الى أن المساعدات تصل للفلسطينيين لأهداف سياسية وأصبح الصمت على الاحتلال شرطا أساسيا لاستمرار التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية. (المصدر السابق)

فيما يتعلق بالقدس ترى البدرى أن نموذج المشروع الذي يشير الى (عمليات مخططة وموجهة يتم خلالها احداث تغيير اجتماعي مقصود ومطلوب في بناء ووظائف المجتمع ومواقف الافراد والجماعات نحو انفسهم ونحو مجتمعهم)، (البدرى، 2015) هو النموذج التنموي المستخدم في القدس وحسب رأيها، فان نموذج المشروع ، يعمل على تنمية منطقة جغرافية معينة نظرا للظروف الخاصة بها تنفذ عن طريق مؤسسات أو مجموعات قائمة على المشاريع، وترى البدرى ان هناك عوامل اخرى مؤثرة على دور المرأة في التنمية الاجتماعية، (سيطرة العادات والتقاليد على المجتمع بتفضيل الذكر على الانثى منذ لحظة الولادة، الفقر المتزايد على المرأة وعدم المساواة بفرص التعليم والتدريب والعمل والصحة ومجالات صنع القرار والعنف القائم على أساس نوع الجنس). (المصدر السابق)

2.1.2 المرأة والتمكين

يعتبر مفهوم التمكين مفهوما اشكاليا كما هو حال معظم المفاهيم في العلوم الاجتماعية، اذ يصعب في الكثير من الأحيان ضبطها أو التوافق عليها. وتتباين وتتقاطع هذه المفاهيم كثيرا مع المفاهيم المشابهة لها، ومن هنا فان على أي باحث أن يجاهد في نقاش هذه المفاهيم ومحاولة تقريبها والبناء عليها لغرض تحقيق أهداف الدراسة. فاذا نظرنا الى المفهوم سوف نجد أن هناك عدة وجهات نظر في

تعريفه وفي ارتباطه بالمفاهيم الأخرى خصوصاً وان الدراسة تسعى الى ربط التمكين بالمرأة من جهة وبالبيئة غير الملائمة للتمكين وهي مؤسسة الاسرة.

فالتمكين في اللغة: من المصدر مكن، وتعني التقوية، مكنه اي قواه، (معجم المعاني الجامع). وتمكين المرأة في هذا السياق يعني جعلها قوية، والمعروف ان القوة هي مصدر السلطة والتحكم واتخاذ القرار، ويعني هذا ايصال المرأة الى القدرة على اتخاذ القرارات والتحكم في القرارات التي تخص حياتها.

وجاء مصطلح تمكين المرأة في اطار ميثاق الأمم المتحدة الداعم لحقوق المرأة الذي تنص مادته الأولى (على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بدون تمييز بسبب الجنس اللغة أو الدين وبلا تفرق بين الرجال والنساء). (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، وعليه فقد تشكلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تعنى (بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتناصر قضايا المرأة والفتاة، وتدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وأنشأت لهذا الغرض 4 مؤسسات مختصة هي: شعبة النهوض بالمرأة (DAW) والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) ومكتب المستشارية الخاصة لقضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة (OSAGI) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) (<https://www.unwomen.org/ar/about-us/about-un-women>)

واختلفت وجهات النظر للباحثين حول التمكين، (فمنهم من ينظر للتمكين كهدف ومنهم من ينظر له كعملية وأحياناً أخرى كاستراتيجية لذلك تعددت تعاريف التمكين (ال عوض، 2014)

وعرفت محمود مصطلح تمكين المرأة على انه " تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدرتها ووعيتها ومعرفتها، ومن أجل تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثمَّ الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته " (محمود، 2010).

فيما عرفته ال عوض "أنه عملية تصبح من خلالها النساء قادرات على تنظيم أنفسهن وزيادة قدراتهن على الاعتماد على النفس للتأكيد على حقهن في الاختيار المستقل والسيطرة على الموارد لمحو تبعيتهن للآخر " (ال عوض، 2014).

نلاحظ من التعريفات السابقة أن تمكين المرأة يتلخص في العملية التي يتم من خلالها تقوية المرأة لتصبح فرداً واعياً ومدرکاً لما يدور حولها، ويمكّنها من نيل حقوقها ومواجهة جميع أشكال عدم المساواة بينها وبين الرجل. فربط التمكين مع القوة يُساعد على إدراك طبيعة التحولات الاجتماعية والعمل لصالح الفئات المهمشة والمحرومة والبعيدة عن مصادر القوة في المجتمع، وبذلك نخلص الى أن تمكين المرأة يكمن في: اكساب المرأة القدرة والقوة الكافية لتحسين فرصها وتعديل ظروفها وتمكينها من الاعتماد على نفسها وإدارة شؤون حياتها والتغلب على العوائق التي تواجهها وقدرتها على الاستقلال في تحديد خياراتها واتخاذ القرارات الهامة والمصيرية والتحكم في حياتها من خلال احداث تغييرات مجتمعية ومنح مساواة في فرص التعليم والتدريب والعمل والمشاركة المجتمعية.

ومن أنواع التمكين كما ذكر ابن شلهوب التمكين الاقتصادي: وهو تمكين المرأة من التصرف الكامل في أموالها وممتلكاتها وإدارتها بالشكل الذي تريد دون حاجة للرجوع للرجل، كما يحق لها ممارسة المهن التي تطمح لها دون عوائق أو مبررات وبالتركيز على التوسع في مجالات العمل للمرأة لتحقيق استقلاليتها وحصولها على دخل كاف لتلبية احتياجاتها. التمكين السياسي: وهو امتلاكها الوعي بحقوقها السياسية ودعمها ومنحها الحق في الاعتراض على القرارات التي تعدها جائرة في حقها.

وكذلك **التمكين التعليمي**: زيادة مشاركة المرأة في النظام التعليمي والاستفادة منه ومن برامج التنمية البشرية دون تحديد فترة زمنية لتعليم المرأة وذلك بإيجاد أنظمة تتيح للمرأة التعلم مدى الحياة ما دامت تتمتع بالقدرات اللازمة للتعلم وموائمة التعليم لقدراتها. (بن شلهوب، 2017)

وتضيف هالة عن **التمكين الاجتماعي**: وهو امتلاكها لحق ممارسة حقوقها الشخصية والأسرية وعدم تقييد اختياراتها في الأمور الاجتماعية التي تتعلق بها، العمل على إعادة النظر في أدوارها في البيت والأسرة. **والتمكين الأسري**: تنمية القدرة على التفاوض والتأثير في طبيعة العلاقات والقرارات التي تتخذ داخل الأسرة. (هالة 2016).

ترى الباحثة أن اللبنة الأولى لتمكين المرأة تبدأ من الأسرة وطبيعة العلاقات في داخل الأسرة هي التي تؤثر على مسار عملية التمكين لها ومشاركة المرأة بالقرارات الأسرية باعتبارها شريك في تلك الأسرة يعبر عن توازن في العلاقات الأسرية وينعكس ذلك على مشاركة للمرأة مبنية على الشراكة والمساواة بين الأفراد في المجتمع.

ويهدف التمكين الى (أن تتمكن المرأة من صنع قراراتها بنفسها والعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها، والتغلب على الصورة التقليدية المتصورة عنها، ويؤدي هذا الى تدعيم جميع القرارات للأفراد داخلها وبهذا تصبح الأسرة وحدة ثابتة ومتماسكة قادرة على إشباع احتياجاتها واحتياجات جميع أفراد الأسرة). (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي)

ويرى معاينة، أن عملية التمكين لها ثلاثة محاور أساسية كما ربطتها دراسات التنمية بالمرأة هي: الموارد والعنصر البشري والنتائج والإنجازات تتمثل الموارد: بالعمل والتعليم باعتبارهما عناصر التمكين الأساسية وهذا يتطلب إتاحة فرص متساوية للمرأة مقابل الرجل. ويتمثل العنصر البشري في: كون المرأة هي المحور الأساسي للتمكين التي يجب العمل على تطويرها وتنميتها ودعمها باستمرار. وتتمثل النتائج والإنجازات فيما تجنيه المرأة من الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي من الممكن

قياس أثرها على المرأة والمكانة التي احتلتها عندما اتاحت لها الفرصة بشكل متساو مع الرجل. (معاينة، 2010).

وتميل الدراسة الى الاخذ بمفهوم تمكين المرأة على انه: اكساب المرأة القدرة والقوة الكافية من خلال احداث تغييرات مجتمعية ومنح مساواة في فرص التعليم والتدريب والعمل والمشاركة المجتمعية لتحسين شروط وظروف حياتها وتمكينها من الاعتماد على نفسها وإدارة شؤون حياتها والتغلب على العوائق التي تواجهها وقدرتها على الإستقلال في تحديد خياراتها واتخاذ القرارات الهامة والمصيرية والتحكم في حياتها. وتسعى هذه الدراسة الى فحص النتائج والانجازات التي تحققتها المرأة خلال مسيرة التمكين في حياتها.

3.1.2 البيئة الاسرية غير الملائمة

4.1.2 مفهوم البيئة والبيئة غير الملائمة

البيئة في المعاجم الفرنسية، وخاصة المعجم الجغرافي الفرنسي. Pierre Georg، لها مصطلحان متداخلان "Environnement": وهو يعني: مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات) بما فيها الإنسان، (ومصطلح "Ecologie" الإيكولوجيا) ويُعرّف علم البيئة الحديث البيئة بأنها: "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها" (<https://www.alukah.net/culture>)

وقسم بعض الباحثين البيئة إلى قسمين رئيسيين هما: (البيئة الطبيعية: وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها: الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس، والماء السطحي، والجوفي والحياة النباتية والحيوانية. والبيئة المشيدة: وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية

لخدمة الحاجات البشرية (<https://www.env-news.com/in-depth/studies>)

ما يهمننا في هذا السياق هو البيئة المشيدة وتحديدًا البيئة الاجتماعية والتي يقصد بها (ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

وعناصر البيئة الحضارية للإنسان تتحدد في جانبين رئيسيين هما: أولاً. الجانب المادي: كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية. ثانياً. الجانب غير المادي: فيشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم تلقائية كانت أم مكتسبة. (المصدر السابق)

وما يهمننا في هذه الدراسة هو الجانب الثاني من البيئة الحضارية للإنسان والذي يمكن تسميته بالبيئة الاجتماعية، والتي تتمثل بمجموعة البنى الاجتماعية بما تشمله من القيم الثقافية والعقائدية وما تفرزه من شبكة العلاقات الاجتماعية، وما نسعى إليه تحديداً في هذه الدراسة هو البيئة الاجتماعية لتمكين المرأة في المجتمع.

البيئة غير الملائمة

في البيئة الطبيعية، كي نزرع نبتة أو شجرة نحتاج الى توفير مجموعة من العناصر والظروف مثل التربة الصالحة والهواء والحرارة، فاذا ما توفرت هذه العناصر او غاب احدهما فان النبتة لن تتمكن من النمو والحياة الطبيعية، وهذا ما نقصده بالبيئة غير الملائمة، وهو عدم توفر العناصر والظروف الضرورية المناسبة لنمو النبتة او الشجرة، هذا بالطبيعة، أما في المجتمع فإننا نقصد بمفهوم البيئة غير الملائمة والذي تم اشتقاقه مما ورد اعلاه بأنها: عدم توفر الظروف والإمكانيات والفرص لتمكين الافراد أو وجود ظروف وصعوبات تحد من قدرة الفرد الى الوصول الى القوة والتمكين في البيئات الإجتماعية التي يعيش فيها.

وعلى مستوى النوع الاجتماعي ترى ال عوض بانها: (عدم وجود توازن في العلاقة بين الرجل والمرأة حيث يهيمن أحدهما على الآخر وبذلك تبرز الفجوة من عدم المساواة في القوة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة، تحكم الزوج بالزوجة في حياتها المنزلية وعملها وعائد عملها فتكمن هنا الفجوة بين الجهد المبذول والتحكم بالطرف الآخر. (ال عوض، 2014)

البيئة الاجتماعية غير الموائمة لتمكين المرأة

عرف بدوي البيئة الاجتماعية: بأنها تلك البيئة التي تشكّل النظم والقواعد والقوانين واللوائح والعادات والتقاليد والقيم والمعايير والأعراف أو العلاقات الاجتماعية واللغة والدين والأوضاع الإقتصادية والنظم السياسية والتعليم والإعلام والفنون والآداب والظروف الصحية، وعوامل البيئة مترابطة جميعها مع بعضها البعض، ومؤثرة في الإنسان وتتأثر فيه. (بدوي، 1986، ص126)

وبناء على تعريفه فاننا نرى ان البيئة الاجتماعية غير الملائمة لتمكين المرأة: تتمثل أساسا في بنية اجتماعية قيمية وعقائدية تحد من قدرتها على الوصول الى مصادر القوة والتمكين، مثل نظرة وموقف المجتمع من المرأة ومكانة المرأة وأدوارها المحددة وموقعها من السلطة في مختلف البنى الاجتماعية

والفكرية، ولكننا ولأغراض البحث سنحاول التركيز على تلك المتعلقة بالبيئة الأسرية والإجتماعية ذات العلاقة.

البيئة الأسرية غير الموائمة لتمكين المرأة

تعتبر دراسات حلیم بركات في المجتمع العربي من أكثر الدراسات عمقا وجدية وشمولية في نفس الوقت، لكونها تناولت المجتمعات العربية من منظور نقدي تحليلي تاريخي، وفي دراساته للمجتمعات العربية تناول دراسة الأسرة العربية بذات الاطار والمنظور، حيث يرى بركات أن العائلة العربية تمثل نواة التنظيم الاجتماعي والإقتصادي وهي وحدة إجتماعية وإقتصادية تتوقع من أعضائها التعاون معاً والإعتماد بعضهم على بعض في المجالات كافة، (بركات، ص 362) ويرى أن كون العائلة وحدة إنتاجية إقتصادية (يجعل القرارات الأساسية فيها شأنا عائليا وليس شأنا فرديا، (المصدر السابق، ص 364) ويضيف بركات أن بنية العائلة العربية هي (بنية أبوية بطركية يحتل بها الأب رأس الهرم ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس العمر والجنس، فالأب يشغل مركز السلطة والمسؤولية في عالم مزدوج، العالم العام المخصص على الأغلب للرجل، والعالم الخاص داخل البيت حيث تمارس النساء مهام منزلية شديدة التنوع من إنجاب وطهي وتنشئة الأطفال، وتضييق على مشاركة المرأة في العالم العام) وفي هذه البنية العائلية تحتل المرأة (موقعا دونيا في البنية الإجتماعية القديمة والمعاصرة). (بركات، 2000، 362 - 370)

يتساقط الخطاب الديني اجمالا مع البنية البطرورية للعائلة ويؤكد عليها حيث (يستحضر هذا الخطاب الرجل، الذكر أساسا ويجعله بؤرة الإهتمام ومركز الحركة وأن رسالة المرأة الأولى هي الأمومة والمهمة الأساسية لها هي التربية ورعاية الزوج والحرص على الإستقرار العائلي). (أبو زيد، 1993، 51)

خلال عملية تنشئة المرأة تتكون شبكة معقدة من العلاقات الشخصية التي تقيمها مع الوالدين، والأخوة، والزوج والأولاد والجيران. (ففي نواح كثيرة، يتم تعليم المرأة أن خياراتها محدودة أو يمكن أن تكون محدودة بواسطة الرجل الأكثر نفوذاً في المجتمع. فمن صغر سنها، قد تحرم الأسرة الابنة من المدرسة لعدد من الأسباب، منها الاعتقاد بأنها ليست بحاجة إلى التعليم لتكون زوجة أو ربة منزل. كأرملة أو مطلقة قد يجبرها الفقر وعدم وجود خبرة عمل على العودة إلى منزل والديها حيث تصبح مرة أخرى تحت جناح أكبر رجل أو الشخص المسؤول في الأسر). (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2011)

وهذا أعطى مكان للمرأة في الترتيب الهيكلي الأسري في نهاية السلسلة السلطوية الأبوية حيث الأب في رأس الهرم للسلطة الأسرية يليه الأبناء الذين غالباً ما يكونون صورة مشوهة عن الأب فتختلف طريقة الأبناء في التعامل مع اخواتهن، وبدعم من الأب يتقنن في طرق توجيه الأوامر للفتيات بالأسرة بنمط متشدد من الرقابة عليهن بمنع الفتيات من التحمل وإطلاق شعورهن كما يفرض عليهن ارتداء الحجاب، وتعقبهن خلال قضاء حوائجهن في الشوارع ومنع الزيارات المتبادلة بينهن وبين صديقاتهن ومنهم من يمنعهن من الاستماع للأغاني أو أنواع منها. (لبيب، 2004)

يتضح مما سبق ان البيئة الأسرية لبعض النساء العربيات، هي بيئة تحد من قدرة الفرد واستقلاليته عموماً، وبالمرة خصوصاً، كون القرار بالأسرة شأناً عائلياً وليس فردياً، وفي ضوء التراتب الهرمي للسلطة والأدوار في العائلة والذي يضع المرأة في أسفل الهرم على مستوى السلطة والأدوار، فان المرأة تفتقد القدرة على اتخاذ القرارات في ظل هذه التراتبية وتمنع وتحرم من محاولاتها لإجراء أي تغيير أو تعديل على هذه الوضعية، ويتم مواجهة خروجها ووضع الصعوبات أو المحددات لخروجها الى الحيز العام وهو المجال الذي من شأنه تقوية المرأة وتمكينها ودفعها للبقاء اطار الحيز الخاص والمرتبطة برعاية الذكور والزوج وتبدير شؤون البيت والإهتمام بتربية الأولاد، هذا الوضع الذي نشأ تاريخياً وتعزز

بفعل هيمنة الرجل على مصادر القوة وحرمانها من الوصول اليها، وهو ما تحول مع الوقت الى نظام متشابك من القيم والعقائد والعادات والتقاليد والتشريعات والقوانين التي تركز هيمنة الرجال على النساء في المجتمعات في علاقة غير متكافئة.

وبالرغم من التطورات المتلاحقة التي تحدث في المجتمعات وعلى الأسرة، وخروج المرأة للدراسة والعمل الا أن المرأة لا زالت تعيش في بيئة اجتماعية مقاومة للتغير ومحددة لمقداره ولا زالت المرأة تواجه صعوبات وتحديات جمة في سعيها الى الحصول على مصادر القوة والتمكين وعدم قدرتها على التحكم بنتائج النجاحات والإنجازات التي حققتها في بعض جوانب التمكين كالتحكم بالدخل الناجم عن عملها. وعليه يصبح من الضروري العمل على تمكين المرأة في داخل الأسرة، ونعني بالتمكين على مستوى الأسرة (Family of Empowerment) (تنمية القدرة علي التفاوض والتأثير في طبيعة العلاقات والقرارات التي تتخذ داخل الأسرة، وهذا يعني أيضاً تدعيم جميع القرارات للأفراد داخلها وبهذا تصبح الأسرة وحدة ثابتة ومتماسكة قادرة علي إشباع احتياجات جميع أعضائها، ومن ثم فإن التمكين يقوي ويدعم الأسرة، ويقوم بالمساعدة في إشباع احتياجات الأفراد، واحترام حقوق الأفراد والالتزام بمسؤوليات كلاً منهم ومراعاة وجهات النظر واحترام المشاعر وتقليل التوتر والخلافات بين الأفراد). (مجلة بحوث الشرق الأوسط، 424)

5.1.2 علاقات النوع الاجتماعي في الاسرة

يعتبر المجتمع البطريركي هو النظام العائلي السائد في معظم مجتمعات العالم ولذلك فان المرأة عانت ولا زالت تعاني من هذا النظام السائد كونه يقوم على التمايز لصالح الرجل وتفوقه على المرأة ولهذا قامت الحركات النسوية منذ نشأتها على العمل بطرق مختلفة لجسر هذه الفجوة بين المرأة والرجل في اقلها او الحصول على المساواة بين الجنسين في اعلى مراتبها، في هذا الاطار فقد طورت النظريات النسوية مفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم محوري في نضالها وسعيها لإنهاء نظام البطريركي القائم على

التمييز بين الجنسين وإيجاد قيم وتشريعات ملائمة لتحقيق هذا الغرض. (وظهر مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) في الموجة الثانية من أعمال الحركات النسوية في الستينات في أمريكا التي دعت الى المساواة في الحقوق بين الجنسين، من خلال تحليل العلاقات الاجتماعية والبحث عن أسباب هيمنة الذكور على الاناث، فقد آمنت تلك الحركات في أن الجنس طبيعة بيولوجية ثابتة، أما الجندر فهو نتيجة تحديد الأدوار الاجتماعية باختلاف ثقافة المجتمعات. (جامبل، 2002)

ويقصد بالنوع الاجتماعي (Gender): (السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها. وتحيل كل الثقافات الفوارق البيولوجية بين الإناث والذكور الى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة والحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور والاناث). (النوع الاجتماعي والتنمية، 2005) ويعرفه معاينة بأنه: (الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والقيمة المعنوية الذين يحملهم الفرد في مجتمع ما مرتبطون بكونه ذكر أو أنثى، بالنظر الى الصفات الطبيعية والبيولوجية التي يحملها الرجل والمرأة ثابتة لا تتغير لكن أدوارهم الاجتماعية تتغير بتغير المجتمع وثقافته وزمنه. (معاينة 2010)

ويعتبر مفهوم المساواة بين الجنسين (Gender Equality) مفهوما محوريا في علاقات النوع الاجتماعي والذي يعني: (المساواة بين الجنسين أمام القانون والمساواة في الفرص بما فيها المساواة في المكافآت في العمل، والمساواة في التعبير والقدرة على التأثير والمساهمة في العملية التنموية). (النوع الاجتماعي والتنمية، 2005)

وترى نظرية المساواة بين الجنسين أن العلاقة بين الرجل والمرأة والإختلاف بينهما هي نتاج اجتماعي لحجم القوة والنفوذ التي يشغلها الرجل أو المرأة في المجتمع، وتفترض النظرية ان الخلل في العلاقة بين الرجل والمرأة ناجم عن ظروف إقتصادية إجتماعية تاريخية جعلت من الرجل الشخص المهيمن في العلاقة. ونجم عن هذا الخلل التاريخي تصورا، بان مكانة الأفراد تحددها طبيعة كل فرد، وان

التمايز هو حالة طبيعية ناشئة عن تكوين طبيعي لكلا الجنسين، وبهذا المفهوم فإن للرجال أدوار وللنساء أدوار وفقا لطبيعتهم، ويتحدد موقع المرأة في العائلة بالإنجاب وفقا لخصائصها الطبيعية وبذلك يتحدد دورها في إطار العائلة وخارج العائلة. (Baber and Allen، 1992)

ومن هنا جاءت نظرية المساواة في محاولة لتعديل الخلل التاريخي الذي جعل الرجل يمتلك القوة والنفوذ مقابل خضوع المرأة لهيمنة الرجل، الذي افرز هذا التمايز بين الجنسين، واثاح الإستغلال والإضطهاد الجنسي في إطار اهتمامات النظرية، وفي إطار الحركات والبرامج المنبثقة عنها، حيث تعمل الحركات والمنظمات والمؤسسات في مجال العمل على تحرير المرأة في البيت وخارجه في محاولة للوصول إلى المساواة بين الجنسين. وهي تنظر إلى العلاقة بين الرجل والمرأة على أنها علاقة صراع بين طرفين على طرف أن يفوز على الآخر في هذا الصراع.

وتتقترض نظرية المساواة أنه: (لا يوجد شكل ثابت عالمي للأسرة أو لوظائفها فتختلف طبيعة الأسر باختلاف بيئة المجتمعات فهي تخضع لتغييرات مستمرة مع التطورات التي تحدث بالعالم وهذا يتطلب تطوير استراتيجيات بشكل دائم لملائمة هذه التغييرات بالأسرة وعدم مقاومتها والتعنت اتجاهها كما أن تركيبة العلاقات داخل الأسرة متغيرة). (Baber and Allen, 1992)

وتقف هذه النظرية إلى جانب تمكين المرأة من الحصول على المساواة في البيت وخارجه، من خلال تزويد المرأة بمصادر للقوة تدعم مكانتها في المجتمع، من خلال (تطوير نماذج لدراسة العوامل التي تؤثر على القوة. وتعتقد نظرية المساواة أن هناك احتياجات أساسية للمرأة في العائلة لكي تكون قوية، وهي الإستقلال الإقتصادي، العلاقات المتساوية، خيار حرية الإنجاب، والتعليم المستمر لمدى الحياة). (المصدر السابق، 223).

تسعى نظرية المساواة من وجهة نظر الباحث الى توفير بيئة أسرية ملائمة لتمكين المرأة تتوفر فيها معايير التمكين الأسري باعتبار الأسرة اللبنة الأولى لنشأة المرأة واكتسابها القوة والاستقلالية اللذان يدعمان مكانتها بالمجتمع.

6.1.2 واقع تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة

كما عرضنا سابقا للمفاهيم المتعلقة بتمكين المرأة والظروف المحيطة بها، تحت هذا العنوان سنعرض صورة وسنلقي نظرة على واقع تمكين المرأة في مجتمعات مختلفة من خلال نماذج متنوعة ومختارة على المستوى العالمي والعربي والفلسطيني والمقدسي، من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات عن تمكين النساء حسب ما توفر من احصائيات ومعلومات في هذه المجتمعات، كالتعليم والعمل والصحة والمشاركة السياسية والقدرة على اتخاذ القرارات الهامة في حياتها الخاصة حيثما أمكن ذلك. ان النماذج المختارة تعطي لمحة موجزة عن واقع تمكين المرأة في العالم الغربي بنموذجه الرأسمالي ونموذجه الاسكندنافي وتم اختيار تونس ومصر والعراق كنماذج بما يتعلق بتمكين المرأة في المجتمعات العربية ومن ثم عرض واقع تمكين المرأة الفلسطينية بشكل عام والمقدسية بشكل أكثر تفصيلا والهدف من ذلك تحديد موقع المجتمع المدروس في خارطة تمكين المرأة في العالم.

المرأة الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية نموذجا يمثل بصورة كبيرة واقع المرأة في المجتمعات الرأسمالية الغربية من حيث الحقوق المكتسبة والظروف الحياتية العامة، وتمثل المرأة تقريبا نصف عدد السكان في الولايات المتحدة، حيث بلغت نسبة النساء عام 2014: 50.8% من المجتمع الأمريكي. وتعتبر نسبة خصوبة المرأة الأمريكية منخفضة نسبيا: ففي عام 2015م بلغ معدل ولادات المرأة الواحدة 1.9 ولادة.

أما بالنسبة للتعليم: تحصل النساء على درجات علمية أعلى من الرجل! في السنة الدراسية 2013-2014 حصلت النساء على أكثر من نصف شهادات درجة البكالوريوس بنسبة 57.1%، وعلى درجة الماجستير بنسبة 59.9% وعلى درجة الدكتوراة بنسبة 51.8%. وهذا إثبات لتفوق المرأة الأمريكية على الرجل في المجال العلمي منذ القرن الماضي. وفيما يتعلق بالقوى العاملة: تشكل المرأة 46.8% من مجموع القوى العاملة في عام 2015، وأغلب النساء يعملن أو يبحثن عن عمل، حيث إن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تبلغ 56.7% مقارنة بالرجال 69.1%. وعلى صعيد القيادة: تتقلد النساء أكثر من نصف المناصب الإدارية! ففي عام 2015م تتراأس المرأة 51.5% من الإدارات من المناصب العملية، و43% من المناصب المساعدة للإدارة في مجال الأعمال والإدارة والتشغيل.

- لازال الرجل يحتل الأغلبية الساحقة في المناصب العليا في مجالس الإدارات الحديثة، حيث يتراأس الرجل 80.1% من مقاعد مجالس الإدارة، بينما المرأة تمثل 19.9% فقط. كما يمثل الرجل 73% من إدارات مؤشر الأسهم S&P 500 بينما للمرأة 26.9% فقط.

(<https://www.catalyst.org/research/women-in-the-workforce-united-states/>) ومع ذلك فلا زالت هناك فروق بالمساواة بين المرأة الأمريكية والرجل فيما يتعلق بفارق الأجور واحتلال بعض الوظائف والمناصب وحجم المشاركة السياسية وصعوبات أكبر في كونها ام وكذلك تعرضها للعنف المجتمعي والعائلي.

المرأة في السويد

تعتبر المجتمعات الاسكندنافية نموذجا خاصا من المجتمعات التي تدمج بين الرأسمالية والاشتراكية وتوفر قدرا كبيرا من العدالة والمساواة الإجتماعية، ويمكن القول ان وضع المرأة في السويد من أفضل الأوضاع بين نساء العالم وقد تصدرت العالم فيما يتعلق بتربية الأطفال، أو الإنفتاح على الآخرين، أو

تقديم الخير للآخرين. وبحسب تقرير نشرته مؤخرًا صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية، فقد تم اختيار السويد أفضل بلد في العالم للنساء من قبل مؤسسة BAV للإستشارات وكلية وارتون للأعمال التابعة لجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة. وتحقيق مثل هذا الإنجاز استغرق عقودًا من الدعوة لصالح حقوق المرأة ووضع أنظمة في الحكومة الاتحادية لدعم المرأة في مكان العمل وفي الحياة. وينقل تقرير الصحيفة البريطانية عن «ريجنر»، الوزيرة منذ عام 2014، قولها إن هناك عوامل كبيرة ساهمت في تحقيق هذا النجاح المستمر. ومنها الضرائب الفردية حيث أنه ومنذ عام 1971، يقدم الأزواج إقراراتهم الضريبية بشكل منفصل. وبغض النظر عما إذا كنت متزوجًا أو غير متزوج، يحصل الأفراد على مزايا الضمان الاجتماعي بناء على احتياجاتهم، وليس احتياجات أسرهم الجماعية. فيما يتعلق بإجازة الأمومة، ففي السويد أكثر السياسات سخاءً في العالم فيما يتعلق بإجازة الأمومة. يحصل الوالدان على 480 يومًا يتقاسمونها ويتقاضون خلالها 80% من رواتبهم - والتي يمكن استخدامها حتى يبلغ الطفل عامه الثامن. وقد مكنت هذه السياسة السويديين من تحقيق التوازن بين العمل والحياة، مقارنة بالبلدان الأخرى. ويمكن للعائلات تقسيم وقتهم بين العمل والمنزل بكل سهولة، وتحظى الأمهات الجدد على وجه الخصوص بوقت كاف مع أبنائهم. وهناك قدر كبير من البحوث التي تشير إلى أن هذا النوع من السياسات مثالي لجلب النساء إلى القوى العاملة. وتعمل السويد على مراقبة الشركات باستمرار لضمان أن تلتزم الشركات بالقانون السويدي الذي يمنح الأجر المتساوي عن العمل المتساوي. وفي عام 2008، أصدرت السويد قانون التمييز السويدي الذي يطلب من الشركات التي تضم 25 موظفًا أو أكثر أن تصدر دراسات استقصائية كل سنة تحلل فيها الفروق في الأجور بين الرجل والمرأة. الشركات التي لديها اختلافات كبيرة بين الجنسين والذين لا يتخذون خطوات لسد الثغرة يكونون عرضة لدفع الغرامات. بينما لا تزال العديد من البلدان الأخرى تكافح من أجل تقديم الخدمات الأساسية، مثل إجازة الأمومة الإلزامية والأجر المتساوي.

(<https://www.sasapost.com/translation/sweden>)

فيما يتعلق بالعنف الرجال ضدّ النساء والعنف في العلاقات الأسرية، فاستعمال العنف والتهديد ضدّ الآخرين ممنوع في السويد. إذ أن ذلك انتهاك لحقوق الانسان لأشخاص آخرين وتصرف إجرامي. لهذا السبب أيضاً يُمنع استعمال العنف في الأسرة وهذا يعني أنه يُمنع ضرب الشخص لطفله وشريك/شريكة حياته. ورغم ذلك فهناك عنف في العائلة. وغالباً ما يكون الرجال هو الذين يضربون النساء. العنف في المنزل يمكن أن يكون جسدياً، أو نفسياً، أو اقتصادياً، أو مادياً أو جنسياً. وقعت السويد وصادقت على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر عن الأمم المتحدة. تتطرق الحقوق الى أنه يُمكن للجميع أن يقرروا فيما يخص حياتهم ومستقبلهم. وهذا يعني من بين الأمور الأخرى أن يكون بمقدور الجميع اتخاذ قرار بخصوص أجسادهم، وحياتهم الجنسية واختيار شريك الحياة. وينص القانون على أن: أي شخص يستعمل العنف ضد امرأة في علاقة قُربى يمكن أن يُدان بارتكاب انتهاك جسيم للمرأة أو يُدان بارتكاب إعتداء بالأذى الجسدي.

(<https://www.informationsverige.se/ar/jag>)

واقع تمكين المرأة في المجتمعات العربية

أشار تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا في إجتماع لجنة المرأة في دورتها الثالثة في أبو ظبي 2007، الى أن جميع الدساتير في الوطن العربي تنص على مبدأ المساواة بشكل عام ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بشكل خاص، ورغم أن المرأة أعطيت حقوقاً في بعض القوانين ، إلا أنها لا تتمتع بها لأسباب خارج إطار القانون مثل النمط الثقافي السائد ونمو التيارات الدينية المتطرفة ومعارضة رجال القانون لمبدأ المساواة ، وعدم وعي المجتمع بحقوق المرأة وتدني وعي المرأة نفسها

بحقوقها، والنظرة التقليدية للمرأة هذا وقد غفلت معظم الإستراتيجيات الوطنية للمرأة العربية في المجال القانوني عن مسألة توعية رجال القانون بقضايا المرأة.

من العقبات التي لا زالت تواجه المرأة العربية حتى عصرنا هذا، الأمية ، وتسرب الفتيات من التعليم والفقر والبطالة والعنف ضد المرأة وإستمرار التمييز في بعض التشريعات وخاصة قوانين العقوبات ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج النهوض بالمرأة وسلبية بعض العادات والتقاليد الإجتماعية إضافة الى الوضع الإقتصادي والثقافي والإجتماعي والسياسي السائد، وأثار الإحتلال والحروب والعولمة وقلة الموارد المالية المتاحة وشح البيانات والمعلومات وإنطواء التشريعات على التمييز ضد المرأة في سوق العمل وتولي الوظائف العامة والمشاركة السياسية في حق الملكية. (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا في إجتماع لجنة المرأة في دورتها الثالثة في أبو ظبي، 2007).

المرأة في تونس

احتلت تونس المرتبة الثانية عالمياً والأولى عربياً من حيث نسبة الإناث خريجات الشعب العلمية في التعليم العالي، على غرار علوم التكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وذلك حسب تصنيف نشره البنك الدولي خلال شهر ماي/ أيار 2019 وشمل 114 دولة خلال الفترة الدراسية الممتدة من 2015 إلى 2017. وتمثل نسبة الإناث خريجات الشعب العلمية في تونس 58 %، تليها الجزائر (55 %) وسلطنة عمان (53 %) وسوريا بنسبة 50 % ثم السودان بنسبة 47 % والمغرب بـ 45 % والصفة الغربية وقطاع غزة (45 %) والبحرين (44 %) والإمارات العربية المتحدة (43 %).

أشار مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018 وفقاً للمعهد الوطني للإحصاء في تونس أن لتونس سبق الريادة في مجال حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي والثقافي والتمثيل السياسي والمشاركة الاقتصادية، ففي عام 2014 وضع الدستور

التونسي حدا للتمييز بين المرأة والرجل وسدت فجوة كبيرة في الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لتحل في المرتبة الأولى بين البلدان العربية. في عام 2017 بلغ معدل مشاركة النساء في القوة العاملة 20.5% مقابل 60% رجال، بلغ معدل بطالة الاناث 22.8% تقريبا ضعف معدل بطالة الذكور التي بلغت 12.3%، ويعزى الانخفاض في معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة منذ عام 2014 مقترن بزيادة سريعة في التحصيل التعليمي للمرأة الى محدودية فرص العمل المتاحة للمتعلّقات.

(<https://books.google.co.il/books>). تثنى العديد من النسوة في تونس ما وصلن له من مكان لم يصل إليه غيرهن في باقي الدول العربية، فالمرأة في تونس تتمتع برعاية حقوقية ومساواة مع الرجل في الحقوق والحريات، فلها ما له وعليها ما عليه حسب الدستور والقوانين، إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون هناك نقائص عديدة. (<https://www.noonpost.com/content>)

في تقرير للصحفية التونسية هنده الشناوي بعنوان: المرأة التونسية معركة الحقوق متواصلة، نشر في العدد 63 في مجلة الإنسان التي تصدر عن المركز الإقليمي للأعلام \ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اشارت فيه الى ان مجلس نواب الشعب أقر بالأغلبية المطلقة (في 26 تموز/ يوليو 2017) "قانون القضاء على العنف ضد المرأة"، والعنف هو: كل اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس، والذي يتسبب بإيذاء أو ألم جسدي أو نفسي أو جنسي أو إقتصادي للمرأة. وللقانون أيضا ميزة هي تشديده العقوبات في قضايا الإغتصاب (تصل العقوبة إلى السجن عشرين عامًا).

كما أنه ألغى نصًا قانونيًا يتيح للمغتصب تفادي العقاب القانوني إذا تزوج من ضحيته. كذلك فإن حقوقًا أخرى عدة كمنع تعدد الزوجات، ومنح حق الطلاق، والحق في التعليم، والحق في العمل، كانت بمثابة تحولات ثورية في وضع النساء في ذلك الوقت في العالم العربي، ما جعل المرأة في تونس عنصرًا فاعلًا في المجتمع. ولكن هذا التحرر الأكثر إشعاعًا في العالم العربي والقارة الأفريقية لم يكن

كافيًا لحماية المرأة التونسية من العنف سواء داخل محيط الأسرة أو خارجها. بالنسبة لجرائم التحرش الجنسي في الفضاء العام، رغم أن القانون فرض غرامة على مرتكبي هذه الجريمة تعادل 500 دولار أميركي وعقوبة السجن لمن يستغل الأطفال في الأعمال المنزلية أو غيرها من الأنشطة لغاية الربح المادي. وفرض غرامة مالية على المشغلين الذين يميزون في الأجور بين النساء والرجال. وشدد القانون لأول مرة في تونس والعالم العربي، العقوبات على المعتدين والمغتصبين الذين لهم صلة قرابة بالضحية، أو لهم سلطة معنوية عليها كالمدرسين والأطباء وأرباب العمل وغيرهم. ومع ذلك أشارت الى دراسة نتائج واسعة نشرها «الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري»، كشفت عن أن أكثر من نصف النساء (53.5 %) تعرضن إلى أحد أشكال العنف بجميع أنواعه الجنسي والنفسي والجسدي في داخل الأسرة أو في الفضاء العام. (الشناوي، 2018) <https://blogs.icrc.org/alinsani>

تمكين المرأة في مصر

تشير البيانات حول تمكين المرأة المصرية الى أن نسبة الإناث في المناصب العامة 5% وتقدر نسبة تمثيل المرأة في البرلمان حاليا بـ 15 %، وفي المجالس المحلية حاليا 25% ونسبة الإناث في الهيئات القضائية 0.5%، ونسبة الإناث في المناصب العامة 5% ونسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا 19%، فيما بلغت نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر تمثل 26.3% ونسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 24.2% ومعدل البطالة بين الإناث يقدر بـ 24% حاليا ونسبة النساء في وظائف إدارية حاليا 6.5% ونسبة النساء في وظائف مهنية 38.5% ونسبة الدخل المكتسب المقدر "فجوة الدخل بين الذكور والإناث" 29% ونسبة المشروعات الصغير الموجهة للمرأة 22.5% ونسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة 45% ونسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي 9%. (شملاوي وآخرون،

(2019)

ووفق مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعي فإن نسبة الأميات بين الإناث فوق سن 10 سنوات تصل لـ 27% ونسبة الأمية بين الإناث في سن من "20-29" سنة تصل لـ 12% ونسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة تصل لـ 59% ونسبة الولادة القيصرية 52% وعدد دور المسنين 171 ونسبة الإناث المعينات بالقطاع الحكومي 1%. وطبقا للإحصائيات المنشورة في بوابة مصر المعلوماتية الجغرافية تعد المرأة أوفر حظا من الرجل في إيجاد فرص عمل حيث بلغت نسبة البطالة بين الذكور الى 26% والمرأة 24% ولكن الموقع التابع للحكومة المصرية لم ينشر أي معلومات عن الأجور بين الجنسين في مصر علي الرغم من ورود تقارير دولية معتمدة تفيد بوجود فجوة حقيقية بين راتب الرجل المرأة، مما يضع العديد من التساؤلات عن حالة التعتن الشديدة ضد المرأة في مصر، التقرير العالمي الصادر في 2 نوفمبر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017 اكد ان مصر تحتل المركز ال 134 عالميا في المساواة في الأجور مما يضعها في موضع خطر من حيث المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر. (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2018)

7.1.2 واقع تمكين المرأة الفلسطينية

أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي اجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017 الى أن مجموع سكان فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) قدر بحوالي 4.78 مليون نسمة، 2.88 في الضفة الغربية و1.9 مليون في غزة. غالبية السكان الفلسطينيين من الشباب في الفئة العمرية 0-14 نحو 39% من مجموع السكان ونسبة الشاب الذين تتراوح أعمارهم 15-29 الى مجموع السكان ما يقرب 30 بالمائة من مجموع السكان. نسبة كبار السن من السكان (60 سنة فما

فوق) منخفضة نسبياً تبلغ 4.6 من مجموع السكان وبذلك يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيماً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

خصوبة مرتفعة وزواج مبكر للنساء

وبلغ معدل الخصوبة في فلسطين 4.1 لكل امرأة 3.7 مولوداً في الضفة الغربية و4.5 مولوداً في قطاع غزة ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، ويعزى ارتفاعه إلى الزواج المبكر وانخفاض معدلات الطلاق وانخفاض استخدام وسائل الحمل. فيما بلغ متوسط عمر الزواج بين الإناث 20 سنة مقابل الذكور 24 سنة. وبلغت نسبة الإناث اللواتي تزوجن دون سن الـ 18 ما يقارب 20.3%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)

وعلى مستوى محافظات الضفة الغربية بلغت أعلى نسبة للزواج المبكر للإناث في محافظة الخليل بنسبة 36.2%، وأقلها في محافظة أريحا والأغوار بنسبة 1.3% وذلك من مجموع الإناث المتزوجات (في عمر أقل من 18 سنة) في الضفة الغربية، وعلى مستوى محافظات قطاع غزة فقد بلغت أعلى نسبة للزواج المبكر للإناث في محافظة غزة بنسبة 40.8%، وأقلها في دير البلح بنسبة 6.9% من مجموع الإناث المتزوجات (في عمر أقل من 18 سنة) في قطاع غزة. بلغت نسبة الإناث المتزوجات من مجموع النساء في العمر 18 سنة فأكثر 62.3% في العام 2016، و26.4% لم يتزوجن أبداً، وبلغت نسبة الأرمال 6.6%، ونسبة المطلقات 2.0%، فيما كانت نسبة اللواتي عقدن قرانهن لأول مرة 2.7%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

تقدم للنساء في مجال التعليم

رغم التقدم الحاصل على معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت هناك فجوة لصالح الذكور بفارق 3.4%، حيث بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث 95.2% مقابل 98.6% للذكور خلال عام 2016. وتشير البيانات إلى أن معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الثانوية بلغت 58.7% مقابل 78.6% للإناث للأعوام 2016/2015.

تدني نسبة المشاركة بالعمل والفروق بالأجور

وبلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.3% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2016 مقابل 10.3% في العام 2001، وبلغت نسبة مشاركة الذكور 71.6% للعام 2016. مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 83.3 شيقل مقابل 114.1 شيقل للذكور. وبلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 44.7% في العام 2016 مقابل 22.2% بين الرجال، وتصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر إلى 50.6% من مجموع هذه الفئة من النساء. وتشير البيانات أن نسبة الإناث (15-29) سنة اللواتي انتقلن من التعليم إلى سوق العمل قد بلغت 6.6% مقابل 44.8% ذكور (الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، 2017)

كما تشير الإحصاءات إلى أن 42% من مجموع العاملات في القطاع الخاص خلال العام 2014، يتقاضين أجرا شهريا دون الحد الأدنى للأجور المقرر من قبل السلطة الفلسطينية، فيما انخفضت تلك النسبة بين الذكور إلى 30%، مع ملاحظة أن متوسط أجر المرأة اليومي في القطاع الخاص الفلسطيني لا يتجاوز 81 شيكلا (21 دولارا)، في حين يحصل الرجل على متوسط 106 شيكل (27.5 دولارا) أجرا يوميا، وهذا الواقع يقودنا لضرورة وجود قوانين وتشريعات مكملة لقانون العمل، تضمن سلامة استخدام البنود والفقرات الخاصة بعمل النساء دونما ضرر. فعلى سبيل المثال، من

الممكن أن يشمل قانون تشجيع الاستثمار إعفاءات ضريبية إضافية للمنشآت التي تشغل أعداداً أو نسباً محددة من النساء، مع ضرورة تطبيق تلك المنشآت لقوانين العمل الخاصة بالمرأة. (اشتية، 2015)

مشاركة متواضعة في الحياة العامة

82.8% من القضاة هم ذكور مقابل 17.2% إناث، و77.5% من المحامين المزاويلين للمهنة هم ذكور مقابل 22.5% إناث و83.3% من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال مقابل 16.7% من النساء خلال عام 2015. كما لم تزد نسبة السفيرات الفلسطينيات عن 5.8% مقارنة مع 94.2% للسفراء و21.1% من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين هن نساء، مقارنة بما نسبته 78.9% من الرجال، وحوالي 23.2% من أعضاء مجلس الطلبة في جامعات الضفة الغربية هم من الإناث مقابل 76.8% من الذكور.

42.6% من الموظفين في القطاع العام المدني إناث مقابل 57.4% ذكور، حيث تشكل الإناث (في القطاع المدني) حوالي 11.7% من درجة مدير عام فأعلى من مجموع المدراء العاميين، مقابل 88.3% من الذكور لنفس الدرجة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

مشاركة متواضعة للنساء في مواقع صنع القرار

وفقاً لبيانات العام 2019؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و14% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات الفاعلات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ، وحسب بيانات

ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2020 فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87% للرجال. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

عنف مزدوج والتحرش والقتل

فيما يتعلق بالعنف تجاه المرأة فقد أشار التقرير الصحي السنوي الصادر عن وزارة الصحة أن المرأة الفلسطينية تعاني من عنف مزدوج تجاهها عنف الإحتلال الإسرائيلي وعنف المجتمع المحلي مما عرضها لكافة أنواع الأذى من العنف المرتبط بالإحتلال بالعنف السياسي والعنف الاقتصادي ومنع حرية التنقل والعمل وغيرها كما تتعرض المرأة الفلسطينية للعنف الاسري السلطوي والمجتمعي والزواج القسري وزواج الأطفال والتحرش الجنسي والإيذاء البدني والنفسي واللفظي والحرمان المادي والعاطفي ففي عام 2017 وصل الى وحدات حماية الأسرة ما يقارب 3000 حالة عنف ضد النساء، منهم 28 حالة قتل على خلفيات مختلفة يدعي مرتكبوها إنها تمت على خلفية الشرف في الواقع هناك خلفيات أخرى منها الميراث والانتقام وتسوية خلافات وهذا يتطلب الإسراع بإقرار قانون حماية الاسرة. (دولة فلسطين وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي، 2017).

وفي ظل المعطيات السابقة فقد واثمت الحكومة الفلسطينية في بعض سياساتها للإلتزام بإجراء تغييرات بالقوانين بما يتعلق بالمعاهدات الدولية التي صادقت عليها ومن ضمنها التغييرات التي تدعم حقوق المرأة، وفي العام 2018 أصدرت عدة قوانين منها قانون حماية الطفل والغاء الزواج من المغتصب، وإلغاء تخفيض العقوبات لقتل النساء والأطفال على خلفية ما يسمى " شرف العائلة "، كذلك تم تحديد سن الزواج بعمر 18 سنة، الامر الذي من شأنه أن يخفض نسبة زواج الأطفال، وأصبح بإمكان النساء فتح حسابات لأطفالهن ونقلهن الى مدراس أخرى والحصول على جوازات سفر لأطفالهن،

ويجري العمل حاليا على إقرار قانون حماية الاسرة الذي لا زال يواجه معارضة من البنية العشائرية المتحالفة مع تيارات الإسلام السياسي.

8.1.2 واقع المرأة المقدسية

تمكين المرأة المقدسية

كانت ومازالت القدس المحتلة هي عاصمة فلسطين وجزء من الكل الفلسطيني وغير منفصلة عنه، تسعى المحاولات المستمرة من الإحتلال الإسرائيلي الى تهويد القدس وتهجير المقدسيين أو صهرهم بالمجتمع الإسرائيلي ولكل ذلك انعكاساته على الواقع الذي تعيشه المرأة المقدسية وتماسك الأسرة واستقلالية المرأة والحفاظ على العائلة والهوية الوطنية الفلسطينية. (حلاوة، 2007) وتقوم إسرائيل بعملية مستمرة وممنهجة ومخططة تستهدف الوجود الفلسطيني في القدس المحتلة، وتنعكس اثارها على جميع مناحي الحياة الاجتماعية، الإقتصادية والسياسية والجسدية والنفسية للسكان المقدسيين. (إبراهيم، 2019)

وترتكز هذه السياسات على تهجير المقدسيين أو صهرهم بالمجتمع الإسرائيلي، حيث قامت بتحديد مكانتهم عن طريق منحهم البطاقات الشخصية (الهوية الزرقاء المقدسية)، لكن دون تمتعهم بحقوق متساوية مع الإسرائيليين. وممارسة التفرقة العنصرية من خلال سياسة التضييق على المقدسيين بفرض الكثير من الضرائب عليهم، تحت مسميات مختلفة تفوق قدرات المقدسيين الاقتصادية، وتجعلهم يقعون تحت ضغط دائم للقدرة على سدادها، مقابل ما يقدموه للمواطن من خدمات في مجال الصحة والعمل والتأمين والتعليم، وتفرض حكومة الاحتلال الكثير من الإجراءات المختلفة لتهويد مدينة القدس كما يحدث في مجال التعليم والمدارس المقدسية حيث تسعى بكل الوسائل لتحويلها من النظام الفلسطيني

الى نظام الجروت الإسرائيلي. ومنع تدريس المقدسيين المنهاج الفلسطيني لطمس الهوية الوطنية، وإنشاء جيل جديد بعيد عن القضية الفلسطينية وإجراءات تعسفية في الحصول على الهوية المقدسية، وسحب هويات المقدسيين للشروط التعجيزية التي تفرضها حكومة الاحتلال بإثبات الإقامة بالقدس ومنع البناء مما يضطرهم للبناء غير المرخص الذي يخالفه الاحتلال أو يهدمه كل ذلك يضع المقدسيين في تضارب بين الحياة اليومية والواقع الذي يفرض عليهم بكافة النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

يحمل غالبية السكان في القدس الهوية المقدسية التي تصدرها حكومة الاحتلال، ويقيم الكثير منهم بتصاريح اقامة مؤقتة لزواجه من مواطن يحمل الهوية المقدسية، ويقيم البعض بشكل غير قانوني بانتظار حصوله على تصريح أو جمع الشمل، وهو معرض للإبعاد في أي لحظة يتم ضبطه الى مناطق السلطة الفلسطينية ويخضع المقدسيون للقانون والنظام القضائي الإسرائيلي بالرغم من انتمائهم للمجتمع الفلسطيني، مما يتسبب للمقدسيين بصعوبات لمواجهة الواقع الذي يعيشونه، وسعيهم للحفاظ على هويتهم الوطنية الفلسطينية وانتمائهم للمجتمع الفلسطيني، باعتبارهم جزء منه هذا الواقع الذي يتفرد به المقدسيين عن باقي العالم فلا يوجد واقع مشابه له.

لقد بلغ عدد المقدسيات في محافظة القدس 209 الاف يقابله 217 الاف مقدسي ذكر، وتفيد المعطيات أن 82.3% من المقدسيات يعشن في الحضر، 11.3% بالريف، 6.4% بمخيمات، و48% منهن يسكن داخل جدار الفصل العنصري العازل. (كتاب القدس الاحصائي السنوي 2017) وعلى الصعيد الاجتماعي توضح المعطيات ان 62.9% من المقدسيات في عمر ما دون 29 عاما، وأن 41.2% من نسبة عقود الزواج تتم للفئة ما بين 15- 19 عاما، وأن 52.4% من المقدسيات فوق 12 عاما متزوجات فيما قد بلغ متوسط عقد القران للمرأة المقدسية 19.9 عاما. (المرجع السابق)

فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للنساء المقدسيات فقد بلغت نسبة النساء 41% من المجتمع المقدسي وبلغت نسبة النساء العزباوات 30% من المجتمع المقدسي وبلغت نسبة النساء المتزوجات 60% من المجتمع المقدسي وبلغت نسبة النساء المطلقات 4% من المجتمع المقدسي وبلغت نسبة النساء الارامل 6% من المجتمع المقدسي. (الكتاب الاحصائي السنوي لاورشليم القدس، 2019)

الأوضاع الاقتصادية

يعاني المقدسيون بشكل عام والمقدسيات بشكل خاص من أوضاع اقتصادية صعبة. وحسب وزارة العمل الفلسطينية وصلت نسبة البطالة بين المقدسيات 85% وتشير الإحصائيات أن فقط 13% من النساء المقدسيات موجودات في القوة العاملة، وبحسب كتاب القدس الاحصائي ان 6.6% من النساء المقدسيات في محافظة القدس موجودات في سوق العمل.

في حين أشارت الإحصاءات الاسرائيلية أن نسبة المشاركة بالقوى العاملة من الرجال 81% في حين نسبة المشاركة من النساء 27%، بينما بلغت نسبة النساء العاملات في المجتمع اليهودي 65% الى جانب الفرق في الأجور أيضا، وتتركز مشاركات النساء في سوق العمل في قطاع التعليم أولا وقطاع الرفاه والشؤون الاجتماعية ثانيا. (الكتاب الاحصائي السنوي لاورشليم القدس، 2019).

يبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للنساء المقدسيات 36.4 ساعة، ويحصلن على متوسط أجر يومي يعادل 21 دولار، وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصلت نسبة الفقر في العائلات التي ترأسها امرأة 30% عام 2017 مقابل 29% في الاسر التي يرأسها رجال. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

في ذات السياق، تقول مديرة جمعية "نعم لنساء عربيات في المركز" سماح سلايمة" لاحظنا إطلاق مشاريع اقتصادية عديدة لتشغيل النساء العربيات لكن ذلك لقاء أجور زهيدة ومن دون عقود طويلة الأمد وتردي المواصلات العامة من البلدات العربية الى البلدات اليهودية، وتضيف أيضا أن ثمة نساء

نجح في إيجاد فرص عمل مناسبة لكن للأسف وظائف جزئية وغير ثابتة، وبذلك تتحسن أرقام الإحصاءات، لكنّ الواقع بعيد عن تحسين أوضاع النساء وتوفير الأمان الوظيفي للمرأة العربية. (درباس، 2019).

أوضاع التعليم

يواجه التعليم هجمة شرسة تتجه نحو أسرلة التعليم وعلى رأسها بلدية القدس ووزارة المعارف الإسرائيلية والضغط لضم جميع المدارس الفلسطينية والأهلية تحت سيطرتها وفرض نظامها التعليمي عليها وبرنامج البجروت الإسرائيلي في مقابل تقديم تسهيلات ومساعدات مادية لهذه المدارس في حال وافقت على الانضمام، وتستغل سلطات الاحتلال ضعف الإمكانيات المادية المتاحة والأوضاع الصعبة للبنية التحتية للمدارس الفلسطينية ورفض بلدية الاحتلال الموافقة على ترميمها للضغط عليها أو إضافة غرف صفية التي يعاني المقدسيين من النقص الحاد بها. هناك نقص حاد في الغرف الصفية في المدارس في القدس الشرقية، حيث تستدعي الحاجة الى 2600 غرفة صفية إضافية لاستيعاب الأطفال الفلسطينيين، كما أن عددا لا بأس به لا يستوفي المعايير المطلوبة. (الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمم المتحدة، 2017) مكتب الأمم المتحدة للتنسيق للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة وحسب منظمة (عيرعميم) لعام 2017 ثلث الطلاب في القدس المحتلة لا يتمون 12 سنة تعليمية. (بتسليم، 2017)

<https://www.btselem.org/Arabic/jerusalem>

وأشارت المعطيات أن عدد طالبات مدارس القدس 37 ألف طالبة في عام 2016 في المقابل 7,322 طالبة في الجامعات، في حين تخرج من الجامعات 1536 خريجة في وقتها وذلك ان دل على شيء يدل على أن نسبة كبيرة من الفتيات لا يكملن تعليمهن ويتسربن من المدارس قبل وصولهن المرحلة الجامعية، وقد بلغت نسبة تسرب الطلبة في القدس المحتلة نحو 14% في الصف التاسع الأساسي

أي بعمر 14 سنة، 16% في الصف العاشر بعمر 15 سنة، و26% في الصف الحادي عشر بعمر 16 عاما، وتصل الى ما بين 33% و50% في أعمار (17-18 عاما). (مؤسسة القدس الدولية، 2019)

نجد أن نسبة التسرب تزداد كلما ارتفع الصف ولكنها تعتبر نسبة عالية جدا في أعمار 17-18 عاما وهذا ما يفسر دخول عدد محدود مسار التعليم الجامعي بسبب ارتفاع نسبة التسرب في الثانوية، حيث يفسر هذا التسرب من المدارس بتلك المراحل الحساسة بتوجه الأهل للزواج المبكر للفتيات وخروج الذكور للعمل ومساعدة الأهل بسبب الأوضاع الإقتصادية الصعبة وعدم قدرة الأهل على توفير احتياجات أبناءها والحواجز الإسرائيلية وتفتيش الطلاب المهين وتعرضهم للإعتقال الظالم، وتبلي الجنود باتهامات باطلة ضد الطلاب مما يستدعي من الأهل عدم ارسال بناتهم للمدرسة خوفا عليهم. (حال القدس السنوي، 2017)

اعتقال المقدسيات

تتعرض المقدسيات للاعتقال وما يرافقه من اعتداءات لفظية وجسدي ونفسية، تترك آثارا عميقة عليهن، وفي عام 2018 اعتقل الاحتلال الإسرائيلي نحو 1736 فلسطينيا من القدس المحتلة، 27.8% من مجمل المعتقلين في سجون الاحتلال من الفلسطينيين. (مؤسسة القدس الدولية، 2019)

من بين المعتقلين نحو 63 سيدة مقدسية، من بينهن قاصرتان و4 مسنات، وعام 2017 اعتقل الاحتلال 88 امرأة مقدسية من بينهن 6 قاصرات و4 مسنات. (حال القدس السنوي، 2017).

تلك الاعتقالات الجائرة والاتهامات الباطلة بحق المقدسيات والاحكام العالية بالسجن التي تطلقها المحاكم الإسرائيلية بحقهن مما يزيد من المعاناة والصعوبات والتحديات اليومية التي تواجههن. (هيئة شؤون الاسرى والمحربين، 2018)

السكن

تعتبر سياسة هدم البيوت من أبرز سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف الى تهجير المقدسيين من المدينة، خلال عام 2018 هدمت إسرائيل 143 منشأة سكنية وتجارية من بينها 24 منشأة قام أصحابها بهدمها ذاتيا وذلك تجنباً لتحملهم غرامات باهظة وكلفة الهدم المرتفعة فوق خسارتهم في مقابل هدم 116 منزلاً ومنشأه خلال عام 2017 وكما نرى فان نسبة الهدم تزداد عاما بعد عام وترتفع نسبة الإخطارات بالهدم والمخالفات على البناء الغير مرخص وتعاني العائلات ليلا و نهارا من شعور عدم الأمان والخوف كل يوم من فقدان السكن وتشتتهم، الا أن المفارقة تأتي عندما تضع بلدية الاحتلال الإسرائيلي كل العقبات والصعوبات أمام المقدسي في محاولاته لإصدار رخصة بناء والكلفة المادية الباهظة جدا التي ليس بمقدور المقدسي تحملها كما أنها قلصت المساحات المسموحة للبناء وذلك كله يأتي في سياق التضييق على المقدسيين وتهجيرهم. (تأثير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة المقدسية، مجموعة من المنظمات الاهلية).

الهوية المقدسية ولم الشمل

يعيش المقدسيون في ظروف استثنائية فهم يمتلكون بطاقات إقامة مؤقتة لها تاريخ انتهاء الصلاحية بحاجة الى تجديدها ويتطلب تجديدها الكثير من الاثباتات كلا بمحل اقامته وعمله وتوضيح بظروفه الحياتية، ويعاني المقدسيون والمقدسيات في حال زواجهم من فلسطيني يقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فرض الاحتلال الإسرائيلي قانون لم الشمل المعروف بقانون "المواطنة والدخول الى إسرائيل" يعمل القانون على منع الفلسطينيين من حملة الهوية الفلسطينية الحصول على مكانة

قانونية في الأراضي المحتلة عام 1948 بناء على ارتباطهم وزواجهم من فلسطيني مقدسي يحمل الهوية المقدسية.

لقد انعكس هذا القانون سلباً على التركيبة السكانية للفلسطينيين في القدس المحتلة، فلا يخلو بيت من الزواج المختلط بين الضفة الغربية وغزة والقدس مما أدى إلى زيادة عزلة الفلسطينيين داخل القدس خاصة بعد بناء جدار الفصل العنصري. (تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على المرأة المقدسية، مرجع سابق)

وتفيد المعطيات أن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون بالقدس مع أزواجهم بناء على طلبات لم الشمل يصل حوالي 12,300 فلسطيني من بينهم حوالي 9900 فلسطيني يحملون تصاريح إقامة تجدد سنوياً، تشير المعلومات أن غالبية مقدمي طلبات لم الشمل هم من المقدسيين الرجال لزوجاتهم بنسبة 75 %، فيما تقدمت النساء المقدسيات بطلبات لم الشمل لأزواجهن من الضفة الغربية بنسبة 25 % وفي كلا الحالتين تعاني المرأة الفلسطينية للحفاظ على وجودها وكيانيتها وحياتها الأسرية التي تحيط بها العقبات والتحديات من كل الجهات. (المصدر السابق).

وقد أثرت القوانين الإسرائيلية في مجالات عديدة على المرأة والأسرة المقدسية منها:

قانون الميراث المدني الذي يعطي للمرأة الحق في نصف الميراث كالرجل والذي يرى البعض أن ذلك يتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما أعطى قانون الطلاق الحق للمرأة بالطلاق من الرجل متى شئت، في قانون الزواج المدني حدد سن الزواج 17 سنة، وليس كما كان حسب الشرع بعد التأكد من البلوغ للفتاة، كما أعطى القانون المدني المرأة حق الوصاية على الأولاد حتى جيل البلوغ، وضمن حق النفقة للزوجة والأولاد على الزوج مع إلزامه بها حسب احتياجهم وليس كما جاء في الشريعة الإسلامية حسب قدرة الزوج. (ربيع، 2007)

على الرغم من أن عملية إحصاء السكان بالقدس تواجه الكثير من التحديات بسبب فقدان ثقة السكان المقدسيين بالجهات الإحصائية، التي قد تستخدم هذه المعلومات لأغراض تلحق الضرر بالمقدسيين، وقد لا يفصح السكان عن المعلومات بصدق وصراحة، فقد نشر كتاب القدس الاحصائي السنوي 2017، بعض البيانات المتعلقة بالنساء. وجاء فيه أن 71.2% من المقدسيات تعرضن لأشكال مختلفة من العنف من قبل الاحتلال أو المستوطنين أثناء إقامتهن في القدس. (كتاب القدس الاحصائي السنوي، 2017) وأظهرت نتائج دراسة أخرى، أن النساء يشعرن بالخوف والقلق الدائم من اعتداءات المستوطنون تروي إحداهن: "تعرض للاعتقالات المباشرة وللتحرشات العنيفة من قبل المستوطنين من شتائم، وحركات مسيئة للأدب، وذلك يؤثر على الاستقرار الأسري، نفسيا واجتماعيا. لا توجد خصوصية للأسرة، ولا نستطيع استقبال أي ضيف داخل حدود السكن، بسبب مداومة الاحتلال للبيت بشكل مستمر. وقد ظهرت أعراض نفسية على الأبناء والأم كنتيجة للاعتقالات والعنف المباشر، إلى جانب ضغط نفسي للأمهات. (سياسة تهجيرية، 2018).

2.2 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العالمية والمحلية موضوع تمكين المرأة من جوانب وزوايا متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها وسوف يستعرض الباحث عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وذلك لمعرفة موقع الدراسة مما تم انجازه من دراسات سابقة والكشف عن الأهمية الخاصة للموضوع الذي تعالجه الدراسة الحالية، وقد تم تصنيف الدراسات الى مجموعتين: الدراسات العربية والمحلية والدراسات الاجنبية.

1.2.2 الدراسات العربية والمحلية:

1- دراسة، (إبراهيم، 2019) بعنوان: المرأة الفلسطينية صمود في وجه الاحتلال.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية في القدس المحتلة، خاصة في إطار تضررها من مختلف الإجراءات التهويدية وتحملها أعباء كبيرة في حياة يكتنفها الكثير من المصاعب والتحديات.

قامت الدراسة بتحليل الاحصائيات والبيانات التي تعكس أوضاع المرأة الفلسطينية في القدس بعدة نواحي منها الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية وغيرها، وجاءت أهم النتائج أن الخطط والإجراءات التهويدية تخلف أثارا شديدة القسوة على سكان المدينة من النواحي الحياتية والنفسية والجسدية وينتج عنها العديد من الإشكاليات الإجتماعية والحياتية العميقة، ومن الوضع الإقتصادي المتردي للمقدسيين، وهدم منازلهم وطردهم من قراهم وعزلهم عبر جدار الفصل العنصري وصولا الى

الإستهداف المباشر بالقتل والاعتقال داخل المسجد الأقصى أو في أزقة القدس المحتلة وغيرها من القرى والمناطق الفلسطينية المحتلة .

2-دراسة (بنت عبد العزيز، 2019) بعنوان: (التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الأسري).

هدفت الدراسة الى الكشف عن علاقة التمكين الاقتصادي في تحقيق المكانة الاجتماعية لها ولأسرتها، وتحقيق دورها تجاه أبنائها، وعلاقتها بزوجها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بتوزيع استبانة على عينة عددها 466، بالإضافة الى مقابلة خمسة عشر شخصا من ذوي الوظائف القيادية من النساء.

من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، أن تمكين المرأة اقتصاديا يساعد على زيادة دخل الاسرة وتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة، ورؤية المرأة لقيمتها الحقيقية ويحسن من مكانتها الاجتماعية ويساهم في اثبات شراكتها المجتمعية.

3-دراسة (أبو زائدة، 2018) بعنوان: واقع مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني

هدفت الدراسة الى معرفة واقع مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني وتحديات هذه المشاركة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل مثل تطور نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة والتوزيع النسبي للقوى العاملة، حسب المهنة والنشاط الاقتصادي وتطور معدلات البطالة بين صفوف النساء حسب العمر وسنوات الدراسة.

من نتائج الدراسة وجود تقدم ملحوظ في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لكنه محدود ولا يتناسب مع مؤهلاتها وامكانياتها وأن الاحتلال الإسرائيلي والعادات والتقاليد والقصور في قانون العمل أكثر العوامل تأثيرا على مشاركتها في سوق العمل الفلسطيني، اوصت الدراسة ضرورة زيادة الوعي لدى

المجتمع بأهمية عمل المرأة ودورها التنموي وخلق بيئة عمل داعمة للمرأة وإعادة النظر في القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل المرأة.

4- دراسة (صافي وطراونة، 2018) بعنوان: معرفة أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً.

هدفت الدراسة الى معرفة أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً، لمعرفة علاقة امتلاك المرأة لمشروع ممول بتمكينها اقتصادياً باستخدام منهج المسح الاجتماعي، بتصميم استبانة كأداة لبحث آراء عينة عشوائية منتظمة من النساء الريفيات في محافظة رام الله والبيرة اللواتي حصلن على مشروع ممول، ومن نتائج الدراسة الى وجود تحسن في جميع مجالات الدراسة (الاستقلال المادي، حرية اتخاذ القرارات، تقسيم العمل) التي تساهم في وصول المرأة الريفية الى مرحلة التمكين الإقتصادي من وجهة نظرها، تبين فروق في التمكين تبعاً لمتغير (الحالة الاجتماعية) لصالح الفئة العزباء.

5- دراسة (الكربي والشياح، 2017) بعنوان: تمكين المرأة الإماراتية رؤية قيادة واستراتيجية دولة. هدفت الدراسة الى التعرف على الوضع الراهن للمرأة في الامارات والفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها وتقييم السياسات الداعمة لتمكين المرأة، ضمن استراتيجية دولة الامارات لعام 2015-2021. تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي بالاعتماد على بيانات الاحصائيات الرسمية المحلية والعالمية حول المرأة الاماراتية، تم تقسيم الدراسة الى عدة محاور (التمكين السياسي، الاقتصادي، التعليمي، مع تحليل مؤشرات الفجوة بين الجنسين في آخر تقرير عالمي.

ومن اهم نتائج الدراسة تزايد مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي أصبحت تشغل 30% من الوظائف النيابية العليا 10% منهم بالسلك الدبلوماسي فيما بلغت نسبة المتعلمين من الاناث بعمر (15-24) 97%، وارتفع عدد المدارس الحكومية، كما أن كانت نسبة النساء في التعليم الجامعي

53% مقابل 42% من الذكور، وكان حجم المشاركة في النشاط الاقتصادي يزداد باستمرار نسبة النساء في القطاع الحكومي 66%، كما تشكل نسبتهن 60% ممن يعملن في وظائف فنية مثل الطب والتعليم والصيدلة والتمريض، 60% منهن يشغلن مناصب رفيعة المستوى ومراكز لصنع القرار، إضافة الى التحاقهن بصفوف القوات المسلحة والشرطة والجمارك، وارتفعت نسبة المساواة بين الجنسين في قطاع المشاركة الاقتصادية الى 60% مما يستدعي التفاؤل في أوضاع المرأة الإماراتية.

6- دراسة (كاظم، 2016) بعنوان: معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي

هدفت الدراسة الى معرفة أهم معوقات تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع العراقي، واستخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريق دراسة الظاهرة كمياً وكيفياً بتحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين ابعادها، تم اختيار عينة من 214 امرأة بالطريقة العشوائية العنقودية، وتوصلت النتائج الى أن أكثر ما يعيق تمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تليها العوامل الاقتصادية والسياسية وأخيراً العوامل الشخصية، وأوصى الباحث على تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تطوير المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الاعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها والعمل على تدعيم المرأة وترشيحها في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية واخير تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

7- دراسة (قزاز، 2016) بعنوان: معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة

الجميل ليبيا.

هدفت الدراسة الى البحث عن اهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديا وإيجاد حلول مناسبة لها، وقد استخدم الباحث منهج البحث الكيفي عن طريق دراسة الحالة معتمداً فيها على المقابلة والاستبيان لجمع المعلومات عن واقع المشكلة. ومستخدماً المنهج الوصفي في تحليل البيانات،

وتوصلت إلى أن نسبة البطالة من إجمالي عدد العاملات تساوي (42,62%) وتعتبر نسبة مرتفعة وأن أكبر ما يعوق تمكين المرأة هو نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة ونقص الخبرة لدى النساء مما يجعلهن غير قادرات على المنافسة وتدهور الحالة الأمنية، وأوصت الدراسة بضرورة تغيير نظرة المجتمع وتدريب النساء والعمل على استقرار الحالة الأمنية وتجريم العنف ضد المرأة وملاحقة مرتكبيه وإنزال أقصى العقوبات بهم.

8- دراسة (أبو الغيب والكرنز، 2015) بعنوان: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الامن 1325.

هدفت الدراسة الى بحث سبل تمكين المرأة سياسيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء قرار مجلس الامن 1325 الذي اعتبر المرأة عنصر فاعل للسلام والأمن الدوليين، كما هدفت الى استعراض أبرز الاليات لتفعيل دور المرأة من خلال التحرك المجتمعي المحلي ورفع الوعي لصانعي السياسات والرأي العام حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة، وقد شملت الدراسة 30 قرية ومدينة في الضفة الغربية وقطاع غزة مستخدمة عينة عشوائية من 3255 فردا ذكورا وإناثا، وتوصلت الدراسة الى أن تمكين المرأة الفلسطينية سياسيا يتأتى من خلال تعزيز مشاركتها سياسيا في مراكز صنع القرار الا ان العادات والتقاليد السائدة تعطي للرجل الأولوية في تقلد المناصب واتخاذ القرار لا زالت عقبة تواجه تمكين المرأة سياسيا.

9- دراسة (رواشدة والعرب، 2015) بعنوان: المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية.

هدفت الدراسة الى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية.

أجريت الدراسة على عينة من النساء في منطقة شمال الأردن مستخدمة المنهج الكمي بتوزيع استمارة على 80 امرأة ريادية.

وتوصلت الدراسة الى أن المعوقات الاجتماعية تليها الثقافية و ثم السياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأوصت الدراسة الى ضرورة توعية المجتمع حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها من ذلك.

10- دراسة (بواقته، 2014) بعنوان: الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم.

ناقشت هذه الدراسة الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها وقد هدفت الى الكشف عما إذا كانت هنالك صعوبات اقتصادية واجتماعية وتربوية ونفسية وصحية تواجه المرأة في محافظة طولكرم والتعرف على درجة الصعوبات التي تواجههم. استخدم الباحث المنهج الوصفي، اختار الباحث عينة عشوائية تكونت من 250 امرأة من جميع النساء اللواتي يدرن اسر والبالغ عددهم 2390 امرأة.

وتوصلت الدراسة الى وجود صعوبات اقتصادية واجتماعية وتربوية ونفسية وصحية تواجه المرأة التي تدير أسرة فكانت درجة الصعوبات الاقتصادية عالية في حين الصعوبات النفسية والصحية طبيعية.

11- دراسة (جعفري، 2012) بعنوان: دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو.

هدفت الدراسة الى التعرف على الإشكاليات في المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين في فترة ما بعد أوسلو ومدى القدرة على ملائمة المساعدات مع الأولويات الوطنية لزيادة فعالية المساعدات في

ظل سياق معقد كسياق الأراضي الفلسطينية ومدى تسييس المساعدات او التزام المانحين بحيادية المساعدات.

واستخدمت الدراسة لجمع المعلومات الوثائق الرسمية والدراسات والمقابلات مع نخبة عدد 13 من ممثلين عن وزارة المرأة وفنيين توظفهم الأمم المتحدة في الوزارات الفلسطينية وتتبع المسار التاريخي للحركة النسوية الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة الى أن الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية متمثلة في الاحتلال تؤثر على المساعدات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين بالتوجيه الأكبر لتعزيز قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية لتقدم عملية السلام، وتحديدتها الجهات المستفيدة من تلك المساعدات والمشاريع بشروط تحددها الجهات المانحة، وذلك لا يحقق تنمية حقيقية للمرأة والرجل وتعزيز صمودهما.

2.2.3 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (غوديايز، 2018) بعنوان: مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة التونسية داخل الأسرة. هدفت الدراسة الى قياس مستوى التمكين الاقتصادي للنساء داخل الأسرة التونسية مقارنة مع الرجال من حيث التحكم في النفقات بالمنزل وقيادة الأسرة وحسن توظيف الزمن. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، بتوزيع استبانة على عينة تمثيلية من 1150 أسرة تونسية من كافة أراضي تونس.

وأظهرت الدراسة أن المرأة التونسية متمكنة في مسألة القيادة وحسن توظيف الزمن بنسبة أعلى مقارنة بنساء بعض الدول الأخرى التي أجريت فيها نفس الدراسة كبنغلاديش وغواتيمالا وأوغندا وعزت الباحثة ذلك الى ارتفاع نسبة التعليم بين النساء التونسيات الا أنه لا يزال مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة

التونسية داخل الأسرة ضعيفا مقارنة بالرجال إذ أن المرأة لا تأخذ القرار في مسألة التحكم في مصاريف المنزل.

2- دراسة (شتوبلر، 2018) بعنوان: حقوق النساء القانون والعدالة في إسرائيل.

هدف الدراسة الى البحث في المفاهيم التي تستند عليها (اسرائيل) في سياساتها تجاه النساء وظروفهن الخاصة، الامر الذي يعيق عملية خروجهن للعمل حيث تجد المرأة نفسها أمام خيارين: الحرمان من مخصصات البطالة أو القبول بالعمل المفروض عليها سيء الظروف.

ناقشت الدراسة المفاهيم التي يعمل القضاء الإسرائيلي عليها والتي تقوم على تسوية بين قوى ومصالح متنافسة في المجتمع تستند الى مفاهيم مختلفة للعدالة، وتوصلت الدراسة الى أن التقسيمة بالقضاء تؤدي الى حرمان ام أحادية لثلاثة أطفال من مخصصات البطالة لأنها لا توافق على العمل في ساعات المساء، لأنه يتعين عليها الاعتناء بأطفالها.

3- دراسة (بالكفورز وبيرولف، 2014): تقييم خطة تطوير المساواة بين الجنسين في السويد.

هدفت الدراسة الى تقييم خطة تطوير المساواة بين الجنسين في السويد التي وضعت عام 2011، وافترضت الدراسة وجود اختلافات بين الفئات الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا والنساء والرجال حول ظروف المعيشة والتعليم والصحة والسلطة والتأثير في المجتمع والعمل وتوزيع العمل بدون أجر.

واستخدمت الدراسة التقييم التجريبي بواسطة Gavrilidis و Östergren بتصميم استبيان مكون من عشرة اسئلة تفحص (المشاركة وبناء القدرات التقييم والتكيف)، تم استخدام 161 استبيان مسترد من مجموع 778 تم تطبيقها في مدينة مالمو السويدية لوجود أكثر تنوع سكاني من الناحية العرقية بين المدن السويدية.

وتوصلت الدراسة الى ارتفاع مستوى المساواة بين الجنسين في جميع جوانب الحياة وتكمن القوة في الحماية من التمييز بين الجنسين في التوظيف والتعليم وتوزيع الموارد، أوصت الدراسة الى خلق فرص عمل استباقية للفئات الضعيفة والتخطيط لها.

4- دراسة (الإسلام، 2014) بعنوان: تمكين المرأة في بنغلادش.

هدفت الدراسة الى البحث في دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة في بنغلاديش بمفهومه الشامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من وجهة نظر الباحث، واستخدمت منهجية دراسة الحالة وطبقته على اثنتين من المنظمات غير الحكومية، استخدمت الاستبيانات ومناقشات مجموعات التركيز من خلال مسح ميداني شمل جميع المستفيدات من أنشطة المنظمات.

أظهرت النتائج أن هاتين المنظمين قد ساعدتا النساء في التمكين الاقتصادي، لكن عملية التمكين الشمولي كانت محدودة في تحقيق هويتها الكاملة وقوتها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية وسياسية اقتصادية.

5- دراسة (دوفلو، 2012) بعنوان: تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية.

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وهي دراسة نظرية وصفية اعتمدت على استعراض الادبيات والدراسات الموجودة في هذا الإطار، وتوصلت الدراسة أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في خفض اللامساواة بين الجنسين، الامر الذي من شأنه أن يؤثر إيجابيا باتجاه تمكين النساء، إلا أن هذه التنمية الاقتصادية لا يمكنها ان تكون مستدامة ذاتيا، وتحتاج إلزاما سياسيا لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء يدعم عملية تمكين النساء.

6- دراسة (Sultana & Rahman، 2012) بعنوان: تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة جمعية (Papad Lijjat Udyod Griha Mahila Shri) في تمكين المرأة وهي منظمة دولية أنشئت في عام 1959 بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأت الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة. واتبعت منهج دراسة الحالة للمنظمة وتكونت عينة الدراسة من (69) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد. كانت أداة الدراسة استبانة تقيس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل: (النفسية والاجتماعية والاقتصادية).

وتوصلت الدراسة الى ان المنظمة أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من 350 من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبح يعملن لحسابهن الخاص. وأظهرت الدراسة أن الفتيات الشابات وغير المتزوجات أقل من المتزوجات في توجيههن للمؤسسة.

7- دراسة (Bibi &Khan، 2011) بعنوان: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي.

هدفت الدراسة الى تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية مع الحكومة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، والتخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان Nasirabad إقليم في باكستان. وأجريت الدراسة وفق منهجية دراسة الحالة لمشروع التغذية (pat) وهو مشروع للتنمية المجتمعية تتعده الحكومة. وتكونت عينة الدراسة من (165) امرأة يمثلن جميع المستفيدات. تم استخدام أكثر من أداة لجمع المعلومات للدراسة وهم الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع. تم تقييم مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات في المجموعة وتخفيض عبء العمل، والقدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية،

والقدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، والقدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن.

وأظهرت النتائج تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل. وأكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

8- دراسة (Itohara&Hoque، 2009) بعنوان: تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة دراسة حالة من بنغلادش.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بنغلادش وتهدف إلى تمكين المرأة الريفية، وتحاول تقييم تأثير برامج القروض الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في بنغلادش. وهي دراسة حالة من بنغلادش تكونت عينة الدراسة من (180) امرأة من منطقة رامبور.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن نسبة المتكلمات بلغت 21% من النساء، وأن (69%) من النساء المتكلمات عضوات فاعلات في برامج القروض الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن تمكين المرأة من التعامل مع القروض الصغيرة بشكل ذاتي ومدة استخدام القروض الصغيرة والمراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من بين العوامل المهمة في تمكين المرأة.

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة

إن الدراسات التي تم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية (2009-2019)، وشملت العديد من البلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي، وقد تم تصنيف الدراسات حسب كونها دراسات عربية ودراسات أجنبية.

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو تمكين المرأة. وقدمت هذه الدراسة عرضاً لعدد من الدراسات السابقة، أجريت في بيئات مختلفة، وأزمان مختلفة، وقد لاحظت الباحثة في عرض الدراسات السابقة الآتي:

من حيث المنهج العلمي:

استخدمت أغلب الدراسات المنهج الوصفي كمنهج علمي للدراسة في حين اتبعت هذه الدراسة المنهج الكيفي.

على صعيد الهدف:

هدفت الدراسات السابقة إلى مجموعة أهداف، حددها مجال الدراسة، وموضوعها، والمتغيرات، والمنهج العلمي الذي اتبعته بالإضافة إلى الأسئلة والفرضيات التي تناولتها، فكان من أهم أهداف هذه الدراسات، تمكين المرأة وهو هدف مشترك مع هذه الدراسة.

على مستوى النتائج، وما خرجت به الدراسات السابقة حيث كانت كما يلي:

وجود تقدم ملحوظ في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لكنه محدود ولا يتناسب مع مؤهلاتها وامكانياتها.

أن أكبر ما يعوق تمكين المرأة هو نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة ونقص الخبرة لدى النساء مما يجعلهن غير قادرات على المنافسة.

تمكين المرأة اقتصادياً يساعد على زيادة دخل الأسرة وتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة، ورؤية المرأة لقيمتها الحقيقية ويحسن من مكانتها الاجتماعية ويساهم في إثبات شراكتها المجتمعية.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة والأساليب الإحصائية المتبعة في هذه الدراسات، والكيفية التي تمت فيها تحليل البيانات في هذه الدراسات.

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في عرض الإطار النظري للدراسة.

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم أسئلة المقابلات.

الوقوف الى ما توصل إليه الباحثون والانطلاق من حيث انتهوا للخروج بنتائج لتعميمها على متخذي القرار.

تم الاستفادة من النتائج والتوصيات لهذه الدراسات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها ترتبط معها في موضوع الدراسة الرئيسي التحديات

التي تواجه تمكين المرأة، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

تعتبر هذه الدراسة هي الاولى (حسب علم الباحثة) في فلسطين من حيث هدفها الخاص بالتعرف على

التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير ملائمة، وتميزت هذه الدراسة من

خلال متغيراتها المستقلة تمكين المرأة ومتغيراتها التابعة المتعلقة في بيئة الأسرة.

الفصل الثالث:

الإطار المنهجي للدراسة

1.3 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرض لمنهجية الدراسة وأدواتها المتبعة وطبيعة مجتمع الدراسة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تصميم الدراسة والخطوات التي اتبعتها في تنفيذها، ابتداء من صياغة أسئلة الدراسة وانتهاء بالنتائج والتوصيات.

2.3 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الكيفي وهو احد المناهج الأساسية في العلوم الاجتماعية، ويمتاز هذا المنهج بأنه يسعى الى الغوص في أعماق الظاهرة والوصول الى فهم وتفسير وتحليل طبيعة الظاهرة، ولا يقف عند توصيف الظاهرة المدروسة كما هو الحال في المنهج الكمي الوصفي الاحصائي، ويمتاز أيضا هذا المنهج بأنه يجعل من البحث عملية تفاعلية بين الباحث والمبحوثين تحرر كل من الباحث والمبحوثين من القيود وتسمح بالحصول على المعلومات المنشودة كونه يستخدم المقابلات المعمقة

كأداة دراسة ويعتمد الأسئلة المفتوحة التي تحول طريقة الحصول على المعلومات الى حوار مفتوح يمكن الباحث من الحصول على المعلومات التي ينشدها لتحقيق أغراض الدراسة على احسن وجه. وتم اختيار هذا المنهج لاعتقاد الباحثة بانه أكثر ملائمة لتحقيق اهداف وغايات الدراسة.

3.3 الطريقة والإجراءات

بالاعتماد على الدراسات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة البحث، وبناء على أسئلة الدراسة فقد تم اختيار منهج الدراسة " المنهج الكيفي " واختيار أداة الدراسة وهي "المقابلة المعمقة"، وتم تحديد مجتمع الدراسة والذي تكون من شريحة من النساء المقدسيات اللواتي استطعن تجاوز مرحلة التمكين، وذلك لفحص التحديات التي واجهتهن في طريق التمكين في بيئتهن الاسرية، وتم تصميم أداة الدراسة والتي تكونت من مجموعة من الأسئلة التي تحقق أغراض الدراسة، وذلك بتصميم استمارة توجيهية "مقننة" تحتوي على الأسئلة الرئيسية وتفرعاتها بحيث تستخدمها الباحثة في توجيه المقابلات وضبط وتلخيص إجابات المبحوثين وبحيث تسهل هذه الأداة على الباحثة في جمع المعلومات وتحليلها لاحقاً، حيث تلخص الباحثة وتدوّن إجابات مركزة للمبحوثين. وللإجابة على الاسئلة فقد جرى اختيار عينة " قصدية" بلغت 10 من هؤلاء النساء، لأجراء المقابلات معهن وجمع المعلومات الخاصة بتحقيق غايات الدراسة، بالتنسيق مع بعض المؤسسات المقدسية التي تعمل في مجال تنمية وتمكين النساء المقدسيات من خلال برامج ومشاريع تقدمها للنساء، وتم كذلك اختيار 4 من المؤسسات العاملة في مجال التمكين وأجراء مقابلات مع المسؤولين فيها تتعلق بأسئلة الدراسة من الزاوية التي تراها المؤسسات في تجربتها في العمل مع النساء اللواتي التحقن في برامج ومشاريع المؤسسات. جرى الاتصال بالمؤسسات والمبحوثات وتحديد المواعيد لأجراء المقابلات وتم اجراء المقابلات المطلوبة مع عينة النساء ومع عينة المؤسسات، بعد جمع المعلومات تم استخدام الأساليب النوعية في التحليل من خلال عمل ترقيم وترميز لإستمارات المقابلات وتصنيف وتبويب لإجابات العينة عن كل سؤال في

الدراسة وإيجاد قواسم التشابه والإختلاف في إجابات المبحوثات والوصول الى الاستنتاجات المتعلقة بكل سؤال، وتم الخروج بنتائج الدراسة والتوصيات، بناء على ذلك.

4.3 تصميم أداة الدراسة

استخدمت الدراسة "المقابلة المعمقة" كأداة رئيسية لأجراء البحث، وهي أسلوب من أساليب جمع البيانات في البحوث الكيفية، تأخذ شكل محادثة او حوار هادف وموجه من قبل الباحث مع الفئة المستهدفة لغرض الحصول على المعلومات المتوفرة لديهم من اراء وحقائق او معتقدات واتجاهات.

ومن اشكال المقابلات المعمقة المقابلة "المقننة" او "الموجهة " حيث تكون المقابلة مبنية بناء محكما وتكون بنية الأسئلة محددة سلفا، ومحددة الإجابات، حيث يقوم الباحث بتدوين الإجابات المحددة التي حصل عليها. وقد صمم الباحث استمارتين ارشاديتين موجهة ومقننة للإجابات. الأولى موجهة للمبحوثات والثانية موجهة للمؤسسات. تتكون الأولى من 3 أسئلة رئيسية يتفرع عن كل سؤال منها عدة أسئلة فرعية. السؤال الأول: حول الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء من قبل الأسرة في مجال التمكين؟ والسؤال الثاني: كيف تواجه النساء هذه التحديات وتتجاوزها؟ وشملت فروع كل سؤال منهما على المجالات التالية: التعليم في مراحلها المختلفة. العمل، التأهيل للعمل والتدريب، الوضع الاقتصادي للأسرة. الوضع الاجتماعي للأسرة، قيم ومعايير الأسرة الاجتماعية والثقافية (العادات والتقاليد). توزيع الأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث في الأسرة. حرية الاختيار - التخصص، المهنة، الزواج والصدقات، مرونة الحركة- التعليم، العمل، التسوق، التنزه، زيارات الأصدقاء.

اما السؤال الثالث: كان حول قدرة النساء على اتخاذ القرار الحاسم والتحكم في حياتها في المجالات التالية؟ أمور التعليم واختياراته، أمور العمل والمهنة وطبيعته ووقته، أمور الزواج وتنظيم النسل،

الحركة الشخصية الخاصة، التصرف بالأموال الخاصة بك، اختيار العلاقات الشخصية والصدقات، تربية الأبناء وشؤونهم، شؤون ولوازم البيت، المشاركة في العمل والنشاط العام المحلي والسياسي، السفر.

وتتكون الثانية من سؤال واحد يتفرع عنه ستة أسئلة: تتعلق بالصعوبات التي أعاققت أو التي حدثت من مشاركة المرأة في برامج ومشاريع المؤسسة أو حالت دون وصولها الى المؤسسة على مستوى: الظروف العائلية، العادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع، الثقافة الذكورية في المجتمع، طبيعة المشاريع التي تقدمها المؤسسة، المبررات والأسباب التي تسردها المرأة لعدم وصولها الى الاستفادة من الفرص المتاحة بالمؤسسة. ماذا تفعل المؤسسة في مواجهة هذه الصعوبات على المستوى المحلي وعلى مستوى تطوير مشاريع أكثر مرونة للوصول الى جميع الفئات. (مرفق الاستثمارات المقننة)

5.3 حدود الدراسة

اشتملت الدراسة على الحدود التالية:

الحدود المكانية: مدينة القدس واحياء من القدس الشرقية.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه خلال الفترة الواقعة بين عامي 2019 و2020.

الحدود البشرية: النساء المقدسيات اللواتي تمكّن من اجتياز التحديات التي واجهتهن خلال عملية تمكين أنفسهن.

6.3 محددات الدراسة ومعوقاتها

لقد واجهت الباحثة عدد من المعوقات خلال عملية اعداد الدراسة من أهمها:

عملية جمع المعلومات عن مدينة القدس، التواصل والتنسيق للمقابلات التي أجريت مع المؤسسات لم تكن بتلك السهولة والعديد من المؤسسات رفضت التعاون لأسباب مختلفة منها أنها لا تعمل بشكل مباشر مع النساء ولكنها تعتمد نظام توفر المشاريع محددة بمدة زمنية، ومنها من رفض بسبب جائحة كورونا، كما أن الإغلاقات الشاملة والجزئية المتكررة بسبب جائحة كورونا كان لها الأثر الكبير نفسياً ومعنوياً ومادياً خلال فترة إعداد الدراسة.

7.3 مجتمع الدراسة

تمثل النساء في مدينة القدس الشرقية وأحياءها وبلداتها مجتمع الدراسة، وقد اختارت الباحثة إجراء دراستها على نساء القدس، انطلاقاً من كونها امرأة مقدسية وعاشت وعانت في بعض مراحل حياتها مما تعانيه الكثير من نساء القدس، وكذلك بسبب الخصوصية التي تتمتع بها مدينة القدس، وشبكة العلاقات المعقدة التي تحيط بواقع القدس.

يعيش المواطن المقدسي بشكل عام، والنساء المقدسيات بشكل خاص، ظروفًا إجتماعية وأسرية في ظل قيم ثقافية وعادات وتقاليد، مما يشكل علاقات نوع إجتماعي لم تعهده منطقة أخرى في العالم. وبفعل الأوضاع السياسية المفروضة على النساء المقدسيات، ولطبيعة النظم القانونية المسلطة عنوة على سكان المدينة تتكثف الضغوط على النساء أكثر فأكثر. ولا يجدر أن ننسى أن القدس تقبع تحت الاحتلال مما يزيد الوضع تعقيداً وإرهاقاً على المواطن المقدسي، وتحديدًا على النساء. ومن ناحية أخرى هناك إشكالية تنوء بثقلها على كاهل المقدسيين؛ وعلى النساء تحديدًا أكثر من غيرهن وتتمثل في تنوع واختلاف المرجعات السياسية والقانونية والتربوية. وهناك أزمة الحصول على الحقوق والانتماء الوطني والعيش تحت سياسة إسرائيلية منهجة تضغط على السكان وتهجرهم وما أضافه بناء جدار الفصل العنصري وفصل القدس مما خلق حالة من تشتيت العائلات المقدسية، ووضع التعقيدات

والصعوبات في حياتهم وتقلاتهم، بين حواجز وتفتيش ومداهمات واعتقالات وهدم بيوت وسحب المواطنة. ولا بد في هذا السياق من الإشارة الى صعوبة الحصول على المواطنة والتعقيدات التي تفرضها المؤسسات الإسرائيلية لمراجعة المؤسسات والحصول على الوثائق والعوائق امام زواج المقدسيات من خارج القدس وغيرها. هذا هو النمط من الحياة في مدينة القدس ينعكس على النساء المقدسيات بأشكال مختلفة ويخلق العديد من المخاوف لدى الأسر المقدسية التي تؤثر على حرية النساء بالإضافة الى البنية الإجتماعية الدينية المحافظة، مما يجعل التحديات أمامها أكبر في طريق حياتها.

8.3 عينة الدراسة

تم اختيار عشرة من النساء المقدسيات اللواتي خضن مسيرة التمكين لأنفسهن، بالطريقة " القصدية" وتم الوصول اليهن من خلال اتحاد لجان اسناد المرأة المقدسية، وبالتنسيق مع بعض المؤسسات المقدسية التي تعمل في مجال تنمية وتمكين النساء المقدسيات من خلال برامج ومشاريع تقدمها للنساء. وقد راعت الباحثة في اختيار العينة ملائمة الحالات لأغراض الدراسة والتنوع العمري والجغرافي والتعليمي والعملي والحالة الاجتماعية والزواجية والحالة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالمؤسسات فقد اختارت الباحثة عينة من أهم المؤسسات التي تعمل في مجال تمكين النساء. ومن خلال البرامج والمشاريع الموجهة للنساء، راعت فيها التنوع الجغرافي والتنوع في اهداف المؤسسات والبرامج التي تقدمها. وكان الهدف منه الاطلاع على آراء القائمين على المؤسسات فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه المؤسسات مع العمل مع النساء، وفحص مدى توافق إجابات المبحوثات مع إجابات المؤسسات. وجرى الاتصال وتحديد المواعيد لأجراء المقابلات وتم اجراء المقابلات المطلوبة مع العينات المقصودة.

9.3 خصائص عينة الدراسة

شملت العينة على عشر حالات من النساء اللائي تمكن من أخذ فرص التمكين المتاحة من قبل جهات ومؤسسات تقدم برامج ومشاريع في مجال التمكين، وكذلك مقابلة أربع مؤسسات تعنى بشؤون تنمية.

وتمكين المرأة، وقد توزعت العينة كالتالي:

مكان السكن: 40% من العينة من مدينة القدس، 20% من بلدة العيسوية، 20% من بلدة الطور، 10% من سلوان، 10% صور باهر.

العمر: توزعت العينة حسب العمر كالتالي 10% أقل من 25 سنة، 40% بين 26-35 سنة، 40% 36-45، 10% 46 سنة فأكثر.

المؤهل العلمي: توزعت العينة حسب المؤهل العلمي 20% أتممن الثانوية العامة، 50% دبلوم متوسط جامعة، 30% دراسات عليا.

الحالة العملية: 100% يعملن بوظائف مختلفة وبنسب وظيفية جزئية وكاملة.

مجال العمل الحالي(المهنة): 30% أعمال اجتماعية، 30% في مجال التعليم، 30% (الخدمات العامة، مساعدات مسنين، 10% أعمال إدارية.

الحالة الاجتماعية: 80% متزوجات، 10% مطلقات، 10% مترملات.

العمر عند الزواج: 80% 18 سنة وأقل، 20% 19-23.

عدد سنوات الزواج: 20% من 6-10 سنوات، 60% 11 سنة فأكثر المترملات 10% 11 سنة فأكثر، المطلقات 10% من 6-10 سنوات.

10.3 إجراءات الدراسة جرت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- 1- تم تحديد مشكلة الدراسة وهي البحث في العلاقة بين البيئة الاسرية غير الملائمة والتمكين وعلاقة التمكين بقدرة النساء على اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهن.
- 2- تم تحديد هدف الدراسة والذي تمثل في التعرف على التحديات التي تواجه النساء الراغبات بالتمكين من قبل أسرهن.
- 3- تم تحديد التساؤلات الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول التحديات والصعوبات التي تواجه النساء الراغبات في التمكين في بيئاتهن الاسرية.
- 4- تم اختيار منهج الدراسة وأدواته، وهو المنهج الكيفي وأداته التي تمثلت في المقابلة المعمقة والمقننة.
- 5- تم تحديد مجتمع الدراسة والذي تكون من شريحة من نساء مدينة القدس واحياءها، ممن خضن تجربة التمكين في البيئات الاسرية غير الموائمة.
- 6- تم اختيار عينة الدراسة والتي تكونت من 10 نساء خضن تجارب في التمكين الذاتي و4 مؤسسات تقدم للنساء برامج ومشاريع تمكين.
- 7- جمع البيانات: وقد تم الاتصال بالمبحوثين وعمل مواعيد لأجراء المقابلات الخاصة لعينة الدراسة، وتم اجراء المقابلات من خلال استمارة توجيهية مقننة.
- 8- تحليل البيانات والوصول الى النتائج، باستخدام الأساليب النوعية في التحليل من خلال عمل ترميز وتبويب وتصنيف الاجابات وإيجاد قواسم التشابه والاختلاف لإجابات العينة عن كل سؤال في الدراسة.
- 9- الخروج بنتائج الدراسة والتوصيات.

11.3 تصميم الدراسة:

والمقصود بتصميم الدراسة هو: إطار من الأساليب وطرق البحث التي اختارتها الباحثة لتحقيق أهداف دراستها، وتحدد طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، المنهجية والأدوات التي تلائمها وكيفية استخدامها، وتحدد الخطوات الإجرائية التي ينبغي اتباعها حتى الوصول الى النتائج بنجاح. ولأجل انجاز هذه الدراسة فقد قامت الباحثة بتصميم خطة الدراسة على النحو التالي:

1- اختيار موضوع البحث وتحديد المشكلة.

2- تحديد الأهداف والاسئلة.

3- تعريف المفاهيم والمصطلحات ومصادر الدراسة.

4- عرض الإطار النظري والدراسات السابقة.

5- اختيار المنهج والأدوات.

6- جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.4 تحليل نتائج الدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل من الدراسة تحليل نتائج الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة المقابلة والتي قابلت عشرة حالات من النساء المقدسيات وأربعة مقابلات أجريت مع مؤسسات مقدسية تعمل بشكل مباشر على تمكين المرأة المقدسية. وقد جرى تحليل نتائج الدراسة على مستوى الأسئلة التي وجهت للمبحوثات خلال المقابلات كما تم توضيحه سابقا في المنهجية.

2.4 الصعوبات والتحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير

موائمة:

1 - الصعوبات في مجال التعليم

بينت المقابلات التي أجريت على المبحوثات في عينة الدراسة أن النساء واجهن العديد من الصعوبات والتحديات أهمها:

- 1 - الزواج المبكر حيث أشارت المقابلات الى أن 8 من المبحوثات وهو ما نسبته 80% منهن تزوجن زواجا مبكرا، ويعود ذلك الى ثقافة وتقاليد الالاهل ونظرتهم الى التعليم حيث لا يفضلون تعليم المرأة، ويرون أن مصيرها البيت والزواج ومتابعة شؤون المنزل ورعاية الأبناء وبالتالي ان تعليم المرأة

ليس ذو قيمة بالنسبة لهم. كما أفادت المقابلات في حالة (رقم 3) أن والدها قام بتنشئتها هي وأخواتها على أن لا أهمية للتعليم ولن يتعلمن مستقبلا وسوف يزوجهن لمن يتقدم لهن دون أي شروط، وبأعمار صغيرة تقل عن 16 عام.

وترى الباحثة أن هذا النمط من التنشئة يتم تنشئة المرأة عليه منذ الطفولة حتى يصبح مقبول مجتمعيًا لدى الأغلبية وبذلك تنشأ بيئة اجتماعية غير ملائمة لتمكين المرأة، وهذا يتطلب حشد الكثير من الجهود تجاه التغيير المجتمعي بداية من التنشئة الأسرية.

وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (كاظم، 2016) أن أكثر ما يعيق تمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تليها العوامل الاقتصادية والسياسية وأخيرا العوامل الشخصية، فقد جاءت العوامل الاجتماعية المحيطة التي تساهم بشكل كبير في تنشئة المرأة بدرجة كبيرة، كما تتفق الباحثة مع دراسة كاظم بما أوصت على ضرورة العمل على تغيير المناهج التعليمية وتفعيل دور الاعلام في القضايا التي تخص تمكين المرأة.

2 - الصعوبات المادية:

أشارت المبحوثات الى أن الصعوبات المالية كانت ثاني صعوبة تواجهها النساء في مجال التعليم حيث ذكرت 50% من النساء أنهن واجهن ضائقة وصعوبة مالية لإكمال التعليم، ويعود ذلك الى تدني مستوى الوضع الاقتصادي للأسرة سواء أسرة الأهل أو أسرة الزوج. "أشارت إحدى المبحوثات أنها اضطرت لتأجيل تعليمها بعد زواجها بعشرين عام بسبب الوضع المادي للأسرة".

وهذا ما يتفق مع دراسة (بواقته، 2014) التي كشفت عن وجود صعوبات اقتصادية واجتماعية وتربوية ونفسية وصحية تواجه المرأة التي تدير اسرة، الا أن درجة الصعوبات الاقتصادية عالية في حين الصعوبات النفسية والصحية طبيعية.

وترى الباحثة أن الصعوبات المادية تضع النساء في ضائقة مادية وفكرية لما يترتب عليها من ترتيب الأولويات لإحتياجاتهم الأسرية، مما يجعلها مضطرة إخراج نفسها من قائمة الأولويات، وخاصة حالياً في ظل جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية التي سوف تؤثر بشكل أكبر على الأوضاع الاقتصادية للأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص.

3-التوفيق بين شؤون الأولاد والاسرة والتعليم:

واجهت 60% من النساء بعد الزواج صعوبات في مجال التعليم تمثلت في التوفيق بين تربية الأبناء والبيت والزواج والتعليم، وواجهت بعضهن أيضاً ممانعة من الزوج أو موقف سلبي غير تعاوني من الزوج وأهل الزوج أو وضع اشتراطات معيقة.

وهذا ما يختلف مع دراسة (غودبايز، 2018) التي أظهرت أن المرأة التونسية متمكنة في مسألة القيادة وحسن توظيف الزمن بنسبة أعلى مقارنة بنساء بعض الدول الأخرى التي أجريت فيها نفس الدراسة كبنغلاديش وغواتيمالا وأوغندا وعزت الباحثة ذلك الى ارتفاع نسبة التعليم بين النساء التونسيات. الا أنه لا يزال مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة التونسية داخل الأسرة ضعيفاً مقارنة بالرجال إذ أن المرأة لا تأخذ القرار في مسألة التحكم في مصاريف المنزل.

اتضح مما سبق أن زواج 80% من المبحوثات كان زواجاً مبكراً وتدني نسبة التعليم بينهم ساهم بعدم قدرة 60% من النساء على التوفيق بين شؤون الأولاد والأسرة والتعليم.

4-واجهت حالات من المبحوثات ظروفًا اجتماعية صعبة وخاصة، حدثت من قدرتهن على مواصلة التعليم وتم ذلك في الحالات (10\7\4) حيث مرت عائلاتهن في ظروف سياسية وأمنية وجزء منها مرت عائلاتهن بخلافات بين العائلات مما اضطرت العائلات الى الترحل وصعوبات في الظهور وممارسة حياتها بشكل طبيعي.

واتفقت الدراسة مع دراسة (إبراهيم، 2019) بعرض المعاناة التي تواجهها المرأة المقدسية من ظروفهم السياسية وهدم منازلهم وطردهم من قراهم وعزلهم عبر جدار الفصل العنصري وصولاً إلى الإستهداف المباشر بالقتل والاعتقال داخل المسجد الأقصى أو في أزقة القدس المحتلة وغيرها من القرى والمناطق الفلسطينية المحتلة.

2-الصعوبات في مجال العمل والتأهيل والتدريب

1 - أشارت نتائج المقابلات إلى أن 60% من الحالات واجهت معارضة وموقف سلبي من الزوج أو الأهل فيما يتعلق برغبتهم بالعمل ناجم عن ثقافة الأسرة والعادات والتقاليد التي لا تحبذ عمل المرأة وتفضل أن تقوم المرأة فقد بدور العناية بشؤون الأسرة والابناء والبيت.

2-واجهت 60% من الحالات صعوبات في ملائمة ظروف العمل وتمثل ذلك في بعد مكان العمل، ساعات العمل، الراتب، قلة المهارات والتأهيل، قلة فرص العمل والخيارات المتاحة في ظل اشتراطات الزوج والأهل لعملها، منهم من يشترط عدم وجود رجال فهو ملائم للمرأة وساعات عمل قليلة، ومنهم من ترفض العمل في مؤسسات إسرائيلية لأسباب وطنية سواء من المرأة أو الأهل وهذا يشكل صعوبات أكثر في إتاحة فرص عمل ملائمة للمرأة.

واتفقت الدراسة مع دراسة (قزاز، 2016) من حيث المنهج باستخدامها المنهج الكيفي، واتفقت مع نتائجها بأن أكثر ما يعوق دخول المرأة لسوق العمل نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة، ونقص الخبرة لدى النساء.

3-كانت الحواجز الإسرائيلية من العوامل المهمة في وجود صعوبات لعمل المرأة والمعروف أن الحواجز الإسرائيلية الثابتة على مداخل القدس تأخذ وقتاً ومضايقات كثيرة مما يجعل المرأة العاملة تخرج لعملها باكراً في بعض الأحيان الساعة الخامسة صباحاً حتى لا تصل متأخرة على عملها

فالتشديدات والأزمات على الحواجز خانقة، كما يوجد على مداخل العديد من البلدات العربية داخل القدس حواجز متقلبة تسبب تضيقات على المقدسيين.

ترى الباحثة أن ما تعيشه المرأة المقدسية يوميا بسبب الاحتلال الإسرائيلي لا يتشابه مع أي واقع معيشي آخر، تعتبر الاقتحامات الإسرائيلية والحواجز اليومية من المعيقات التي تؤدي الى تردي أوضاع النساء من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

وانفقت الدراسة مع دراسة (إبراهيم، 2019) بأن الخطط والإجراءات التهودية تخلف أثارا شديدة القسوة على سكان المدينة من النواحي الحياتية والنفسية والجسدية وينتج عنها العديد من الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والحياتية العميقة.

4- واجهت 50% من المبحوثات صعوبة في مجال العمل لعدم قدرتها على التوفيق بين متطلبات العناية بالأبناء والبيت والعمل، في حالات غياب المعيل الاب أو الزوج، أو اشتراطات الزوج والاهل على الزوجة إذا ارادت العمل أن توفق بين العناية بالبيت والابناء والزوج وعملها دون أي تقصير، وأي تقصير تحاسب عليه ولا يتم معاونتها به.

5- واجهت 30% من النساء المبحوثات صعوبة العثور على عمل نتيجة عدم توفر الخبرات أو التأهيل المناسب للعثور على عمل كما في الحالة رقم (5) والعمل في ظروف عمل غير ملائمة وذلك بسبب وفاة زوجها وحاجتها الى العمل لإعالة أبنائها.

انفقت الدراسة مع دراسة (قزاز، 2016) على أن ما يعوق تمكين المرأة هو نظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة ونقص الخبرة لدى النساء مما يجعلهن غير قادرات على المنافسة وتدهور الحالة الأمنية، وأوصت الدراسة بضرورة تغيير نظرة المجتمع وتدريب النساء والعمل على استقرار الحالة الأمنية وتجريم العنف ضد المرأة وملاحقة مرتكبيه وإنزال أقصى العقوبات بهم.

3-الوضع الاقتصادي للأسرة

أشارت المبحوثات أنهن واجهت العديد من الصعوبات بسبب الأوضاع الاقتصادية للأسرة من أهمها:

1 - عدم تخصيص مصروف خاص بهن

بينت المقابلات أن 80% من النساء لم يحظين بمصروف خاص لهن، وذلك لاعتقاد الرجل أن حاجات المرأة تنحصر في الطعام والشراب واحتياجات المنزل، أما الاحتياجات الأخرى، فهي ترجع للرجل المسؤول عنها والدها أو اخاها أو زوجها وهو من يقرر أهمية ذلك.

1- وضع الالاهل المادي السيء

أشارت 70% من المبحوثات أن الوضع المادي السيء أحد الأسباب التي حالت دون تمكينهم مما أثر على قدرتهن باتخاذ أي قرار خاص بهن وبمستقبلهن. وتنفق الأموال حسب الضرورات والاولويات وبما ان المرأة مكانها البيت فليس من المفيد تخصيص مبالغ مالية لتعليمها أو تأهيلها، في الوقت الذي تخصص الأموال لصالح الذكور في مثل هذه الأوضاع.

2- وضع الزوج المادي

أشارت 50% من المبحوثات أن وضع زوجها المادي سيء مما شكل صعوبة في تلبية احتياجات الاسرة والابناء الأساسية بذلك كان من الصعب التوجه الى العمل على تمكين نفسها لعدم القدرة على التكلفة، وأشارت 50 % من البحوثات أن وضع الزوج المادي كان جيد.

3-عمل الزوج

ذكرت المبحوثات ان 70% من ازواجهن يعملون بشكل ثابت 20% من أزواج المبحوثات لا يعملون بشكل قطعي ولا يوجد دخل للأسرة 10% الزوج متوفى.

4-ملكية السكن

أجابت المبحوثات عن طبيعة السكن فكانت إجابة 50% أنهن يسكن في بيت ملك للزوج أو لأهل الزوج، و50% الاخرين من المبحوثات أجابت أن يسكن في بيت ايجار وبظروف سكنية سيئة لارتفاع أسعار البيوت بمدينة القدس وارتفاع إيجاراتها.

4- الوضع الاجتماعي للأسرة

أشارت المبحوثات الى وجود علاقة غير مستقرة يتخللها التشاحن والصراع بين الزوجين وهذا بدوره انعكس سلبيا على سعيها لتمكين نفسها، كون الزوج يستغل هذا العامل سلبيا تجاه زوجته و توجيهها نحو التمكين من باب التخلص من فرض هيمنته وسلطته على المرأة، ويحظى هذا السلوك بدعم من المجتمع المحيط غالبا، مما يشكل عائقا إضافيا امام خروج المرأة، كما في حالة المبحوثة، (رقم 2) حيث ذكرت ان زوجها كان يلاقي دعما من أهلها واهله لمواجهةها وفرض قراراته عليها وعدم مخالفتها مما يؤدي الى الضغط عليها وابتزازها في اطار العلاقة الزوجية مقابل خضوعها لرغبات الزوج.

الزواج المبكر:

أشارت 80% من المبحوثات الى انهن تزوجن مبكرا وكان هذا الزواج عاملا رئيسيا في عدم التحاقهن في التعليم، أولا او تأخرهن في الالتحاق بمسيرة التمكين، حيث يتسبب الزواج المبكر في توقف مسيرتها التعليمية وعدم اتمامها، وتنغمس في تحمل مسؤولية الزوج والأولاد واعباء البيت. دون ادراكها لما يحدث معها في هذه السن المبكرة. وفي ظل نشوء الصراع بين الزوجين لاحقا، ووعيها أهمية التعليم، والعمل كمجالات تمنحها القوة، وفي اطار هذا الصراع، فإنها وفي حالة اتخاذ القرار بالبحث عن القوة والتمكين، تكون قد تراكت لديها الكثير من الصعوبات كالأولاد والزوج والخلافات الزوجية، مما يشكل صعوبات بالغة امامها في سعيها للتمكين. كما في حالة (رقم 6): حيث قالت "انني أجبرت على الزواج بعمر 16 عام بالإكراه والضرب من قبل عدة افراد من أسرتي، وبين ليلة وضحاها، وجدت

نفسى أتحمل مسؤولية زوج وبيت وأهل الزوج. واستغل زوجي وأهله صغري وجهلي وغياب سند لي بفرض سيطرتهم واملاء رغباتهم علي. لدرجة منعوني من الخروج حتى لزيارة أهلي الا في حالات محدودة جدا. وفقدت القدرة على عمل أي شيء، وسلبوني من جميع عوامل القوة والقرار، ولم أتمكن من الخروج من هذه الحالة الا بوفاة والدي زوجي وتحرر زوجي من تبعيته لوالديه وضغوطهم عليه. مع ذلك، فقد كانت مسيرتي في العودة الى التعليم ومن ثم العمل مسيرة شاقة ومرهقة استغرقت عشرين عاما حتى تمكنت من القدرة على اتخاذ القرارات التي تخصني في مجالات عديدة."

دعم الالهل او اهل الزوج:

أشارت 60% من المبحوثات الى عدم وجود دعم من الالهل او اهل الزوج، وليس هذا فحسب، بل معارضة وممانعة منهم، تجاه رغباتهن في الخروج للاستفادة من مجالات التمكين المتاحة. وغالبا ما يترك هذا الموقف السلبي اثرا على موقف الزوج و توجهاته. وينبع هذا الموقف نتيجة المعتقدات السائدة اجتماعيا، بأن مكان المرأة في البيت ورعاية الأبناء، أما الانفاق وتحسين دخل الاسرة فهي مسؤولية الرجل، وعليها ان ترضى بالظروف والإمكانيات التي يوفرها الزوج لها ولأبنائها، ولو بالحد الأدنى من متطلبات الحياة للأسرة، كما في حالة (رقم 8) حيث قالت: "كان ابوي دائما يقول لي ان الزواج سترة البنت، وعلى الزوجة ان تصبر على زوجها مهما كانت ظروفه ولازم تطيعه حتى ما يقولوا الناس اهلها ما ربوها"

ان معارضة التعليم نابع من البيئة التقليدية التي نشأوا بها من جهة، ومن جهة أخرى، لوحظ ان غالبية أهل وازواج الحالات التي لاقت معارضة في تعليمها او في عملها، هم من ذوي التحصيل الدراسي المتدني أي لم يلتحقوا بالتعليم. مما يبين ان للتعليم دور في تغيير المواقف تجاه تمكين النساء في العائلة. ومما يؤكد ذلك الحالة (رقم 10) حيث لاقت دعما من أهلها وزوجها، في مسيرتها التمكينية، كونهم من ذوي تحصيل دراسي، ولكن هذا الدعم كان مشروطا بقدرتها على التوفيق بين تعليمها

وعملها وشؤون المنزل والأولاد، ومشروطا بنوع التعليم والعمل المناسب لها، حسب اعتقادهم. مما يؤكد انه حتى في حالة تقبل الزوج او الال لخرج المرأة ولتمكينها فإنها تتحمل اشتراطات وضغوطات استثنائية.

5- قيم ومعايير الاسرة الاجتماعية والثقافية (العادات والتقاليد):

أشارت المبحوثات الى ان لقيم ومعايير الاسرة الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد الاثر الاكبر في تحديد وتوجيه خياراتها ومسيرة حياتها. اذ تبين ان معظم أهالي المبحوثات يحملون أفكارا ومعتقدات دينية متشددة ومعايير اجتماعية محافظة، تفرض على المرأة من قبل اسرتها ومن هذه الأفكار والمعايير (كما ذكرت المبحوثات):-

1. المرأة للزواج والبيت والزواج سترة للبنت، والطاعة المطلقة للبنت لأهلها وزوجها لاحقا، القبول بقسمتها ونصيبها مهما كان.

2. ان المرأة ضعيفة وسندها الرجل فهو الذي يوفر لها احتياجاتها ويحميها.

3. انه ليس للمرأة رأي او قرار انما هي تخضع لقرارات الاسرة.

4. تفضيل الزواج المبكر للمرأة كونه يحميها ويستطيع الرجل تطويعها حسب رغبته بالإضافة الى تفضيل زواج الأقارب وخاصة ابن العم.

5. عدم تفضيل الخروج الا تحت اشراف الال، على كل تحركاتها ولباسها.

وقد بينت المقابلات ان معظم المبحوثات، واجهن عاملا او اكثر من هذه العوامل في مسيرة حياتها وسعيها للتمكين، ففي ظل اسر تحمل مثل هذه المفاهيم والمعتقدات وفي ظل بيئة اسرية يتحكم فيها الرجل بالقرارات فان معظم النساء يواجهن صعوبات بالغة في مسيرة حياتهن وسعيهن للتمكين وهو ما اشارت دراسة حلیم بركات حول العائلة العربية، وعادة ما يلجأ الأهل لتمرير هذه الثقافة، بعزوهم

الخضوع الى مفاهيم المجتمع المحيط، الذي يدعم ويعزز هذه الأفكار والمواقف، اذ يكفي أن يتذرع الأهل لابنتهم بأن يقولوا: "هذا عيب وحرام وانك بذلك تفضحينا قدام الناس" وهذا ما أكدت المبحوثة رقم (5) أنها بعد وفاة زوجها بدأت البحث عن عمل لكن أهلها عارضوا ذلك وقال لها أخوها بذلك تفضحينا قدام ويحكوا انه ما عندك أهل يصرفوا عليكِ رضخت في البداية لكن بعد تقصير أهلها وازدياد احتياجات أبنائها خرجت للعمل تاركة كلام اخوتها خلف ظهرها، وفي حالة رقم (1) عندما كانت تقارن نفسها باخرى ممن يذهبن للجامعة يقول لها أهلها "هي واحدة فالتة ولا يوجد أهل لها وانها لن تتزوج ولن يلتفت لها أحد" لتجد المرأة نفسها أمام تيار اجتماعي مجابه لتطلعاتها، مما يؤدي في الغالب الى أن تخضع مكرهة الى ما يقرره الالها في هذه الحالات، لان خروجها عن هذه التعاليم يعرضها الى شتى أنواع العقاب الذي قد يصل الى استخدام العنف تجاهها لإجبارها على الخضوع والالتزام بما تمليه عليها العائلة، وهي بذلك تشعر بأنها وحيدة ومسلوبة الإرادة والقرار.

نستنتج من ذلك أن بيئة الاسرة والبيئة الاجتماعية المحيطة للمرأة هي بيئة غير مساندة ومعيقة لتنمية وتمكين المرأة. وهو ما اتفقت عليه بعض الدراسات السابقة ووضعت ضمن معوقات تمكين المرأة كما في دراسة (أبو زائدة، 2018)، وجود تقدم ملحوظ في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لكنه محدود جدا ولا يتناسب مع مؤهلاتها وامكانياتها وأن الاحتلال الإسرائيلي والعادات والتقاليد والقصور في قانون العمل أكثر العوامل تأثيرا على مشاركتها في سوق العمل الفلسطيني.

واتفقت مع دراسة (أبو الغيب، 2015)، أن العادات والتقاليد السائدة تعطي للرجل الأولوية في تقلد المناصب واتخاذ القرارات.

6-توزيع الأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي بين الذكور والاناث في الاسرة:

عند سؤالنا للمبحوثات عن كيفية توزيع السلطة والادوار والعلاقات الاجتماعية داخل الاسرة فقد أجابت المبحوثات (جميع الحالات المبحوثة) أن السلطة والقرار داخل الاسرة يتحكم به الرجال، وأن الأدوار الاجتماعية داخل الاسرة تتوزع بين الذكور والاناث، الاناث تقوم بالمهام والمسؤوليات المتعلقة في شؤون المنزل ورعاية الأبناء، وأن الذكور تتوزع عليهم المهام والمسؤوليات خارج الاسرة وهو ما يؤكد ما ذهب اليه كل من حليم بركات وهشام شرابي في دراساتهم عن العائلة العربية، ان هذه الثقافة ذات الطابع الذكوري لا زالت لها فعلها وتأثيرها داخل العائلة وشبكة علاقاتها، وهذا التوزيع هو المبرر والمحرك الأساسي لمواقف الأسرة تجاه الاناث وبما أن حركة المرأة وتعليمها وعملها المرأة خارج البيت هي شأن عائلي، يصبح تقييد حرية المرأة وخياراتها تحصيل حاصل وفق هذه الرؤية، ومن هنا تستمد الاسرة ممانعتها تجاه تمكين المرأة.

من المهم الإشارة الى أن هذه البيئة متشابهة في الإطار العام، الا ان 20% من الحالات عبرت عن وجود مرونة وتقبل وأحيانا مساندة للمرأة في عملية تمكينها كما في حالة رقم (3) حيث قالت: " أن زوجي هو الذي دفعني الى اكمال تعليمي وساندني وشاركني المسؤوليات المنزلية ورعاية الأبناء وشؤون المنزل" وكذلك الحالة رقم (10) أشارت الى وجود سلطة أقل من زوجها ومشاركة وعدم وجود تمييز بين الذكور والاناث.

7- حرية الاختيار - التخصص - المهنة - الزواج - الصداقات

وحول الصعوبات والتحديات التي واجهتها خلال عملية تمكينهن وفيما يتعلق بمقدار الحرية المتاحة لهن في خياراتهن الخاصة ببعض أمور حياتهن كالتخصص والمهنة والزواج وتكوين علاقات وصداقات والى أي درجة يتدخل الالهل أو الزوج في هذه الخيارات فقد تبين أن غالبية النساء لا تحظى بحرية في خياراتها في هذه المجالات فعلى صعيد:

1 - حرية اختيار التخصص

أشارت 60% من المبحوثات أنهن لم يخترن تخصصهن، لأسباب مختلفة منها الثقافة الاجتماعية السائدة تجاه المرأة، بأن هناك تخصصات تلائم النساء، ومنها الاشتراطات بتحديد أماكن الدراسة وقربها من السكن وذلك يضيق الخيارات المتاحة من التخصصات بتلك الكليات أو الجامعات، كما أن بعض الأسر تشترط أن تدرس المرأة بكلية حتى تنتهي الدراسة بوقت أقل حسب قولهم (لا يفوتها قطار الزواج وتصبح عانس بسبب تفضيل الصغيرات بالعمر للزواج).

2 - حرية اختيار المهنة

أشارت 60 % من المبحوثات بأنه لم يتح لهن الحرية في اختيار مهنتهن، نظرا للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع حول عمل المرأة والمهن التفضيلية لها. كما ذكرت حالة رقم (10) حيث قالت: " اخترت مهنة المعلمة لأنها تتناسب المرأة بالمفهوم المجتمعي والثقافي بالإضافة الى ساعات الدوام المحددة وملاءمتها مع الأبناء والاسرة". فيما أشارت 40% أنهن اخترن المهنة الخاصة بهن مع بعض التحفظات من الاهل أو الزوج على بعض الأمور مثل: ساعات الدوام ومكان العمل ومجال عمل المؤسسة والى أي سلطة تتبع فلسطينية أو إسرائيلية، أو وجود اختلاط في مكان العمل.

3- حرية اختيار الزواج

أشارت 80% من المبحوثات أنه لم تكن لديهن الحرية في اختيار الزوج. فقد كان زواجهن مبكرا واجباريا من قبل الاهل ولم تكن المرأة تمتلك الوعي الكافي حول مفهوم الزواج وتكوين أسرة، في حين أشارت 20% من المبحوثات أنهن كان لديهن الحرية المطلقة في اختيار قرار الزواج واختيار الزوج كما أنهن كان لديهن الوعي الكافي لمفهوم تكوين الاسرة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

4- حرية اختيار الصديقات، الأصدقاء، والصداقات

أشارت 70 % من المبحوثات أنهن واجهن صعوبة وتقييدات في اختيار الأصدقاء، وتدخلات من الاهل والزوج بعلاقاتهن، وصلت حد المنع والاجبار على قطع العلاقة في بعض الأحيان، كما في

الحالة رقم (1) كانت تجبر على ترك صديقاتها وتمنع من الزيارات لصديقاتها وفي الكثير من الأحيان كان زوجها يحرض أهلها ضدها وضد علاقاتها، وأشارت الحالة رقم (3) "أنه لم تكن هنالك أية قيود تواجهها من قبل زوجها تجاه صداقاتها واختياراتها بل كان يدعمها وتوجيهها نحو الاهتمام بتكوين صداقات لما له من أثر إيجابي على النفسية وقدرتها على مواجهة ضغوطاتها اليومية التي تواجهها".

8- مرونة الحركة - التعليم - العمل - التسوق - التنزه - زيارة الأصدقاء

1 - مرونة الحركة

أشارت 80 % من المبحوثات أنهن مقيدات الحركة قبل الاسرة، وهن بحاجة الى توضيح وتبرير في حال احتجن لقضاء بعض الاحتياجات الخاصة بهن، إضافة الى ذلك هناك قيود أخرى واجهتها عدد من الحالات كما في حالة رقم (1) وحالة (2) حيث واجهن صعوبة بالحركة والتنقل في كل مناحي حياتهن بسبب الوضع القانوني لإقامتهن المؤقتة في مدينة القدس، وعدم حيازتهن للهوية المقدسية لتساعدهن على التنقل بحرية في المدينة أو خارجها فالحالة الاولى هي فلسطينية من الأردن بحوزتها لم شمل، كانت تعاني من التنقل بين المدن بسبب تحديد الاحتلال للحواجز العسكرية التي تستطيع أن تعبر من خلالها، كما أنها كانت تواجه صعوبات خلال فترة تجديد الإقامة المؤقتة من اثباتات ومواعيد بعيدة بوزارة الداخلية مما يجعلها تمكث فترة بالبيت دون امتلاكها تصريح لتمكنها من الخروج وممارسة حياتها بشكل قانوني. مما ضاعف حجم التحديات أمام حريتها في الحركة.

أما الحالة رقم (2) من حملة الهوية الفلسطينية تزوجت زواجا تقليديا مبكرا، واستقرت مع زوجها ببيته في مدينة القدس، فقد واجهت الكثير من التحديات خلال أول عشر سنوات من زواجها وذلك بسبب وضعها القانوني، حيث يتطلب الحصول على إقامة مؤقتة من وزارة الداخلية الإسرائيلية للذكور بعمر

35 عام وللاإناث بعمر 27 عاما، مما جعلها تواجه صعوبة بالتنقل وانحصرت تنقلاتها على الضرورات القصوى، تجنباً للقبض عليها وترحيلها الى الضفة الفلسطينية، ومنعها من دخول القدس وفي هذه الحالة تنفصل عن زوجها وأبنائها، ويعتبر ذلك عائقا امام عملية تمكينها.

2- التعليم

أشارت 60% من المبحوثات أنهن لم يكن لديهن مرونة الحركة في مجال التعليم خلال مسيرة تعليمهن، حيث كان يشترط عليهن الالتحاق بكلية أو جامعة قريبة، ويجدر الإشارة هنا الى ان التعليم المفتوح قد ساهم من خلال جامعة القدس المفتوحة بإتاحة فرصة التعليم لـ 50 % من المبحوثات.

3- مرونة العمل

أشارت 60% من المبحوثات أنهن لم يكن لديهن مرونة الحركة في مجال العمل وقد واجهن تعقيدات من قبل الزوج أو الاهل بما يتعلق بمكان العمل الذي تود العمل فيه من حيث قربه من البيت ووجود حواجز إسرائيلية بين مكان سكنها ومكان عملها وقيود على ساعات دوامها ومراقبة أوقات ذهابها الى العمل وعودتها وقيود أخرى نتاج العادات والتقاليد الاجتماعية. ففي حالة رقم (7)، اشترط عليها من قبل اهل الزوج واهلها ان لا تعمل داخل البلدة التي تسكن فيها، وتبحث عن عمل في بلدات أخرى، وبرروا ذلك بقولهم : " ما بدنا تفضحينا بين أهل البلد ويحكوا الناس انهم مش قادرين يصرفوا على بنتهم وأولادها بعد ما انسجن زوجها ".

5- التسوق

أفادت 70% من المبحوثات على وجود مرونة لديهن بالحركة في مجال التسوق أو قضاء احتياجات الأسرة، فيما واجهت 30% من المبحوثات اشتراط وجود مرافق لهن من قبل الزوج أو احدى أقاربهم خلال التسوق.

6- التنزه وزيارة الأصدقاء

أشارت 60% من المبحوثات أنهن واجهن صعوبة الحركة في مجال التنزه وزيارة الأصدقاء ولا يسمح لهن بنزهات خاصة، أو زيارات خاصة للأصدقاء الا بوجود مرافق من قبل الزوج أو الالهل أو أهل الزوجة.

3.4 مواجهة التحديات تجاوز الصعوبات التي واجت النساء في مسيرة التمكين

كان السؤال الثاني يتعلق بكيف استطاعت النساء تخطي وتجاوز التحديات والصعوبات المختلفة التي واجهتها في مسيرة سعيها الى تمكين نفسها؟ من خلال إجابات النساء المبحوثات، يبدو أن النساء اتبعن العديد من الطرق والتكتيكات لتجاوز الصعوبات.

1- على صعيد التعليم:

أشارت 70% من النساء على بروز ما يكفي من العزيمة والإصرار على المواجهة والتقدم لتجاوز الصعوبات، مما أيقظ لديهن القوة الداخلية، التي مكنتهن من الصبر والتحمل، كما أن سماع ومشاهدة قصص نجاح لسيدات تجاوزن التحديات والصعوبات التي واجهتهن، خلال مسيرة تمكينهن، شكل حافزا إضافيا لهن على التحدي والإصرار والنجاح، وقد تفوقت 30% من المبحوثات بالدراسة الجامعية.

لجأت 70% من المبحوثات الى تنظيم الوقت وتقسيمه، كأحد الوسائل التي ساعدهن في تجاوز الصعوبات التي كن يواجهنها، حيث تمكن من وضع خطط وبرامج لتقسيم المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقها فيما يخص شؤون البيت والأولاد والزوج والدراسة وأحيانا العمل، فقد ذكرت الحالة رقم (1) "أنها كانت تستيقظ من الساعة الخامسة صباحا تنهى عمل البيت وتوصل أطفالها للمدارس، وتدرس في فترة الصباح مع عدم تواجد الاب والابناء" كما أشارت الحالة رقم (4) أنه ساعدها كثيرا لقاءات عن كيفية تنظيم الوقت واستغلاله موجهة للأهالي الطلاب في مدرسة أبنائها.

اعتبرت 60% من المبحوثات أن توفر حضانة قريبة من المنزل أو رعاية اطفالهن من قبل الال كان عاملا مهما في قدرتها على استكمال تعليمها، كما في حالة رقم (3) اعتنى أهل الزوج بأبنائها وساعدها زوجها بشؤونهم خلال فترة تواجده بالبيت، وذكرت الحالة رقم (8) أن الجمعية التي تعلمت وتدربت فيها وفرت حضانة يومية لأطفال الملتحقات بالدورات برسوم رمزية، وكان ذلك سببا في موافقة الزوج على التحاقها بالدورات التدريبية التي ساهمت في حصولها على عملها الحالي.

2- على صعيد العمل والتأهيل والتدريب:

أشارت 70% من المبحوثات أن برامج ونشاطات المؤسسات والجمعيات المقدسية كانت أحد الأسباب في مساعدتهن على تخطي الصعوبات التي واجهتهن من خلال اتاحة الفرصة لهن بالمشاركة بنشاطات تلائم ظروفهن، مثل الدورات والبرامج التي تعقد في المدارس، والمؤسسات التي تفتح حضانات بأسعار رمزية للمقدسيين ساهمت برفع قدرة المرأة المقدسية على الخروج لتمكين نفسها في ظل ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

النشاطات اللامنهجية التي تستهدف الأطفال، أشارت المبحوثة رقم (8) أنها استطاعت الخروج من المنزل وبدأت التطلع لتمكين نفسها بعدما استطاعت تسجيل ابنتها بحضانة تابعة لجمعية مقدسية

(جمعية سيدات امليسون الخيرية) ساهمت الجمعية بعملية تمكين المبحوثة وشاركت بعدة دورات في الجمعية ولقاءات تهدف الى تمكين النساء وما ساعدها في ذلك تزامن وقت الدورات مع دوام أطفال الحضانة.

أشارت 80% من المبحوثات على أن تنظيم الوقت والتوفيق بين العمل والتدريب وشؤون البيت كان من أهم العوامل التي ساعدت النساء على مواجهة التحديات وتجاوز الصعوبات التي اعترضتهن، كما اشارت المبحوثتان رقم (8) و (9) حيث حصلن على لقاءات في كيفية تنظيم الوقت وادارته، وهذا انعكس عليهن وعلى حياتهن بالفائدة والقدرة على إدارة المسؤوليات بالإضافة الى التقدم على الصعيد الشخصي والتطور الذي يرغبن به.

لجأت الحالة (10) بعد زواجها الى العمل بالتدريس في البيت، والاستمرار في البحث عن وظيفة بتخصصها ضمن اشتراط الزوج بأن لا تعمل الا في مدرسة فقط وتتبع الى وزارة التعليم الفلسطينية. أشارت 30% من المبحوثات بأن مراكز الامومة والطفولة التي كانت تقدم لقاءات ارشادية بالوالدية، شكل مدخلا شرعيا للأمهات للخروج من المنزل أمام الزوج والاسرة، لان ذلك متعلق برعاية الأبناء المعتمد على المرأة فيه بشكل كامل، ومن خلال هذه المراكز تم توجيه الأمهات الى مؤسسات للاستفادة وزيادة الوعي لديهن، كل ذلك انعكس إيجابيا عليهن وزاد من النضج والوعي ومعرفة حقوقهن فكانت عامل مهم في كيفية مواجهة المرأة التحديات والصعوبات التي واجهتها.

3- على صعيد الوضع الاقتصادي للأسرة

أشارت 60% من المبحوثات أن "جمعيات التوفير" وهي: (مجموعة من الأشخاص يتشاركون بمبلغ معين من المال شهريا، وعند نهاية الشهر يحصل أحد افراد المجموعة (بالدور) على المبلغ المجموع من أعضاء المجموعة). كانت أحد الأدوات التي استخدمتها النساء في مواجهة الظروف الاقتصادية

الصعبة، ساعدت البعض بأن يدفعن أقساط الجامعة وغيرها من الاحتياجات الأخرى. وأشارت 30% من المبحوثات أنهن نجحن بالمطالبة بتخصيص مصروف خاص بهن بالرغم من ضآلة المبلغ إلا أنه ساهم كثيرا بمساعدتهن على تلبية بعض الاحتياجات الضرورية الخاصة بهن.

وأشارت 40% من المبحوثات أنهن حصلن على مساعدات ومعونات أو قروض ميسرة من جهات مختلفة، كانت لها الأثر في استمرار توفير الأساسيات من احتياجات الأسرة، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مررن بها كما ذكرت الحالة رقم (1) أنها حصلت على منحه دراسية خلال فترة دراستها، لاستكمال تعليمها، والحالة رقم (10) ذكرت: أن زوجي حصل على قرض ميسر الدفع من مؤسسة فلسطينية وقام بشراء تكسي والعمل عليه مما ساهم في تحسن وضعنا الاقتصادي. وحظيت البعض منهن بدعم من الاهل أو احد أفراد الأسرة، ولجأ البعض الى العمل عندما اشتدت الظروف الاقتصادية، واضطرار الزوج للموافقة على عملها. 50% من المبحوثات قمن ببيع ذهبهن بعد مدة قصيرة من زواجهن، كما قالت المبحوثة رقم (2): "بعت ذهبي وكملت دراستي بحقه".

ترى الباحثة أن الحاجة ملحة الى توعية المرأة للقدرة على التعامل مع جميع جوانب الحياة المختلفة والمعاملات الرسمية والقدرة على القيام بمعاملاتها يعتبر حاجة ملحة لتمكين المرأة.

اتفقت الدراسة من حيث المنهج والنتيجة مع دراسة (Itrohara&Itoque، 2009) على أن تمكين المرأة من التعامل مع القروض الصغيرة بشكل ذاتي ومدة استخدام القروض الصغيرة والمراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من بين العوامل المهمة في تمكين المرأة.

4-الوضع الاجتماعي للأسرة

أشارت 70% من المبحوثات أنهن كن يختصرن المشاكل، ويتنازلن عن الكثير من حقوقهن في سبيل استمرارية تعليمهن، أو عدم التضيق على خروجهن من المنزل للحصول على التدريبات.

وذكرت 60% من المبحوثات انهن كن دائما بحاجة الى التبرير المستمر والتوضيح لكل ما تريد القيام به، كما اتبعن أسلوب الاقناع والمسايرة. وكان خيار الصبر والتحمل والعمل على تطوير الذات، كما ذكرت الحالة رقم (4) هو خيارها، حيث قالت: عندما كنت ألجأ لأهلي، كانت تقول لي أمي: " تحملي واصبري احنا تحملنا أكثر من هيك هذا ابن عمك وبذك تتحمليه ".

5- قيم ومعايير الاسرة الاجتماعية والثقافية (العادات والتقاليد)

اشارت 30% من المبحوثات أنهن حاولن مسايرة القيم والتقاليد، والموافقة على الشروط المفروضة عليهن، من حيث اللباس ومراعاة لقيم الاسرة وعدم إقامة علاقات خارج محيط الاسرة، مما ساهم بتخفيف القيود المفروضة عليهن. ومرافقة الايجابيين من وجهة نظر الاهل او الزوج، والمفاضلة بين الأمور واختيار الجيد منها والابتعاد عما قد يسبب التصادم مع الاسرة او الزوج.

6- توزيع الأدوار، علاقات النوع الاجتماعي بين الذكور والاناث في الاسرة

أشارت المبحوثات أن توزيع الأدوار التقليدي السائد داخل الاسرة هو اشبه بالقدر الذي لا يمكن للنساء الخروج منه، وهناك من شبه المسلم به ان السلطة العليا والادوار خارج المنزل هي للذكور، بينما شؤون المنزل هو عالم المرأة ومحور اختصاصها، لذلك فان خروج النساء الى الدراسة أو العمل لا يسقط عنها فروض واعباء العمل المنزلي ورعاية الاهل او الزوج والأولاد، وعلى ذلك فلم يكن أمامهن من خيار الا التوفيق بين خروجهن والتزامات العمل المنزلي من خلال تنظيم الوقت وتحمل الأعباء الجسدية والضغط النفسية المترتبة على ذلك، باستثناء 20% من الحالات التي وجدت بعض الدعم والمساندة والتعاون من قبل الزوج.

7- حرية الاختيار، التخصص، المهنة، الزواج، الصداقات

فيما يتعلق بكيفية تجاوز النساء لتحديات في مجال اختيار التخصص أو المهنة أو الزوج والأصدقاء فقد أشارت المبحوثات انهن اخترن معادلة توازن بين الاقناع والنقاش والرضوخ أحيانا أو التنازل أو القبول باشتراطات الالاهل او الزوج في مقابل استمرايتهن في استكمال خياراتهن، فقد أشارت الأغلبية أنه كان لديهن الحرية في اختيار التخصص الا أنهن وأمن ذلك مع ظروفهن المعيشية والمسؤوليات المترتبة عليه، وفي مجال المهنة تنازلن عن الكثير من الفرص التي اتاحت لهن، فقد ذكرت المبحوثة رقم (9): أنها استمرت في البحث عن وظيفة ملائمة لشروط زوجها بعدم وجود رجال ببيئة العمل الى حين أن توظفت بمدرسة وتعتبر الوظيفة بالمدارس من الوظائف المقبولة مجتمعيًا. وفيما يتعلق بالزواج فقد أشارت غالبية المبحوثات، أنهن أجبرن على الزواج (زواج مبكر) ولم يكن خيارهن ورضخن لقرار الالاهل، ولم يكن لديهن القدرة على مواجهة الالاهل في الرفض، وبعد الزواج واجهن الكثير من الصعوبات والاشتراطات في مجال الصداقات، بحيث تقتصر على أفراد العائلة، وذلك مقابل الخروج للتعلم والدورات والحصول على جزء من الحقوق التي ساعدتهن في تمكين أنفسهن.

8 - مرونة الحركة - التعليم، العمل، التسوق، التنزه، زيارات الأصدقاء

لا يختلف الامر فيما يتعلق بمرونة الحركة للنساء في مجالات التعليم، العمل والتسوق والتنزه وزيارات الأصدقاء، عنه بكيفية تجاوز النساء لتحديات في مجال اختيار التخصص أو المهنة أو الزوج والأصدقاء، فقد أشارت المبحوثات، ان محاولة اقناع ونقاش الزوج والاسرة، والتي ارتبطت غالبا باشتراطات وقيود لحركتها اضطرت لمسايرتها، كالاتزام بالمواعيد وعدم وجود زيارات خارج إطار التعليم واللقاءات والدروس والتعهد بالاتزام بالشؤون المنزلية وعدم التقصير فيها، وهي معادلة التوفيق بين تحقيق رغبات النساء وقيود الالاهل.

بعض النساء أجلت رغباتها في التمكين، لأنها واجهت رفضاً حاسماً وصل إلى درجة استخدام العنف والتهديد بالطلاق وأخذ الأولاد، كما في حالة رقم (6) " كان زوجي وأهله يهددوني بالضرب والطرد وأخذ الأولاد مني، وكنت أسكت وأرضخ لهم، وعند خروجي للتسوق أو التنزه يجب ان يكون معي أحد أفراد الأسرة ولم يسمح لي بالقيام زيارات للأصدقاء، هذه الظروف جعلتني أؤجل أحلامي ورغباتي حتى كبر أبنائي ونضجت وأصبح لدي القدرة على المواجهة واتخاذ القرارات بشؤوني الخاصة وشؤون أسرتي.

4.4 القدرة على اتخاذ القرار بعد التمكين

كان السؤال الثالث يتعلق بقدرة النساء على اتخاذ القرار بعد رحلة التمكين التي تجاوزن صعوباتها وتحدياتها ووصلن إلى امتلاك قوة تغير من طبيعة علاقتهن بالمحيط العائلي ومنها التعليم والوعي والعمل والدخل المستقل، وكيف انعكس ذلك على قدرتهن على التحكم بأمورهن الخاصة واتخاذ القرارات المصيرية التي تخص حياتهن؟ وقد تعلق السؤال: بالأمور التي تستطيع النساء التحكم بها، واتخاذ القرار الحاسم في حياتهن في مجال التعليم واختياراتهن، والعمل والمهنة وطبيعته ووقته، وأمور الزواج وتنظيم النسل، والحركة الشخصية الخاصة والتصرف بالأموال الخاصة، واختيار العلاقات الشخصية والصداقات، وتربية الأبناء وشؤون ولوازم البيت والمشاركة في العمل والنشاط العام المحلي والسياسي، والسفر. وقد أشارت نتائج المقابلات إلى تحسن كبير طرأ على قدرة النساء في اتخاذ القرارات التي تخصهن، ففي مجال القدرة على اتخاذ القرار على مختلف الأصعدة:

1 - أمور التعليم واختياراته

أشارت 80% من المبحوثات أنه أصبح لديهن درجة عالية في اتخاذ القرار بأمور التعليم وخياراته، وأن عملهن والدخل الخاص بهن ساعدهن كثيراً بتحديد خياراتهن وتوجهاتهن المستقبلية بموضوع

التعليم. فيما ذكرت 20 % من النساء أن لديهن القدرة بدرجة متوسطة بأمور التعليم واختياراته مع بعض التحفظات على المكان وقربه من مكان السكن. تتشابه نتائج الدراسة مع دراسة (صافي وطراونة، 2015) على وجود تحسن في جميع مجالات الدراسة بعد مرور النساء عملية التمكين من نواحي، الاستقلال المادي وحرية اتخاذ القرارات وتقسيم العمل.

2- أمور العمل والمهنة وطبيعته ووقته

أشارت 60% من المبحوثات أنهن يتمتعن بدرجة عالية من القدرة على اتخاذ القرار في أمور العمل والمهنة وطبيعته ووقته. واشترك البعض منهن باتخاذ القرارات بالمشاركة والتشاور مع الزوج. فيما ذكرت 40% من المبحوثات أنهن يتمتعن بدرجة متوسطة من القدرة على اتخاذ القرار في أمور العمل والمهنة، وطبيعته ووقته، ضمن مراعاة المعتقدات المجتمعية، كما في حالة رقم (5) وهي أرملة تتخذ قراراتها بخصوص العمل وطبيعته ووقته ضمن القيود المفروضة عليها مجتمعيًا، وفي الحالة رقم (9) وائمت عملها وفق شروط زوجها.

3- أمور الزواج وتنظيم النسل

أشارت 60% من المبحوثات إلى وصولهن إلى درجة عالية من القدرة على اتخاذ القرار في أمور الزواج وتنظيم النسل. فيما ذكرت 40% منهن، أن هذه القرارات تتم بالمشاركة مع الزوج والتفاهم بشكل مشترك بينهما.

4- الحركة الشخصية الخاصة

أشارت 60% من المبحوثات إلى أنهن على قدر عال من القدرة على الحركة الشخصية الخاصة، ولا يوجد تدخلات من أي طرف بتلك الحركة الشخصية. فيما تمتعت 40% من النساء بدرجة متوسطة

من حرية الحركة الخاصة، مع وجود بعض المعوقات التي لا زالت تواجههن وتحد من حريتهن كما في حالة رقم (8) يسكن أهل الزوج وأهل الزوجة في ذات البلدة وذلك كان سببا في انحصار علاقاتها داخل البلدة والحد من حريتها بسبب اضطلاعهن على تفاصيل حياتها.

5- التصرف بالأموال الخاصة

أشارت 70% من النساء أنهن وصلن الى درجة عالية من حرية التصرف بالأموال الخاصة بهن، كما أنهن وصلن الى الاستقلالية المالية، بعد التغييرات التي طرأت على شخصيتهن، ووعيهن بحقوقهن والدفاع عنها.

في حين ذكرت 30% منهن، الى وصولهن الى درجة متوسطة من الحرية بالتصرف بالأموال الخاصة بهن، حيث لا زال بعض الأزواج يتدخلون من الزوج في توجيه التصرف بأموالهن، والانفاق على الأسرة في ظل الوضع المادي الصعب أو تقصير الزوج بتلبية احتياجات الأسرة.

6- اختيار العلاقات الشخصية

أشارت 60% من المبحوثات أنهن لديهن الحرية بدرجة عالية باختيار علاقاتهن الشخصية. فيما أشارت 40% منهن، بان خيارتهن في مجال العلاقات الشخصية لا زالت تراعي الاعتبارات المجتمعية والثقافية والالتزام بنظرة المجتمع تجاه العلاقات والصداقات بين الجنسين.

7- تربية الأبناء وشؤونهم

أشارت 80% من المبحوثات، بان لديهن درجة عالية من الحرية في تربية الأبناء وشؤونهم، مع التأكيد على مبدأ المشاركة بين الزوجين، لأهمية ذلك في تربية الأبناء وتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية

والتربوية، فيما ذكرت 20% من المبحوثات، وجود تدخلات من الاسرة وانتقادات من البيئة المحيطة للطريقة الواجب اتباعها بتربية الأبناء، اما أن تكون موجهة للام بشكل مباشر أو بتحريض الزوج على زوجته وابناءه.

8- شؤون ولوازم البيت

جميع المبحوثات، أكدن وصولهن الى درجة عالية من الحرية في تحديد احتياجاتهن من شؤون ولوازم البيت، والحصول عليها، فيما تفضل 40% من المبحوثات، رغم ذلك، مبدأ المشاركة في حياتهن الاسرية.

9- المشاركة بالعمل والنشاط العام والمحلي والسياسي والتطوع

أشارت 50% من المبحوثات، بأن أصبح لديهن القدرة على المشاركة بالعمل والنشاط العام والمحلي والسياسي والتطوع، وكان لذلك الأثر في بناء شخصيتهن والحصول على وظيفة ثابتة، وامتلاكهن مهارات الاتصال والتواصل، فيما أفادت 50% بوجود اعتبارات مختلفة تحد من قدرتهن على المشاركة بالعمل والنشاط العام والمحلي والسياسي والتطوع.

ترى الباحثة أن المبحوثات اللواتي أصبح لديهن القدرة على المشاركة بالعمل والنشاء العام والمحلي والسياسي والتطوع انعكس ذلك من خلال عملية تمكينهن على شخصيتهن فقد أصبحن يتمتعن بشخصية أقوى ويمتلكن مهارات مختلفة للاتصال والتواصل مع الآخرين، فيما عكست شخصية المبحوثات اللواتي لم يصلن الى مرحلة من القدرة على اتخاذ القرار في المشاركة بالنشاط العام المحلي والسياسي لاعتبارات مختلفة منها العائلة والزوج والعادات والتقاليد التي لا يستطعن تجاوزها.

واتفقت الدراسة مع دراسة (أبو الغيب والكرنز، 2015) على أن تمكين المرأة الفلسطينية سياسيا يتأتى من خلال تعزيز مشاركتها سياسيا في مراكز صنع القرار الا ان العادات والتقاليد السائدة تعطي للرجل

الأولوية في تقلد المناصب ومراكز اتخاذ القرار، ولا زال تعزيز مشاركة المرأة يواجه عقبات لتمكين المرأة سياسيا.

10-السفر

أفادت 40% من المبحوثات، بقدرتهن على اتخاذ قراراتهن الخاصة بالسفر، دون الحاجة الى موافقة مسبقة من أحد، بسبب الاستقلالية المادية لهن ولكن ذلك لا يمنع من مشاركة القرار الذي اتخذته مع الاسرة. وأكدت 60% منهن، على أن اتخاذ القرار بما يخص السفر، لا زال بحاجة الى موافقة مسبقة من الزوج، وان فكرة السفر دون محرم، مرفوضة بسبب تزلزلت الزوج والاهل دينيا.

تري الباحثة أن تحسن كبير طرأ على قدرة النساء في اتخاذ القرارات التي تخصهن بعد مرورهن سيرورة طويلة من التمكين وتجاوزهن العديد من التحديات باختلافها، وكان التحسن واضحا في مجال القدرة على اتخاذ القرار على مختلف الأصعدة، وذلك بعد ان حظين بفرص التمكين وخاصة في مجال التعليم والعمل والتوعية الذاتية لها والمجتمعية.

واتفقت الدراسة مع دراسة (بنت عبد العزيز، 2019) على أن تمكين المرأة اقتصاديا يساعد على زيادة دخل الاسرة وتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة، ورؤية المرأة لقيمتها الحقيقية ويحسن من مكانتها الاجتماعية ويساهم في اثبات شراكتها المجتمعية.

كما اختلفت هذه الدراسة مع دراسة (بنت عبد العزيز، 2019) في المنهجية حيث اتبعت هذه الدراسة المنهج الكيفي فيما اتبعت دراسة بنت عبد العزيز المنهج الكمي.

رؤية المؤسسات المقدسية في تمكين النساء

ارتأت الباحثة ولمزيد من لقاء الضوء على موضوع الدراسة، الاستئناس بآراء القائمين على رأس المؤسسات المقدسية، من أجل فحص مصداقية البيانات التي ادلت بها المبحوثات وذلك بمقارنة ما أفادت به الباحثات وما أفادت به المؤسسات من معلومات، ولأجل ذلك قامت الباحثة بعمل 4 مقابلات مع قائمين على مؤسسات مقدسية، تستهدف مشاريعها وبرامجها بشكل مباشر تمكين المرأة المقدسية ومساعدتها على النهوض بنفسها وعائلتها ودعم الوجود الفلسطيني والهوية الفلسطينية، وتمحورت المقابلات حول مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بعمل هذه المؤسسات في مشاريع ذات صلة أو تخص المرأة المقدسية في مجال التمكين وتناولت الأسئلة ما يلي:

الصعوبات التي تعيق التحاق النساء بالبرامج الخاصة بالمؤسسة التي تحد من استفادة النساء مما تقدمه المؤسسة من فرص التمكين، أو انقطاع النساء التي سبق والتحقّت ببعض البرامج والمشاريع عن استكمال المشروع، وعلى وجه التحديد تلك الصعوبات التي تواجه النساء، ذات العلاقة بالظروف الاسرية والعائلية والثقافة المجتمعية الذكورية وما هي المبررات التي توردها النساء في هذه الحالات، وما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مثل هذه الحالات؟

اتفقت إجابات معظم المؤسسات التي تم مقابلتها على مجموعة من الصعوبات التي تواجهها المرأة في مجال الالتحاق في برامجها وأهمها:

الظروف العائلية

أشارت مؤسسة المناصرة المجتمعية أن العائلات تستخدم الدين والتحرش اللفظي والجسدي كذرائع لإعاقة خروج المرأة خارج البيت عموماً، والتحاقها بفرص التمكين خصوصاً، وكذلك يستخدمون في حالات المرأة المتزوجة ذريعة العناية بالأطفال ومسؤولياتهم، كما تتذرع بعض الاسر بعدم مناسبة

طبيعة التدريب أو الفرصة المتاحة من قبل بعض المؤسسات وجود ذكور مشاركين بالمؤسسات أو مدربين ذكور، وأضافت مؤسسة تنظيم حماية الاسرة، أن طبيعة التنشئة الاجتماعية في الاسرة التي تعطي الرجل حق التحكم في سلوك المرأة، ورعاية الأطفال وانشغال المرأة معهم. تحد من التحاق النساء في فرص التمكين. مركز السرايا لخدمة المجتمع، يرى أن عدم قدرة الام او المرأة على توفير وقت للالتحاق بالمشاريع، نظرا لحجم الالتزامات المترتبة عليها، وأحيانا أخرى، يتم منع السيدات من المشاركة بسبب رفض زوجها او والديها او اخوها.

العادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع:

تلعب العادات والتقاليد تأثيرا في الحد من مشاركة النساء في برامج ومشاريع المؤسسات وذلك نتاج نظرة المجتمع للمرأة من جهة ونظرتها لنفسها إذا كانت تؤمن بهذه التقاليد. أكدت على ذلك جمعية المناصرة المجتمعية، حيث ترى بأن الامثال الشعبية المتوارثة والتي تتداولها النساء مثل (لو حملتي أعلى الشهادات انت بالأخير للبيت) وثقافة تحميل المرأة مسؤولية تربية الأطفال وشؤون البيت، والتهديد بالزواج بالثانية في حال معارضة المرأة لزوجها، كلها عوامل تحد من توجه النساء الى مؤسسات التمكين، وأن هناك من النساء من تعتقد ان مكانها بالبيت فقط وأنها موجودة لخدمة زوجها. وذكرت مؤسسة تنظيم وحماية الاسرة، أن التمييز بين الجنسين، يشكل معيقا أساسيا لوصول النساء للخدمات، كما أن ثقافة المجتمع تتعامل مع قضايا النساء، وتحديدًا قضية العنف، بأنها من الأمور الخاصة التي يحذر من الحديث عنها، تحول دون طلب النساء للمساعدة في مثل هذه الحالات.

الثقافة الذكورية في المجتمع

أشار مركز الارشاد الفلسطيني بأن الثقافة المجتمعية الذكورية تحد من قدرة النساء من الوصول الى الخدمات الطبية أو الاجتماعية أو القانونية. وهو ما أكدت عليه أيضا المقابلة التي أجريت مع جمعية

المناصرة والتمكين المجتمعية، حيث ترى أن "المجتمع الذكوري لا يحبذ خروج المرأة الا للضرورة، وبمبررات دينية وتقاليد اجتماعية، حيث تمنع الفتيات او السيدات من المشاركة بسبب ان زوجها او اخاها او والدها يرى عدم جدوى هذه المشاركات كما انها مضيعة للوقت. وذكرت جمعية حماية وتنظيم الاسرة أن هذه الثقافة تنتج نظرة دونية للمرأة، تؤدي الى تقييد حرية المرأة والتحكم في كل القرارات المتعلقة بها، مثل منعها من الخروج من المنزل، وممارسة العنف بكافة أشكاله ضدها، ويعطي الحق لنفسه بالاختيار عنها وحرمانها من بعض حقوقها، ويقف معيق أمام وصول النساء للخدمات والخوف من تزايد وتيرة العنف ضدها في حال طلبت الخدمة. وفي ظل التأييد المجتمعي يصبح الامر أكثر صعوبة أمام خروج النساء وإمكانية حصولهم على فرص التمكين.

طبيعة المشاريع التي تقدمها المؤسسات:

أفادت المؤسسات أنها تقدم مشاريع متعددة في مجال تمكين النساء، كالخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والتأهيلية، لمساعدتها في تجاوز صعوباتها وتمكينها في مجتمعه. وذلك من خلال برنامج المرأة الذي تقدمه بالمؤسسات القاعدية، وايضا التعاون مع مؤسسات تأهيلية لمساعدة المرأة على تعلم مهنة تساعدتها وتدعمها اقتصاديا وتشبيكها مع مؤسسات من اجل بيع هذه المنتجات أو الحصول على الخدمات المختلفة حسب احتياج المرأة. كما توفر خدمات واستشارات نفسية للنساء في البيت أو في المؤسسة القاعدية أو في مقر المركز، حسب احتياج النساء، فقد تجد النساء سهولة للوصول للخدمات الصحية، في حين تجد صعوبة في الوصول الى المؤسسات المتعلقة بالدعم والتمكين النفسي في قضايا العنف، وذلك بسبب الوصمة الاجتماعية التي تلحق بالمرأة التي تفصح عن تعرضها للعنف، وحاجتها للمساعدة والدعم، وهنا

تبرز اهمية وجود خدمات نفسية واجتماعية وقانونية للنساء في المراكز التي تقدم خدمات صحية لتسهيل وصول النساء لهذه الخدمات بسرية وخصوصية. كما تقدم المؤسسات البرامج القانونية التي تستهدف النساء لتوعيتهن ومتابعة أوضاعهم القانونية المتعلقة بجميع ظروف حياتهم والحفاظ على وجودهم وهويتهم المقدسية. فالمركز الفلسطيني للإرشاد يعمل مع المؤسسات القاعدية في المواقع المختلفة في القدس والضفة الغربية، بحيث يكون سهلا على النساء الوصول إلى هذه المؤسسات كونها قريبة لموقع سكناها ولا تحملها صعوبة الطريق أو دفع المواصلات للمشاركة في برنامج التمكين والذي يكون على هيئة مشاركة النساء في لقاءات اسبوعية بهدف مساعدتها في التعبير عن نفسها واخذ قرارات مصيرية حياتية وتحملها مسؤولية هذه القرارات والدفاع عن حقوقها وحماية نفسها من العنف وتأهيلها مهنيا. وتمكينها من المهارات الحياتية. ويوفر المركز خدمة الاستشارات الفردية غير المدفوعة.

5.4 مناقشة نتائج المقابلات

فيما يتعلق بالمبررات والأسباب التي تسوقها المرأة لعدم قدرتها على الوصول للمؤسسات والاستفادة

من الفرص المتاحة أو الانقطاع عنها في حال عدم استكمال التحاقها بالبرامج:

فقد أفادت المؤسسات بتنوع المبررات التي تواجهها المرأة وتحد من قدرتها على الالتحاق بفرض

التمكين ومن المبررات التي ذكرتها النساء للمؤسسات وهي تتفق تقريبا مع المبررات التي أفادت بها

المبحوثات اثناء مقابلاتهن ومنها:

1- عدم حيابة البعض من النساء لأوراق ثبوتيه للسكن في القدس مما يؤدي الى تقييد حركتها في

المدينة، وتقاعس الزوج عن مساعدتها في إتمام الإجراءات.

2- بعد المؤسسات عن مكان سكن النساء وعدم توفر الإمكانيات المادية لدفع تكاليف المواصلات أو

رسوم مقابل الخدمة.

3- عدم الثقة بالخدمات المقدمة من مؤسسات الاحتلال.

4- الزواج المبكر وعدم حصولها على الشهادة الثانوية

5- الوصمة الاجتماعية التي تلاحق النساء الطالبات للخدمات النفسية أو الاجتماعية، وعدم معرفة

النساء بتلك الخدمات او المشاريع.

6- عدم ملائمة تلك المشاريع مع احتياجات النساء عند بعض المؤسسات.

7- وجود شروط واشترطات من الأهل أو الزوج تحول دون استفادة النساء من تلك المشاريع.

8- في بعض الاحيان يتم رفض الحصول على مثل هذه المشاريع او الورشات بسبب موضوع الاختلاط وجنس المدرب ذكر أو أنثى، او ان المشاريع غير ملائمة لهم او لمتطلباتهم وهذه الامور تختلف من سيدة لأخرى حسب ميولهم.

9- وجود خلافات اسرية متمثلة في منع المرأة من الالتحاق بالبرامج او اكمال الالتحاق بها

10- الابعاء المنزلية والانشغال بأمور الاطفال في ظل وجود عدد كبير من الاولاد وغياب تنظيم الاسرة.

ماذا تفعل المؤسسة في مواجهة هذه الصعوبات على المستوى المحلي وعلى مستوى تطوير مشاريع أكثر مرونة للوصول الى جميع الفئات:

يعمل المركز الفلسطيني للإرشاد على توفير خدمات في المؤسسات القاعدية من خلال تطبيق برنامج تمكين المرأة، وغيره من البرامج الأخرى. ويتعامل المركز مع العائلة بشكل شمولي عبر مؤسساته القاعدية من خلال تقديم مرافقات مهنية ولوجستية وتشاركية، واشرافات مهنية، للمرشدات المهنيات في المؤسسات القاعدية لإكسابهن الخبرة بالعمل مع النساء. ويقوم المركز ببناء لجان حماية مجتمعية للنساء من أعضاء في المجتمع والمؤسسات القاعدية، وذلك لتسهيل وصول النساء الى خدمات المركز. أو تحويلها الى المؤسسات المختصة. (مقابلة). ويقوم مركز السرايا لخدمة المجتمع، في حال تم رفض مشاركة الفتيات، من قبل الاخ او الاب بزيارة العائلة، في محاولة لنقاشهم والحوار لإقناعهم بالعدول عن رفضهم لمشاركة المرأة، ويقوم المركز بدعوة الاهل لاجتماع بشكل دوري ليتم توضيح طبيعة النشاطات التي يتم تنفيذها وأخذ آرائهم بهذا الخصوص. (مقابلة)

فيما تقوم جمعية حماية وتنظيم الاسرة بتنفيذ لقاءات توعية وتنقيف لرفع الوعي المجتمعي بالقضايا والخدمات التي يتم تقديمها ولتعزيز فكرة خصوصية تقديم الخدمات، لتجنيب السيدات الخوف من

الوصمة، وتهدف الزيارات المنزلية، الوصول للنساء في المناطق البعيدة والمهمشة وتقديم خدمات الدعم والتمكين لها. وتعمل الجمعية على دمج خدمات التمكين النفسي والاجتماعي ضمن عيادات صحية لتسهيل وصول النساء للخدمات وتوفير خدمات التمكين الاقتصادي حسب الامكانيات للنساء ضمن برامج محدد وذلك لتوفير استقلالية اقتصادية وتعكس على قدرة النساء على اتخاذ القرار. كذلك تقوم الجمعية بعمل تدريبات بشكل مستمر للفئات المستهدفة والتي هدفها العمل على التوعية والتثقيف والعمل على المهارات الحياتية ومهارات اتخاذ القرار. من خلال تقديم الدعم والمشورة والتجربة والمرافقة لها، بهدف تغيير النظرة التقليدية للمجتمع عن المرأة، وللمرأة عن ذاتها، بامتلاك المعارف والمهارات الحياتية المختلفة من خلال برنامج التمكين والاستشارات الفردية.

ان وجود مؤسسة مجتمعية قريبة من مكان سكن المرأة، تسهل وصولها وتعطيها الثقة بنفسها، والشعور بالأمان النفسي، وتعطيها شرعية التوجه له، وخاصة لوجود مؤسسات اسرائيلية جلبت الكثير من المشاكل الاجتماعية لها. ومن اجل الحد من تأثير ثقافة مقاومة تمكين المرأة، نقوم بتقديم الخدمة من خلال الزيارات المنزلية وتقديم الدعم والمشورة للمرأة في منزلها، وتشبيكها مع المؤسسة القاعدية، وتوعيتها بأهمية دورها من خلال التعريف بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحقوقها الاجتماعية، التي يحق لها ممارستها دون تهديد من أي شخص. وايضا اشراكها في ورشات توعيه خاصة بالتنشئة الاجتماعية وعدم التمييز بين الذكر والأنثى. وأضافت جمعية المناصرة المجتمعية أنها تشترط على الممولين توفير حضانة لأطفال المشتركات ومواصلات لمساعدتهن على الوصول، وان تقدم التدريبات مدربات.

الفصل الخامس:

الاستنتاجات والتوصيات:

1.5 الاستنتاجات

نتناول في هذا الفصل أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، بالرجوع على ما قدمته المبحوثات من معلومات وبيانات في اجاباتهم عن الأسئلة التي تم توجيهها اليهن، من خلال المقابلات. هناك ثلاث أسئلة رئيسية يتفرع عن كل سؤال منها عدد من الأسئلة الفرعية.

1.1.5 بخصوص الصعوبات والتحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة.

بينت النتائج أن النساء تواجه تحديات كثيرة وصعوبات كبيرة من قبل أسرهن عندما يسعين للالتحاق ببرامج ومشاريع التمكين التي تقدمها المؤسسات للنساء في القدس.

ومن التحديات والصعوبات التي تواجه النساء من قبل أسرهن فيما يتعلق بالتعليم: أن الأهل ينظرون للتعليم باستخفاف وكأنه موضوع ليس له قيمة؛ على اعتبار أن المكان الطبيعي للبنات هو المطبخ ورعاية الأبناء وكى يتخلص الأهل من استحقاقات بناتهم يسارعون بتزويجها زواجا مبكراً وبدون إرادتهن. وهناك عوامل أخرى تلعب دوراً هاماً وهو تدني مستوى المعيشة لدى الأهل مما يشكل عبئاً يروونه الأهل إضافياً.

وهنا ما يمكن استخلاصه أيضا في هذا المجال وهو صعوبة التوفيق بين الإلتزامات الأسرية للفتاة مثل رعاية شؤون الأطفال وبين متطلبات التعلم، ناهيك عن الموقف السلبي من قبل أهل الزوج الذي قد يضيفون إشتراطات معينة ليسمحوا لها متابعة التعليم العالي.

وعلى صعيد العمل برز الموقف السلبي ومعارضة أسرة الزوج لعمل "زوجة الابن" بسبب ثقافة الأسرة والعادات والتقاليد وبالإضافة الى اشتراطات الأهل أو الزوج على ظروف العمل. ويمكن القول فيما يخص العمل كما قيل بخصوص التعليم كإشتراط الأهل بضرورة التوفيق بين العمل والوفاء بالواجبات المنزلية ورعاية شؤون الأولاد، طبعاً يجري فرض هذه الشروط دون أن يقدموا لها أي مساعدة كما قال الشاعر الكبير الحلاج:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

واضطرت البعض من النساء للعمل في ظروف غير ملائمة بسبب حاجتها لإعالة أبنائها، وذلك لصعوبة العثور على عمل مناسب لانعدام الخبرة والتأهيل المناسب.

بينت العديد من المقابلات أن 80% من النساء لم يحظين بمصروف خاص لهن، وذلك لاعتقاد الرجل أن حاجات المرأة تنحصر في الطعام والشراب واحتياجات المنزل، أما الاحتياجات الأخرى، فهي ترجع للرجل المسؤول عنها والدها أو اخاها أو زوجها وهو من يقرر أهمية ذلك، فيما أشارت 70% من المبحوثات أن الوضع المادي السيء للأهل أو الزوج، أحد الأسباب التي حالت دون تمكينهم، وبما ان المرأة مكانها البيت فليس من المفيد تخصيص مبالغ مالية لتعليمها أو تأهيلها، في الوقت الذي تخصص الأموال لصالح الذكور في مثل هذه الأوضاع.

فيما يخص الوضع الاجتماعي فقد اشارت 60% من المبحوثات الى معارضة وممانعة من قبل الالهل او الزوج أو اهل الزوج، تجاه رغباتهن في الخروج للاستفادة من مجالات التمكين المتاحة في مجال

التعليم أو العمل أو التدريب وعدم وجود أي نوع من التشجيع أو الدعم منهم. وينبع هذا الموقف نتيجة المعتقدات السائدة اجتماعيا.

ب- اشارت المبحوثات الى وجود علاقة غير مستقرة، يتخللها التشاحن والصراع بين الزوجين؛ وهذا بدوره انعكس سلبيا على سعيها لتمكين نفسها، كون الزوج يستغل هذا العامل سلبيا تجاه زوجته وتوجهها نحو التمكين من باب فرض هيمنته وسلطته على المرأة.

فالزواج تعتبره 80% من النساء عاملا رئيسيا لتوقف المسيرة التعليمية وانغماسها في تحمل مسؤولية الزوج والأولاد واعباء البيت. وفي حالة اتخاذ القرار بالبحث عن القوة والتمكين، تكون قد تراكت لديها الكثير من الصعوبات كالأولاد والزوج والخلافات الزوجية، مما يشكل صعوبات بالغة امامها في سعيها للتمكين.

وهناك من اعتبر ان قيم ومعايير الاسرة الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد لها الاثر الاكبر في تحديد وتوجيه خياراتها ومسيرة حياتها. اذ تبين ان معظم أهالي المبحوثات يحملون أفكارا ومعتقدات دينية متشددة ومعايير اجتماعية محافظة، تفرض على المرأة من قبل اسرتها كالزواج المبكر وعدم تفضيل خروج النساء الا تحت اشراف ومراقبة ومتابعة الاهل لكل تحركاتها ولباسها.

إضافة لكل ما مضى لا بد من الإشارة الى أن البعض غير القليل يعتبر توزيع السلطة والادوار والعلاقات الاجتماعية داخل الاسرة، المبرر والمحرك الأساسي لمواقف الأسرة تجاه الاناث، وبما أن حركة المرأة وتعليمها وعملها خارج البيت، هي خروج عن هذه القاعدة، يصبح تقييد حرية المرأة وخياراتها تحصيل حاصل وفق هذه الرؤية، ومن هنا تستمد الاسرة ممانعتها تجاه تمكين المرأة.

وتبين أن 60% من الحالات المدروسة لا تحظى بحرية في مجال اختيارهن للتخصص أو حرية اختيار المهنة، و80% منهن يحظين بحرية اختيار الزواج، و70% منهن لم يحظين بحرية الصداقات.

وقد واجهت 80% من المبحوثات قيود على حركتهن قبل الاسرة، ولم يكن لـ 60% منهن، مرونة الحركة في مجال التعليم، وفي مجال العمل، وفي مجال التنزه وزيارة الأصدقاء، و70% منهن، مرونة بحركة في مجال التسوق أو قضاء احتياجات الاسرة.

2.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

وهو كيف استطاعت النساء تخطي وتجاوز التحديات والصعوبات المختلفة التي واجهتها في مسيرة التمكين؟

من خلال إجابات النساء المبحوثات، فيبدو أن النساء اتبعن العديد من الطرق والتكتيكات لتجاوز الصعوبات. فعلى صعيد التعليم أشارت 70% من النساء على تولد عندهن ما يكفي من العزيمة والإصرار على المواجهة والتقدم لتجاوز الصعوبات، والصبر والتحمل ولجأت 70% منهن الى تنظيم الوقت وتقسيمه، بوضع خطط وبرامج لتقسيم المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقها كأحد الوسائل التي ساعدتهن في تجاوز الصعوبات. واعتبرت 60% من المبحوثات أن توفر حضانة قريبة من المنزل أو رعاية اطفالهن من قبل الالاهل كان عاملا مهما في قدرتها على استكمال تعليمها. أما فيما يرتبط بالعمل والتأهيل والتدريب فقد ساهمت برامج ونشاطات المؤسسات والجمعيات المقدسية في مساعدة 70% من المبحوثات على تخطي الصعوبات التي واجهتهن من خلال رفع الوعي لديهن بحقوقهن والدفاع عنها واثاحة فرص تلائم ظروفهن. كما ساهم تنظيم الوقت والتوفيق بين العمل والتدريب وشؤون البيت، بتخطي 80% من المبحوثات الصعوبات التي اعترضتهن.

وبخصوص الوضع الاقتصادي للأسرة كانت "جمعيات التوفير" أحد الأدوات التي استخدمتها 60% من المبحوثات، في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، وساعد ذلك بدفع أقساط الجامعة وغيرها من الاحتياجات الأخرى. وتمكنت 30% من المبحوثات بانتزاع مصروف خاص بهن، ساهم كثيرا

بمساعدهن على تلبية بعض الاحتياجات الضرورية الخاصة بهن. فيما حصلت 40% من المبحوثات على مساعدات ومعونات أو قروض ميسرة من جهات مختلفة، كانت لها الأثر في استمرار توفير الأساسيات من احتياجات الاسرة.

ولجأت 70% من المبحوثات، الى أسلوب الاقناع والمسايرة، واختصار المشاكل، والتنازل عن بعض الحقوق والصبر والتحمل في سبيل استمرارية تعليمهن، أو عدم التضيق على خروجهن من المنزل للحصول على التدريبات. وكذلك اضطرت 30% من المبحوثات الى مسايرة القيم والتقاليد، والموافقة على الشروط المفروضة عليهن، من حيث اللباس ومراعاة قيم الاسرة وتجنب التصادم معها، مما ساهم بتخفيف القيود المفروضة عليهن.

وتمكن 80% من المبحوثات التوفيق بين خروجهن للتعليم او العمل والتزامات العمل المنزلي من خلال تنظيم الوقت وتحمل الأعباء الجسدية والضغط النفسية المترتبة على ذلك.

واختارت غالبية المبحوثات التوفيق بين تحقيق رغباتهن وتطلعاتهن وبين قيود الال. وهي "معادلة" توازن بين الاقناع والنقاش والرضوخ أحيانا أو التنازل أو القبول باشتراطات الال او الزوج في مقابل تحقيق خياراتهم.

3.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ويتعلق السؤال بقدرة النساء على اتخاذ القرار بعد رحلة التمكين التي تجاوزن صعوباتها وتحدياتها ووصلن الى مرحلة من امتلاك القوة مثل (التعليم والوعي والعمل والدخل المستقل) والقدرة على التغير في طبيعة علاقتهن بالمحيط العائلي، وكيف انعكس ذلك على قدرتها على التحكم بأمورها الخاصة واتخاذ القرارات المصيرية التي تخص حياتها؟

وقد اشارت نتائج الدراسة الى:

تحسن كبير طرأ على قدرة النساء في اتخاذ القرارات التي تخصهن، ففي مجال القدرة على اتخاذ القرار على مختلف الأصعدة، وذلك بعد ان حظين بفرص التمكين وخاصة في مجال التعليم والعمل والتوعية:

أكدت 80% من المبحوثات أنه أصبح لديهن درجة عالية في اتخاذ القرار بأمور التعليم وخياراته. وهناك 60% من المبحوثات يتمتعن بدرجة عالية من القدرة على اتخاذ القرار في أمور العمل والمهنة، فيما قالت 40% من المبحوثات أنهن يتمتعن بدرجة متوسطة من القدرة على اتخاذ القرار في أمور العمل والمهنة. وأكدت 60% من المبحوثات الى وصولهن الى درجة عالية من القدرة على اتخاذ القرار في أمور الزواج وتنظيم النسل، و40% منهن، تتشارك مع الزوج باتخاذها. وهناك 60% من المبحوثات أكدن على أنهن على قدر عالي من القدرة على الحركة الشخصية الخاصة، وتمتعت 40% من النساء بدرجة متوسطة من حرية الحركة الخاصة. وأشار 70% من النساء أنهن وصلن الى درجة عالية من حرية التصرف بالأموال الخاصة بهن، و30% منهن، الى درجة متوسطة من الحرية بالتصرف بالأموال الخاصة بهن. فيما قال 60% من المبحوثات أنهن لديهن الحرية بدرجة عالية باختيار علاقاتهن الشخصية. و40% منهن، لا زالت تراعي الاعتبارات المجتمعية. وأعلن 80% من المبحوثات، بان لديهن درجة عالية من الحرية في تربية الأبناء وشؤونهم، مع التأكيد على مبدأ المشاركة بين الزوجين. وجميع المبحوثات، أكدن وصولهن الى درجة عالية من الحرية في تحديد احتياجاتهن من شؤون ولوازم البيت، والحصول عليها. فيما أكدت 50% من المبحوثات، بأن أصبح لديهن القدرة على المشاركة بالعمل والنشاط العام والمحلي والسياسي والتطوع. وقال 40% من المبحوثات، بقدرتهن على اتخاذ قراراتهن الخاصة بالسفر. و60% منهن، لا زال القرار بما يخص السفر، بحاجة الى موافقة مسبقة من الزوج أو الاهل.

2.5 التوصيات

وبناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالاعتماد على ما قدمته المبحوثات من معلومات وبيانات في اجاباتهم عن الأسئلة التي تم توجيهها اليهن من خلال المقابلات فان الدراسة توصي بما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بصناع القرار والقائمين على المؤسسات التي تعمل في مجال تمكين النساء:

- العمل من خلال مؤسسة السلطة التشريعية من أجل انجاز القوانين التشريعية التي نص عليها اعلان الاستقلال الفلسطيني، بتوفير غطاء قانوني لأي توجه يريد توفير الحماية للمرأة من سطوة المجتمع وقهر العادات والتقاليد.
- وضع هذه الدراسة بين يدي الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ووزارة شؤون المرأة من أجل توجيه جهود المؤسسات العاملة في مجال التمكين والممولة لها لتحسين البيئة الاسرية، الى بيئة موائمة لتمكين النساء في المجتمع المقدسي، وتذليل من الصعوبات التي تواجهها النساء من خلال توفير برامج ومشاريع تذلل تلك الصعوبات.
- العمل مع الاسرة كوحدة اجتماعية وتوعية الاسرة وخاصة الذكور، بهدف تغيير توجهات الرجال نحو تمكين المرأة، كالورش والندوات والحملات الإعلامية.
- التركيز على مواجهة ظاهرة الزواج المبكر، ومخاطرها على المرأة والمجتمع.
- ابتكار اليات وطرق للوصول الى النساء في بيوتهن وتقديم الدعم والمساندة لهن.

- توفير الإمكانات المعيقة من النواحي المالية والمواصلات لتسهيل وصول النساء الى المؤسسات.
- توفير المساعدات والمنح والقروض للراغبات بالتعليم أو التأهيل والتدريب أو إقامة مشاريع خاصة للنساء اللواتي يعانين من ظروف اقتصادية صعبة.
- تفعيل دور الإعلام بموضوع تمكين النساء والتغيير المجتمعي.
- توفير أماكن رعاية مجانية للأطفال المشاركات في البرامج والمشاريع.
- توفير مشاريع التشغيل للنساء الراغبات في العمل بالتعاون مع المؤسسات الخاصة والأهلية.
- عمل دراسات متعمقة لإلقاء المزيد من الفهم للبيئة الاسرية والاجتماعية غير الملائمة.
- عمل دراسات حول موضوع العنف الأسري الموجه نحو المرأة.

ثانيا: فيما يتعلق بالنساء الراغبات بالتمكين:

فان الدراسة توصي النساء بما يلي:

- الانخراط الفاعل بالمؤسسات المجتمعية والسياسية كي يشكلوا لها مظلة حماية، ومتابعة العزيمة والإصرار على المواجهة والتقدم.
- التحلي بطول النفس والصبر والتحمل للوصول الى فرص التمكين المتاحة.
- التوجه لمؤسسات التمكين والبحث عن فرص التمكين أو المساندة والدعم أو الخدمات النفسية.
- التوفيق قدر الامكان بين تحقيق رغبات وتطلعات النساء وبين قيم وتقاليد الال.
- اتباع أسلوب الاقناع والمسايرة، أو القبول باشتراطات الال او الزوج في مقابل تحقيق خياراتهم.
- تطوير القدرة على إدارة وتنظيم الوقت والجهد والتخطيط، للمساعدة على التوفيق بين التعليم والعمل والتدريب وشؤون البيت.
- المشاركة في "جمعيات التوفير" كأحد الأدوات في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

- محاولة تحصيل حقها بالإنفاق من قبل الالهل او الزوج كمصروف خاص.

قائمة المراجع

المراجع العربية والأجنبية

أولاً: المراجع العربية

- 1- أبو الغيب، ع، الكرنز، اياد. (2015): واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الامن 1325 طاقم شؤون المرأة فلسطين.
- 2- أبو حماد، ن، (2016): دراسة ميدانية التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية وأثره على التنمية السياسية، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر والتوزيع -القدس.
- 3- أبو زائدة، ع، (2018): مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني واقع وتحديات، مجلة جامعة غزة للبحث العلمي، العدد الثالث.
- 4- أبو عبدالله، م. (1994): طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار القيم، الدمام.
- 5- الاحمد، و. (2016): التمكين السياسي للمرأة العربية، دراسة مقارنة، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة.
- 6- آل عوض، ن، (2014): معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية، دراسة من كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة بابل، العراق.
- 7- البدري، ه، (2016): المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، جامعة القادسية كلية الاداب، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 27.
- 8- بدوي، أ، (1986): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- 9- بركات، ح، (2011): المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، الطبعة 3، مجلة دراسات الوحدة العربية، مجلد 1.

- 10- بركة، آ. (2016): المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994-2013، دراسات الشرق الاوسط في كلية الاداب، جامعة الازهر، غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير)
- 11- بلول، ص. (2009): التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني.
- 12- بن شلهوب، ه، (2017): دراسة ابعاد تمكين المرأة السعودية، مجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد 33، عدد 70.
- 13- بواقته، ع، (2014): الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم.
- 14- جعفري، ر، (2012): دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لاولويات التنمية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوصلو، رسالة ماجستير معهد دراسات المرأة جامعة بيرزيت.
- 15- حصاد الانتهاكات الاسرائيلة 2017 مركز عبدالله الحوراني والتوثيق 2018، رام الله، فلسطين.
- 16- حلاوة، م، (2007): تنمية المرأة العربية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع دار أجنادين للنشر والتوزيع.
- 17- حمدالله، ر، (2007): الاسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل، نشر في www.kotobarabia.com
- 18- خطاب، أ، (2002) الصحة الإنجابية وصحة الاسرة، رسائل صحية موجهة للمرأة، مصر، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

- 19- خولة، ت، (2013): الهوية ومواطنة المرأة الفلسطينية المقدسية واقع وعوائق، جامعة بيرزيت.
- 20- درباس، ن، (2019): النساء العربيات في سوق العمل بالداخل الفلسطيني المحتل، حيفا.
- 21- الرواشدة، ع، العرب، أ، (2016): المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، دراسة ميدانية، دراسات دار العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 43، ملحق (3).
- 22- شبلي، إ، (2014): دور استراتيجية التنمية الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة دكتوراة - الجزائر.
- 23- شرابي، ه، (1984): مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الطبعة الثالثة، الدار المتحدة للنشر.
- 24- شماوي، ح، (2019): محددات تمكين المرأة في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 46، عدد 1.
- 25- صافي، م، الطراونة، م، (2018): أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا، دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة (2006-2016).
- 26- الطاهر، ل، (2004): الاسرة العربية، رؤى ومقاربات نظرية، مجلة المستقبل، اصدار مركز الدراسات الوحدة العربية، 307 مجلد، عدد 27.
- 27- عبد الرحمن، ن، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- 28- عبد العزيز، ه، (2019): التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالامن الاسري، دراسة ميدانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية.

- 29- عبد الغني، س، (2017): صورة بانورامية للمرأة الفلسطينية، مجلة سياسات، مؤسسة الأيام، عدد 41، رام الله، فلسطين.
- 30- العسيلي، ر، (2012): مساهمة التعليم الجامعي المفتوح في تمكين الشابات من وجهة نظر الخريجات في منطقة الخليل التعليمية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- 31- عودة، ر، بليسي، م، (2013): دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار، مركز شؤون المرأة، غزة.
- 32- قاطرجي، ن، (2017): المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، الطبعة الثانية، دار اي الكتب، لندن.
- 33- قزاز، ف، (2016): معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا، (دراسة حالة) جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، رسالة ماجستير.
- 34- كاظم، ث، 2016: (معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي) دراسة ميدانية، مجلة جامعة بابل، العدد 24، ص 956-972، جامعة القادسية.
- 35- كتانة، ر، (2009): المرأة الفلسطينية والقرار 1325، مفتاح.
- 36- الكربي، ن، الشيايد، ف، (2017): تمكين المرأة الإماراتية رؤية قيادة واستراتيجية دولة، مجلة عجمان للدارسات والبحوث المجلد السادس عشر، العدد الثاني.
- 37- الكفارنة، أ، (2007): دور الانتخابات النيابية (1989 - 2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، مجلة الاقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.
- 38- مجموعة من المنظمات الاهلية، (2019): تأثير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة المقدسية.

39- محمود، هـ، (2016): التّحديات التي تواجه اللاجئين السّوريّات في مخيم الرّعتري من منظور

النّوع الاجتماعي برنامج دراسات المرأة ص 137.

40- معاينة، ر، (2010): كتاب النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة

المرأة العربية، القاهرة.

41- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، (2018)، تعزيز عملية تمكين المرأة للتنمية الصناعية

الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة الاولى، الولايات المتحدة

الأمريكية.

42- منظمة مدار (2018): خروج النساء الفلسطينيات في القدس إلى سوق العمل تنطوي على قوة

اقتصادية واجتماعية كبيرة، <https://www.madarcenter.org/>.

43- ميشلين، غ، (2018): دراسة تمثيلية (مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة التونسية داخل الأسرة)

تم اعدادها بمبادرة من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث وبالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة

ومكتب العمل الدولي وصندوق التنمية الفلاحية والمدرسة الدولية للتجارة الخاصة، صفاقس.

44- نجم، م، (2013): دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية، دراسة تحليلية للخطط

والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات

التربوية والنفسية، العدد الثالث.

45- هالة، م، (2016): التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، تحليل سوسيولوجي،

المعهد العالي، بنها، مجلة الشرق الأوسط، العدد الخامس والاربعون.

[_https://mercj.journals.ekb.eg/article](https://mercj.journals.ekb.eg/article)

46- هدم المساكن الفلسطينية سياسة تهجيرية، (2018)، مركز أبحاث الأراضي فلسطين.

- 47- الوليدات، ع، (2016): دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادبا 2010-2014، دراسات المرأة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. (رسالة ماجستير)

التقارير

- 48- تقرير التنمية البشرية، (1998): دراسات التنمية، جامعة بيرزيت بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قراءة فلسطينية.
- 49- تقرير التنمية البشرية، (2002): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.
- 50- تقرير التنمية البشرية، (2004): دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 51- التقرير الصحي السنوي 2017. دولة فلسطين وزارة الصحة رام الله.
- 52- تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا، (2005): النوع الاجتماعي والتنمية، المرأة في المجال العام.
- 53- تقرير مركز الارشاد القانوني والاجتماعي، (2010): أصوات النساء في ظل المستوطنات، تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.
- 54- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، حالة السكان في فلسطين 2017 - 2019.
- 55- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقرير، (أوضاع المرأة الفلسطينية) 2017.
- 56- صحيفة عرب استراليا، (2017): المرأة الأسترالية لا تزال تعاني من مصاعب الحياة في عدد من المجالات، صحيفة عرب استراليا، العدد 152.
- 57- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- 58- صندوق الأمم المتحدة للسكان، (2016).

59- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (2007): اجتماع لجنة المرأة، الدورة الثالثة، أبو ظبي.

60- هيئة شؤون الاسرى والمحربين، (2018).

61- وكالة أبو ظبي وام، (2018)، مجلس الوزراء يعتمد مشروع إصدار أول تشريع من نوعه للمساواة في الرواتب بين الجنسين، صحيفة الامارات اليوم.

62- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، (2020)، عمالة المرأة في فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Article: 23710 | 2014, Published online: 2014
- 2- Balkfors &Per-Olof Östergren
- 3- Empowerment evaluation of a Swedish gender equity plan
- 4- Esther Duflo, 2012 \Women's Empowerment and Economic Development \Cambridge University, Department of Economics.
- 5- <https://onlinelibrary.wily.com> \ Conceptualising Europeanisation-Jim Buller, Andrew Gamble, 2002.
- 6- <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.3402/gha.v7.23710>
- 7- Issues and Challenges of Women Empowerment in India employment, education, health and social status.
- 8- Mohammad Islam, 2014\Women Empowerment in Bangladesh: A case Study of Two NGOS\ Shahjalal University of Sience and Tecnology, Bangladesh.
- 9- Omar Kazuz, Fatimah (2016) معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة Masters thesis, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim بمدينة الجميل ليبيا: دراسة حالة.

- 10- Shamlawi, Hanan, Saqfalhait, Nahil, 2016, Women Empowerment in Arab region: A Comparative Investigation, International Journal of Business and Economic Research, Volume 5, issue 6.

ثالثاً: المصادر الأولية (المقابلات):

- 1- جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية، القدس، مقابلة، 2020\08\20
- 2- شبكة القدس للمناصرة المجتمعية، القدس، مقابلة، 2020\08\26
- 3- مركز الارشاد الفلسطيني، القدس، مقابلة، 2020\08\11
- 4- مركز السرايا لخدمة المجتمع، القدس، مقابلة، 2020\08\05
- 5- الحالة رقم (1) السيدة الاء، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\16.
- 6- الحالة رقم (10) السيدة أسماء، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\28.
- 7- الحالة رقم (2) السيدة تهاني، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\16.
- 8- الحالة رقم (3) السيدة منال، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\20.
- 9- الحالة رقم (4) السيدة سمية، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\20.
- 10- الحالة رقم (5) السيدة سناء، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\21.
- 11- الحالة رقم (6) السيدة هدى، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\22.
- 12- الحالة رقم (7) السيدة رنا، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\24.
- 13- الحالة رقم (8) السيدة فاطمة، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\25.
- 14- الحالة رقم (9) السيدة نهى، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\26.

المواقع الكترونية

- 1- اشّية، ب. (2015): المرأة الفلسطينية بين التمكين والإقصاء، موقع الجزيرة نت،
<https://www.aljazeera.net>
- 2- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (2019)، المرأة الإماراتية.
<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/women>
- 3- حمدالله ربيع 2007 (الاسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل) نشر في
www.kotobarabia.com
- 4- صحيفة دنيا الوطن، (2018)، سلطنة عُمان الأولى عربيا في تمكين المرأة،
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/09/01/1169886.html>
- 5- في الرواتب بين الجنسين، صحيفة الامارات اليوم،
<https://www.emaratalyoun.com/local-section/other/2018-04-10-1.1088503>
- 6- قناة BBC، (2017)، زيادة هائلة في أعداد الأمهات العاملات في بريطانيا،
<https://www.bbc.com/arabic/business-43923911>
- 7- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - منشورات "مفتاح" 2006، الطبعة الأولى.
www.miftah.org
- 8- المعهد العالي - بنها، مجلة الشرق الأوسط \ العدد الخامس والاربعون.
https://mercj.journals.ekb.eg/article_
- 9- منظمة مدار (2018)، خروج النساء الفلسطينيات في القدس إلى سوق العمل تنطوي على قوة اقتصادية واجتماعية كبيرة،
<https://www.madarcenter.org/>

10- هنادي حسني حافظ محمود 2016: التّحديات التي تواجه اللاجئين السّوريّات في مخيم الزّعتري

من منظور النّوع الاجتماعي برنامج دراسات المرأة ص 137. Abdel Bawaqneh.pdf

11- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، (2020)، عمالة المرأة في فلسطين،

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3407

12- منظمة بتسليم 2017 <https://www.btselem.org/Arabic/jerusalem>

13- [https://jerusalem.institute.org.il/wp-content/uploads/2020/02/Pub-](https://jerusalem.institute.org.il/wp-content/uploads/2020/02/Pub-yearbook-arabic-2019.pdf-jerusalem)

[yearbook-arabic-2019.pdf-jerusalem](https://jerusalem.institute.org.il/wp-content/uploads/2020/02/Pub-yearbook-arabic-2019.pdf-jerusalem)

14- <https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/08/307513>

15- <https://www.madarcenter.org>

16- <https://www.env-news.com/in-depth/studies>

17- <https://www.alukah.net/culture/>

الملاحق

ملحق رقم (1) - التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير

موائمة.

معلومات أساسية

1-الإسم، الرمز: 2- مكان السكن الحالي

3-العمر: 1- 25 سنة فأقل. 2- 26-35 سنة. 3- 36-45 سنة. 4- 46 سنة فأكثر.

4-المؤهل العلمي: 1- أساسي 2- ثانوي 3- دبلوم متوسط وجامعة 4- دراسات عليا

5-الحالة العملية: 1-أعمل. 2- لا أعمل. 3- متطوع

6-طبيعة أو مجال العمل الحالي للعاملات:

7-الحالة الزوجية: 1- عزباء 2- متزوجة 3- مطلقة-منفصلة 4- أرملة

8-العمر عند الزواج الاول لغير العزباء: 1- 18 فأقل. 2- 19-23 سنة. 3- 24-28 سنة.

28 سنة فأكثر.

9-للمتزوجات -عدد السنوات: 1- 5 سنوات فأقل. 2- 6-10 سنوات. 3- 11 سنة فأكثر

10-المطلقات والمنفصلات - عدد السنوات: 1- 5 سنوات فأقل. 2- 6-10 سنوات. 3- 11

سنة فأكثر

11- المترملات - عدد سنوات: 1- 5 سنوات فأقل. 2- 6-10 سنوات 3- 11 سنة فأكثر

السؤال الأول والثاني: حسب تجربتك الشخصية وخلال مسيرة حياتك ما هي الصعوبات والتحديات

التي واجهتك من قبل الأسرة خلال سعيك لتمكين نفسك وكيف تجاوزت ذلك في المجالات التالية:

1- التعليم في مراحل مختلفة؟

.....الصعوبات والتحديات

.....كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

2- العمل، التأهيل للعمل والتدريب؟

.....الصعوبات والتحديات

كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

.....

3- الوضع الاقتصادي للأسرة؟

.....الصعوبات والتحديات

.....كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

4- الوضع الاجتماعي للأسرة؟

.....الصعوبات والتحديات

.....كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

5- قيم ومعايير الأسرة الاجتماعية والثقافية (العادات والتقاليد)؟

.....الصعوبات والتحديات

.....كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

6- توزيع الأدوار علاقات النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث في الأسرة؟

.....الصعوبات والتحديات

.....كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

7- حرية الاختيار - التخصص، المهنة، الزواج والصدقات؟

.....الصعوبات والتحديات

كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

8- مرونة الحركة- التعليم، العمل، التسوق، التنزه، زيارات الاصدقاء؟

الصعوبات والتحديات

كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

9- صعوبات أخرى ترغبين المشاركة بها كانت لها تأثير خلال مسيرتك؟

الصعوبات والتحديات

كيف واجهت وتجاوزت الصعوبات:

السؤال الثالث: بعد وصولك مرحلة التمكين وتجاوزك الصعوبات والتحديات الى اي درجة تستطيعين

اتخاذ القرارات في الامور التالية من حياتك حالياً؟

1- امور التعليم المكان والتخصص:

2- امور العمل والمهنة وطبيعته:

3- امور الزواج وتنظيم النسل:

4- الحركة الشخصية الخاصة:

5- التصرف بالأموال الخاصة بك:

6- اختيار العلاقات الشخصية والصدقات:

7- تربية الابناء وشؤونهم:

8- شؤون ولوازم البيت:

9- المشاركة في العمل والنشاط العام المحلي والسياسي:

10- السفر:

ملحق رقم (2): التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير

موائمة. من وجهة نظر القائمين على مؤسسات تمكين المرأة المقدسية.

1 - اسم المؤسسة:

2 - عنوان المؤسسة: عمر المؤسسة:

3 - اسم المبحوث:

4 - المركز الوظيفي:

5 - مجال عمل المؤسسة الرئيسي: اجتماعي \ اقتصادي \ سياسي \ ثقافي

السؤال: حسب خبرات المؤسسة المتراكمة والمشاريع القائمة عليها برأيك ما هي الصعوبات التي

أعاقت أو التي حدت من مشاركة المرأة في برامج ومشاريع المؤسسة أو حالت دون وصولها الى

المؤسسة والفرص التي توفرها للمجتمع المقدسي على مستوى:

1- الظروف العائلية:

2- العادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع:

3- الثقافة الذكورية في المجتمع:

4- طبيعة المشاريع التي تقدمها المؤسسة:

5- المبررات والأسباب التي تسردها المرأة لعدم وصولها الى الاستفادة من الفرص المتاحة من

المؤسسة أو الانقطاع عنها في حال عدم استكمال التحاقها بالبرامج:

6- ماذا تفعل المؤسسة في مواجهة هذه الصعوبات على المستوى المحلي وعلى مستوى تطوير

مشاريع أكثر مرونة للوصول الى جميع الفئات؟

ملحق رقم (3)

توثيق المقابلات الخاصة بالنساء المقدسيات:

الحالة رقم (1) السيدة سمية، تسكن في مدينة القدس في بلدة سلوان وادي قدوم، العمر عند زواجها الأول 16 سنة، تزوجت زوجها الثاني بعمر 19 متزوجة لأكثر من 7 سنوات، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\16.

الحالة رقم (2) السيدة هدى، تسكن في مدينة القدس بلدة العيسوية، العمر عند الزواج أقل من 18 سنة، متزوجة لأكثر من 13 عام، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\16.

الحالة رقم (3) السيدة منال، تسكن في مدينة القدس البلدة القديمة، العمر عند الزواج 15 سنة، متزوجة منذ 22 سنة، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\20.

الحالة رقم (4) السيدة آلاء، تسكن في مدينة القدس بلدة صوريابهر، العمر عند الزواج 17 سنة، عدد سنوات الزواج 10 سنوات، مطلقة، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\20.

الحالة رقم (5) السيدة سناء، تسكن في مدينة القدس في بلدة العيسوية، العمر عند الزواج 17 سنة، عدد سنوات الزواج 10 سنوات، أرملة، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\21.

الحالة رقم (6) السيدة تهاني، تسكن في مدينة القدس في حي الطور، العمر عند الزواج 16 سنة، متزوجة منذ 25 سنة، تمت المقابلة بشكل وجاهي بتاريخ 2020\7\22.

الحالة رقم (7) السيدة رنا، تسكن في مدينة القدس، متزوجة، العمر عند الزواج 22 سنة، عدد سنوات الزواج 19 سنة، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\24.

الحالة رقم (8) السيدة فاطمة، تسكن في مدينة القدس، متزوجة، العمر عند الزواج 18 سنة، متزوجة منذ 8 سنوات، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\25.

الحالة رقم (9) السيدة أسماء، تسكن في مدينة القدس حي الطور، متزوجة، العمر عند الزواج 17

سنة، متزوجة منذ 15 سنة، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\26.

الحالة رقم (10) السيدة نهى، تسكن في مدينة القدس البلدة القديمة وكفر عقب، متزوجة، العمر عند

الزواج 23 سنة، متزوجة منذ 16 سنة، تمت المقابلة بتاريخ 2020\7\28.

ملحق رقم (4)

توثيق المقابلات الخاصة بالمؤسسات:

مركز السرايا لخدمة المجتمع، القدس، تمت مقابلة المستشارة الإعلامية عبير دحبور بتاريخ

2020\08\05.

المركز الفلسطيني للإرشاد، القدس، تم الحصول على البيانات خلال اتصال هاتفي مع الأخصائية

النفسية مسؤولة عن مشروع تمكين المرأة ريم شويكي بسبب إجراءات الوقاية من فيروس كورونا،

2020\08\11.

جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية، القدس، تمت مقابلة ، 2020\08\20.

شبكة القدس للمناصرة المجتمعية، القدس، تمت مقابلة مدير المؤسسة محمد الطويل، بتاريخ

2020\08\26.

فهرس المحتويات:

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وتقدير
ج.....	مصطلحات الدراسة:
د.....	تعريفات اجرائية
ه.....	الملخص:
ز.....	ABSTRACT
1.....	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها:
1.....	1.1 المقدمة:
2.....	2.1 مشكلة الدراسة:
4.....	3.1 مبررات الدراسة
5.....	4.1 أهمية الدراسة
5.....	5.1 أهداف الدراسة
6.....	6.1 أسئلة الدراسة
6.....	7.1 حدود الدراسة
7.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.
7.....	2.1 مقدمة
8.....	1.1.2 التمكين والتنمية:
11.....	2.1.2 المرأة والتمكين
15.....	3.1.2 البيئة الاسرية غير الملائمة
15.....	4.1.2 مفهوم البيئة والبيئة غير الملائمة
20.....	5.1.2 علاقات النوع الاجتماعي في الاسرة
23.....	6.1.2 واقع تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة
30.....	7.1.2 واقع تمكين المرأة الفلسطينية

35	8.1.2 واقع المرأة المقدسية
43	2.2 الدراسات السابقة
43	1.2.2 الدراسات العربية والمحلية:
49	2.2.3 الدراسات الأجنبية:
53	3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة
56	الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة
56	1.3 المقدمة
56	2.3 منهجية الدراسة
57	3.3 الطريقة والإجراءات
58	4.3 تصميم أداة الدراسة
59	5.3 حدود الدراسة
59	6.3 محددات الدراسة ومعوقاتها
60	7.3 مجتمع الدراسة
61	8.3 عينة الدراسة
62	9.3 خصائص عينة الدراسة
62	10.3 إجراءات الدراسة جرت الدراسة وفق الخطوات الآتية:
63	11.3 تصميم الدراسة:
65	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:
65	1.4 تحليل نتائج الدراسة
65	2.4 الصعوبات والتحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة:
79	3.4 مواجهة التحديات تجاوز الصعوبات التي واجت النساء في مسيرة التمكين
85	4.4 القدرة على اتخاذ القرار بعد التمكين
94	5.4 مناقشة نتائج المقابلات
97	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:
97	1.5 الاستنتاجات

1.1.5	بخصوص الصعوبات والتحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة.	97
2.1.5	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:	100
3.1.5	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:	101
2.5	التوصيات	103
	قائمة المراجع	106
	الملاحق	116
	ملحق رقم (1) التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة.....	116
	ملحق رقم (2): التحديات التي تواجه تمكين المرأة المقدسية في بيئة أسرية غير موائمة. من وجهة نظر القائمين على مؤسسات تمكين المرأة المقدسية.....	119
	ملحق رقم (3).....	120
	فهرس المحتويات:	123